



جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

University of Abou Bekr Belkaid-Tlemcen

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

Laboratory for Strategic Studies and Political Research



العدد الافتتاحي



مجلة

# الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

دورية دولية محكمة فصلية

-تعنى بالمواضيع السياسية والتخصصات ذات الصلة-

العدد الأول/ جوان 2022

N°01/ JUIN 2022





مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

Journal for Strategic Studies and Political Research

Journal des Etudes Stratégiques Et des Recherches Politiques

العدد الأول / جوان 2022



## مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

هي مجلة دولية فصلية محكمة ومجانية تشرف عليها هيئة تحكيم متخصصة ذات كفاءة علمية تعنى بتقييم الأبحاث. تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة للباحثين، الأساتذة وطلبة الدكتوراه، باللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والانجليزية، في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بكل فروعها: العلوم السياسية، العلاقات الدولية، القانون، الاقتصاد، التاريخ... وغيرها من المجالات المعرفية ذات الصلة، ويمكن للمجلة إصدار أعداد خاصة حسب المتطلبات البحثية. كما يشترط في المقالات الواردة للمجلة الجديدة، الرصانة وتقديم الإضافة العلمية، كما يجب أن يتقيد الباحث بأصول البحث العلمي وقواعده العلمية والمنهجية، بالإضافة إلى الأمانة العلمية؛ كما أن المقالات الواردة تخضع للتحكيم العلمي الأكاديمي حسب الشروط والأصول العلمية المتبعة.

### الناشر:

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية  
بكلية الحقوق والعلوم السياسية  
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

### معلومات الاتصال بالمجلة:

البريد الإلكتروني للمجلة: [labo.esrp.13dz@gmail.com](mailto:labo.esrp.13dz@gmail.com)

موقع المجلة: <https://journals.univ-tlemcen.dz/RESRP>

رقم الهاتف: 0776.04.32.33

## هيئات المجلة

### المدير الشرقي للمجلة

• أ.د. مراد مغاشو

### مدير المجلة

• أ.د. عياد محمد سمير

### رئيس التحرير

• د.قادة بن عبد الله عائشة

### أمانة التحرير

- محياوي محمد \* بلعيد سعاد \* زواد نسيمه
- عثمانى نادية \* بلمعطي ثورية

### أعضاء هيئة التحرير

- أ.د. بسعيد مراد
- د. بن طاهر علي
- د. بن بختي عبد الحكيم
- د. بن رحو سهام
- د. فتان الطيب

### الهيئة العلمية والاستشارية للمجلة:

### أولاً: من جامعة أبي بكر بلقايد

أ.د. تشوار جيلالي	أ.د. عواج بن عمر	د. أبو رحمة منير	د. زكري مريم
أ.د. رايس محمد	أ.د. كاري نادية	د. بلماحي زين العابدين	د. قوال فاطمة
أ.د. بوغزة ديدن	أ.د. فليج غزلان	د. لطرش علي	د. بلخثير نجية
أ.د. بدران مراد	أ.د. بن تامي رضا	د. بن خالد نوال	د. بلجيلالي محمد أمين
أ.د. قادة شهيدة	د. قادة بن عبد الله عائشة	د. قناد محمد	د. ساسي عبد الحفيظ
أ.د. طاشمة بومدين	د. بن طاهر علي	د. محصر لطفي	د. سرير مرتاض إلهام
أ.د. بسعيد مراد	د. بن بختي عبد الحكيم	د. قروش محمد	
أ.د. حميدو زكية	د. بن رحو سهام	د. جلطي غالم	
أ.د. دلال يزيد	د. فتان الطيب	د. حسين عبد القادر	

## ثانياً: من جامعات الوطن

أ.د. بقشيش علي جامعة الأغواط	أ.د. صافو محمد جامعة وهران 2	أ.د. شعنان مسعود جامعة الجزائر 3
أ.د. حموم فريدة جامعة جيجل	أ.د. عبد العالي عبد القادر جامعة سعيدة	أ.د. مزاني يسينة راضية جامعة الجزائر 3
أ.د. كربوسة عمراني جامعة بسكرة	أ.د. بولعراس فتحي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د. شرقي محمود جامعة البليدة 2
أ.د. هاملي محمد المركز الجامعي مغنية	أ.د. دريس شريف المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام	أ.د. صالح زياتي جامعة باتنة
د. بن يحي نبيلة جامعة الجزائر 3	أ.د. قاسم ميلود جامعة ورقلة	أ.د. بوسماحة نصر الدين جامعة وهران 2
د. بابا عربي مسلم جامعة ورقلة	د. مجذوب نوال المركز الجامعي مغنية	د. بلعربي علي جامعة مستغانم
د. لبوخ محمد جامعة سيدي بلعباس	د. الأحسن محمد المركز الجامعي مغنية	د. زاوي رايح جامعة تيزي وزو
د. دريس علي جامعة سيدي بلعباس	د. بلعباس أمال المركز الجامعي مغنية	د. عثمانى نعيمة جامعة سعيدة
د. يحي بوزيدي جامعة سيدي بلعباس	د. محوز عمر جامعة وهران 2	د. عايلى رضوان جامعة الشلف
د. بومجوط مولاي جامعة البليدة 2	د. دوزي وليد جامعة بشار	د. عربي بومدين جامعة الشلف
د. بلغيث عبد الله جامعة مستغانم	د. بولمكاحل إبراهيم جامعة قسنطينة 3	د. فيروز لمطاعي جامعة الجزائر 3
د. ريموش سفيان جامعة جيجل	د. حمدوش رياض جامعة قسنطينة 3	د. دالغ وهيبة جامعة الجزائر 03
د. قارة وليد جامعة قسنطينة 03	د. غنوأمال جامعة وهران 2	د. امينة سرير عبد الله جامعة بومرداس

## ثالثاً: من خارج الوطن

العراق	جامعة بغداد	أ.د. سعد حقي توفيق
العراق	كلية المعارف الجامعة	أ.د. خالد الزبيدي
العراق	الجامعة المستنصرية	أ.د. سهاد عادل العتيبي
فلسطين	جامعة غزة	أ.د. ناهد أبو حماد

مصر	جامعة المنصورة	أ.د. محمد مسعود محمد أبو سالم
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. وائل اسماعيل عبد الباري
تونس	مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية	أ.د. حبيب حسن اللولب
ليبيا	مركز الدراسات الاستراتيجية	أ.د. خالد عبد القادر التومي
ليبيا	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا	أ.د. نعيمة الغزير
المملكة السعودية	الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	أ.د. عماد محمد فوزي
اليمن	جامعة صنعاء	أ.د. الوشلي عبد الوهاب عبد القادوس
اليمن	جامعة صنعاء	د. البحم الشريف فرحان قائد صالح
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الشارقة	د. عبد العزيز دخان
قطر	معهد الدوحة للدراسات العليا	د. قوجيلي سيد أحمد
قطر	معهد الدوحة للدراسات العليا	د. عبد الكريم أمناكي
لبنان	معهد الارشاد والتوجيه	د. ثناء الحلوة
تركيا	أكاديمية العلاقات الدولية	د. نادين مصطفى الكحيل
تونس	مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية	د. مصباح الشيباني
تونس	جامعة قفصة	د. شادية عبد الله
الأردن	جامعة جدارا	د. الشريف أحمد
عمان	مركز دراسات الشرق الأوسط	د. بكر محمد البدور
العراق	جامعة بغداد	د. طارق عبد الحافظ الزبيدي
العراق	كلية التربية	د. باسم كاظم
فلسطين	جامعة الاستقلال	د. قصي إبراهيم
فلسطين	المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية	د. جهاد ماهر خلط
فلسطين	جامعة غزة	د. نبيل أبو رحمة
البحرين	جامعة العلوم التطبيقية	د. راشد أحمد الرشيد
ليبيا	جامعة طرابلس	د. نعيمة عمر الغزير
تركيا	Necmettin erbakanuniversity	د. كوكخانوبوزباش
فلسطين	جامعة الأزهر	د. وائل ثابت
Qatar	School of Foreign Service, Georgetown University	Ian almond
France	Université Gustave Eiffel	Elsa Godart

## قواعد النشر في المجلة



تفتح المجلة المجال لكل الباحثين الراغبين في نشر أعمالهم العلمية شريطة احترام القواعد التالية:

### ✓ القواعد الموضوعية:

- (1) ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر بأي شكل من الأشكال.
- (2) أن يكون البحث في أحد اختصاصات المجلة، وأن يتسم بالجدية والإضافة العلمية.
- (3) يجب إرفاق المقال بملخصين مرفقين بكلمات مفتاحية أحدهما يكون بلغة المقال وآخر بإحدى اللغتين (الفرنسية أو الإنجليزية).
- (4) يجب أن يكون عنوان البحث مكتوباً بلغتين إحداهما لغة المقال والأخرى باللغة الإنجليزية
- (5) أن يلتزم الباحث بمعايير البحث العلمي ومراعاة التوثيق وقواعده.
- (6) لا تنشر المجلة أي عمل إلا بعد تقييد صاحبه بكل التعديلات التي تحددها هيئة التحكيم.
- (7) الأعمال المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

### ✓ القواعد الشكلية

- (1) ضرورة التقيّد التام بقالب المجلة
- (2) أن يتراوح عدد صفحات المقال من عشر صفحات إلى خمسة وعشرين صفحة.
- (3) خط تحرير المقال – في المتن- باللغة العربية هو SakkalMajalla حجم 14 وباللغة الأجنبية Times New Roman حجم 12.
- (4) التباعد بين الأسطر 1.15
- (5) استعمال التهميش بطريقة apa six بطريقة آلية في المتن
- (6) وضع قائمة المراجع في نهاية كل مقال بطريقة آلية (apa six).
- (7) يحق لهيئة التحرير إجراء تعديلاً في الجانب الشكلي للمادة المقدمة دون المساس بالموضوع.

-لأي استفسار يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني للمجلة، أو عن طريق مواقع التواصل

الاجتماعي للمجلة.-

## كلمة العدد

تسعد إدارة مجلة "الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية" بتقديم عددها الأول في شهر جوان 2022، والذي جاء متنوعاً وشاملاً لجميع المواضيع العلمية. من ناحية العدد، تم نشر 12 عشر بحثاً لمؤلفين من داخل وخارج الوطن، على اختلافرتبهم؛ أساتذة وطلبة دكتوراه؛ تضمن العدد أيضاً أبحاث باللغاة الأجنبية (اللغة الإنجليزية)؛ كما تنوعت المقالات ما بين الميادين السياسية، القانونية، الاقتصادية، وقضايا الساعة التي تشكل مجالاً خصباً لاهتمامات الباحثين. تشكر المجلة جميع المساهمين في عددها الأول؛ الذي سيشكل لا محالة إضافة علمية قيّمة للجامعة الجزائرية؛ كما تشكر جميع القائمين على إخراج هذا العدد في أحسن حلة.

رئيس التحرير

الدكتورة/قادة بن عبد الله عائشة

إحسان حلي

الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد الأول، جوان 2022، ص 1-2



## فهرس العدد

الصفحات	المؤلف	الموضوع
LESRP	د. عائشة قادة بن عبد الله، رئيس تحرير المجلة	افتتاحية العدد
28-01	محمد سمير عياد	التكامل الاقتصادي الدولي: مقارنة نظرية
39-29	د. سعيد مهديد	الأقلية الكردية في تركيا وأفاقها المستقبلية
51-40	ط.د محمد أمين ديداوي	رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية
63-52	د. عائشة قادة بن عبد الله	الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية
72-64	د. أحمد عمرو واصف الشريف	القضاء الإداري في المملكة الأردنية الهاشمية
90-73	د. نبيل موسى أبو رحمة	قراءة في مفهوم إدارة الجودة الشاملة
102-91	د. عيد ناصر عيد شرير	دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الحالة الفلسطينية
120-103	د. وائل محمد ثابت	أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات دراسة مقارنة
133-121	د. سليمان يلامة الديب د. حازم أحمد فروانة	دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية - دراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان؛
157-134	أ. هاني فرحان سلامة الزايغ	مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لآراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين
173-158	Ilhem Mortad Serir Lina Serir	Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens
	Yousra Mahi	Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

-ما ينشر في هذه المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر بأي شكل من الأشكال على رأي المجلة.-

## التكامل الاقتصادي الدولي: مقارنة نظرية

### International Economic Integration: A theoretical approach



عياد محمد سمير\*

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)

[mohammedsamir.ayad@univ-Tlemcen.dz](mailto:mohammedsamir.ayad@univ-Tlemcen.dz)

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/04

تاريخ الإستلام: 2022/03/30



#### ملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، لأنه من أنسب الأساليب لبناء علاقات اقتصادية دولية تعاونية في إطار إقليمي أو عبر إقليمي، حيث اتجهت الدول إلى بناء تفاعلات سلمية خاصة في إطارها الاقتصادي كاستراتيجية جديدة لبناء علاقاتها الخارجية تحقيقا لمصلحتها الوطنية، وبالرغم من الاهتمام الذي لاقاه التكامل الاقتصادي من طرف الدول في شقه العملي، بقي هذا التكامل موضوع اختلاف على مستوى البناء المفاهيمي والنظري، وهو الأمر الذي تحاول هاته الدراسة إيضاحه بالتطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، تأصيله النظري، مؤشرات، والنظريات المفسرة له. كلمات مفتاحية: التكامل، التكامل الاقتصادي، مؤشرات التكامل، النظرية الوظيفية.

#### Abstract:

Economic integration is one of the most striking features of the contemporary international community, because it is one of the most appropriate methods for building cooperative international economic relations within a regional or trans-regional framework. States have tended to build peaceful interactions, especially within their economic framework, as a new strategy to build their external relations for their national interests. From the attention given to economic integration by the countries in the practical division, this integration remains a matter of difference at the level of conceptual and theoretical construction, which this study attempts to clarify by addressing this concept

**Keywords:** Integration, economic integration, integration indicators

\*عياد محمد سمير+ [mohammedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz](mailto:mohammedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz)

**Résumé:**

L'intégration économique est l'une des caractéristiques de la communauté internationale contemporaine, car c'est l'une des méthodes les plus appropriées pour établir des relations économiques internationales coopératives dans un cadre régional ou transrégional. Les États ont eu tendance à instaurer des relations pacifiques, en particulier dans leur cadre économique, en tant que nouvelle stratégie pour renforcer leurs relations extérieures au service de leurs intérêts nationaux. De l'attention portée à l'intégration économique par les pays, cette intégration reste une question de différence au niveau de la construction conceptuelle et théorique, que cette étude tente de clarifier en abordant ce concept.

**Mots-clés:** Intégration, Intégration économique, Indicateurs d'intégration.

**1. مقدمة**

تعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي من أبرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية على مدى فترات زمنية مختلفة، فكلما ظهرت الحاجة المنبثقة من عدم التوازن في الحجم الجغرافي، في عدد السكان، في كمية الموارد ومستوى التقدم التكنولوجي بين الدول كلما طرح موضوع التكامل الاقتصادي باعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية. حيث أن الحاجة إلى التكامل الاقتصادي تنشأ عندما تتحقق الدول من وجود أنواع معينة من المشاكل أو القضايا التي تحتاج في مواجهتها إلى العمل المشترك، فبعض هذه المشاكل يتصل بظروف البيئة الدولية أما البعض الآخر فيرتبط بالظروف الداخلية.

لذا تسعى معظم دول العالم نحو إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشأها هذه التكتلات الاقتصادية، منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية وصولاً إلى السياسات الخارجية والأمنية المشتركة فالموحدة، كل ذلك من أجل تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التجارب التكاملية. فالإتجاه إلى التكامل الدولي يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية وحثمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تقضي بضرورة التكتل والاندماج، بعدما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار شملت حدود الدول في الخريطة الجغرافية للعالم ووزن تلك الدول في العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة سياسية واقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

**1.1. أهمية الدراسة:**

تكتسي دراسة التكامل الاقتصادي أهمية بالغة، وذلك لاعتبارات نظرية وعملية، حيث يتناول هذا البحث تقديم المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع التكامل الاقتصادي وأهم النظريات والمداخل التي طرحت في هذا الصدد، أو من حيث الاستخلاصات التي تم الوصول إليها بشأن بعض النظريات، كما تأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضاً من الالتباس والغموض حول موضوع التكامل الاقتصادي: مفهومه، أطره الفكرية، مستوياته.... وربما حثاً للمتخصصين على حدّ سواء على الخوض في نفس الموضوع للإجابة على تساؤلات أكثر عمقا وإفادة.

### 2.1. الإشكالية والفرضيات:

إن الاهتمام المعاصر بالتكامل الاقتصادي الدولي وخاصة الإقليمي منه، أو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة **New Regionalism** يشكل بلا شك إحدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، والاهتمام العلمي بهذا المجال تزامن مع إنشاء عدد من التجارب التكاملية في مختلف مناطق العالم بدءاً بالتجربة التكاملية في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) مروراً بالتجارب التكاملية في القارة الإفريقية (على نحو تجربة اتحاد المغرب العربي) وكذا في القارة الأمريكية (كاتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) كما أنشأت عديد من التجارب التكاملية في آسيا (كرابطة شعوب جنوب شرق آسيا). من هنا تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن قياس نجاح التكامل الاقتصادي وما الإطار النظري المناسب لتقديم تفسيراً علمياً أكاديمياً له؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تطرح الفرضيات التالية:

- كلما تغيرت رؤى المعالجة المفاهيمية والتنظرية لظاهرة التكامل الاقتصادي كلما صعبت تحديد متغيرات هاته الظاهرة ومؤشرات قياس نجاحها.

- تؤثر المتغيرات الدولية تأثيراً على صياغة الأطر المفاهيمية والنظرية للتكامل الاقتصادي.

### 2. مفهوم التكامل:

ترجع الصعوبة في تحديد معنى التكامل إلى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله دراسة التكامل الاقتصادي، فقد ميز الكتاب بين جانين أو منظورين للتكامل الاقتصادي، أحدهما الجانب الحركي أو الديناميكي الذي ينظر للتكامل باعتباره عملية **Intégration as a Process** يتم بمقتضاها توحيد وتجميع العناصر المختلفة والتميزة في نسق عضوي أو نظام واحد، أي أن التكامل في هذه الحالة هو النشاط أو الفعل الذي يؤدي في النهاية إلى وضع معين لهذه الأجزاء أو العناصر. أما الجانب الآخر، فهو المنظور الستاتيكي الذي ينظر إلى التكامل على أنه موقف **SituationIntégration as a** أي باعتباره شيئاً ما تحقق بصورة نهائية (البديع، 1988، صفحة 268).

### 1.2. التعريف اللغوي والموسوعي:

إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية **integritas** التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها، وبهذا يحيل مصطلح "التكامل" إلى وجود عناصر مترابطة فيما بينها بروابط متبادلة، والتكامل **Intergration** لغويًا هو الإكمال الذي يعني التمام، وهو فعل خماسي على وزن تفاعل، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء (نافع).

وقد استخدم الاقتصاديون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي **Integration** وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من **Enteger** الذي يعني الشيء المتراكب عضوياً في كل لا يتجزأ.

وورد استعمال التكامل السياسي والاقتصادي في قاموس أكسفورد Oxford على أنه العملية التي تمكّن الدول المنفردة من التكامل في تجمعات موحدة (dictionairies)، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس لسان العرب بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه.

وتعرّف الموسوعة السياسية التكامل بأنه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكّل في مجموعها وحدة أو نظاماً بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أيّ من العناصر المكونة وحدها. وتشير كلمة تكامل أحياناً إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية (الكيالي، 1986، صفحة 779).

### 2.2. التعريف الاصطلاحي:

هناك اختلاف كبير بين المفكرين حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون الاقتصادي وآخرون استعملوا مصطلح التكتل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء المفكرين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بيم مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية.

فأتباع مذهب الحرية الاقتصادية -مثلاً- ينظرون للتكامل الإقليمي على أنه عودة إلى التجارة الحرة أمثال باليسا Ballessa وتنبرجن Tinbergen، حيث يعتبر باليسا (باليسا، 1964) التكامل أنه في المقام الأول هو عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو ثانياً وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والفرقة بين الاقتصاديات القومية. أما تنبرجن (tnbergen, 1965, p. 142) فينظر للتكامل باعتباره خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في وجه العمل الأمثل للتجارة، وإدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق والتوحيد.

والملاحظ من هاذين التعريفين أنهما انحصرا في إطار تكامل السوق مع التركيز على تحرير التبادل التجاري كشرط لتوسيع الأسواق والانطلاق عبر مراحل التكامل وكل منهما يركز على التكامل في مجالات التبادل. والتكامل بهذا المعنى، يكون صحيحاً من وجهة نظر الداعين له، باعتباره محصلة لتطور اقتصادي معين يسمح بقيام التبادل التجاري أولاً ومن ثم تحرير هذا التبادل ثانياً وهذا لا يتحقق إلا في البلدان التي حققت تقدماً صناعياً يجعل منها أفضل العملاء بعضها مع البعض الآخر ويعبر عن مستوى متقدم لتقسيم العمل الدولي.

وعلى الجانب الآخر نجد أنصار التوجيه الكامل لإقامة تكامل اقتصادي، حيث يعني التكامل عندهم، بأنه عملية يجري توجيهها بشكل واع ومنظم في سبيل تقسيم عمل دولي اشتراكي وتقريب مستويات التطور الاقتصادي وبناء هيكل حديثة ذات فعالية عالية للاقتصاديات الوطنية وإقامة روابط وثيقة ودائمة بين فروع الاقتصاد وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط فيما بينها (العديبه).

يؤدي هذا التكامل حسب الطريقة الاشتراكية إلى تعديلات جوهرية في البنية الاقتصادية للدول وفي العلاقات المتبادلة فيما بينها ويهتم بقضايا التنمية المتكافئة وذلك كبديل لنظام عالمي رأسمالي يعتمد على مفهوم السوق وحرية التبادل بين الدول من خلال تفاعل قوى السوق.

ويرى الداعون له أنه يمكن أن يمكن تحقيق التكامل عن طريق قيام الدولة بالمتاجرة وتنسيق الخطط الاقتصادية القومية بدون رفع الحواجز التجارية وبدون استخدام أساليب السوق، ويمكن أن يقتصر على اعتماده الوسائل الإدارية مثل تنسيق الخطط طويلة الأجل والاتفاقيات التجارية الثنائية، والتكامل بهذا المعنى يركز على مجالات الإنتاج وليس التبادل، أي تحقيق تكامل إنتاجي بين مجموعة من الدول بحيث تختص كل دولة بإنتاج السلع أو مجموعات السلع التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها، وبحيث يحقق هذا التكتل في المحصلة نوع من تقسيم العمل على مستوى الدول المتكاملة يحقق أفضل أداء اقتصادي لهذه الدول.

إذن نلاحظ بأن الدافع لقيام تكتل يختلف بين كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية أو النامية فهو في الدول الرأسمالية يسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج في السوق العالمية ولكن من موقع أفضل مما تستطيع أن تفعله كل دولة بمفردها، بينما في الدول الاشتراكية يعني إحلال نظام بديل للنظام الرأسمالي العالمي وفي الدول النامية فهو لمعالجة خلل يترتب على الانصياع لقواعد السوق العالمية.

بالرغم من الاختلافات السابقة، يمكن أن نورد بعض التعاريف المقدمة للتكامل:

-تعريف التكامل عند مورتون كابلان (M. Kaplan) (kaplan, 1957, p. 7) هو الطريقة التي تمكّن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وبما أن "مورتون كابلان" ينتمي إلى مدرسة النظم، فإن التكامل بالنسبة إليه هي عملية تنظيمية فقط، تحاول الأنظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات بينها.

-تعريف التكامل عند روبنسكي (Robonsky): هو الطريقة التي تمكّننا من جمع الأجزاء في الكلّ، فروبنسكي يدرس التكامل دراسة بنيوية، فمثلا المجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن ككله.

-تعريف التكامل عند كارل دوتش (K. Deutsch): هو امتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتمائلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي، فكارل دوتش يدرس الاتصال الاجتماعي، أي يجب على المجتمعات تكثيف شبكة الاتصال الاجتماعي.

كما يعرفه على أنه: إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار لشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم (مصباح، 2008، صفحة 15).

-تعريف التكامل عند دافيد ميثراني (D. Mitrany) (mitrany, 1971, pp. 532-543) هو نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة.  
-تعريف التكامل عند إرنست هاس (Ernest Haas) (haas, 1970, pp. 607-646) هي العملية التي يستعدّ بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلّعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول (البديع، 1988، صفحة 272).

أو هو حسب هاس العملية التي تتضمن تحوّل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعدّدة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسّساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة (بوعشة، 1999، صفحة 167).

-تعريف التكامل عند ليون ليندبيرغ (L. Lindberg) (Lindberg, 1970) هي العملية التي تجد الدول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتوسعي بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.  
أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد (دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 272).

-تعريف التكامل عند فيليب جاكوب (Philippe Jacop) يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم (مصباح، 2008، صفحة 17).

-تعريف التكامل عند بيلا باليسا (B. Ballessa) يعرف باليسا التكامل بوصفه "عملية" و"حالة"، فيوصفه عملية، يتضمّن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما عن كونه حالة، فهو يتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. فهو عمل إرادي للحكومات دور كبير في تحقيقه لتجاوز حدود الدولة الوطنية بالتدرج، وفي الإصرار عليه وتتبع إجراءاته.

-تعريف التكامل عند بنتلاندا (Charles Pentland) عرّف التكامل السياسي الدولي في إطار المراوغة في تخفيض أو إلغاء القوة السيادية للدولة القومية الحديثة، فكأن التكامل يعتبر عاملا هاما لتلطيف التعتت السيادي الذي تتورط فيه الدول القومية وذلك من حيث أنّ الولاء سوف لن يكون منغلقا في إطار ضيق بل سيتعدى إلى مساحات أوسع تضم مجموعة من الدول المشتركة في العملية التكاملية (العفاس، 2008، صفحة 37).

-تعريف التكامل عند بوكالا (Donald J. Puchala) اقترح تعريفا للتكامل مفاده أن التكامل هو نظام للعمليات (Process) التي تنتج وتساند نظام التوافقية على المستوى الدولي، ويعتبر النظام الدولي لبوكالا هو ذلك النظام الذي يجد فيه الفاعلون سهولة في تناغم مصالحهم وتسوية خلافاتهم وتحديد المكافأة المتبادلة لتفاعلاتهم (العفاس، 2008، صفحة 38).



-تعريف التكامل عند فريدزماخلوبFritz Machlup(1977, machlup): أشار الاقتصادي ماخلوب بدايةً إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم أول الأمر في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجموعات المشروعات الصناعية المتكاملة، ثم عمّم على وحدات اقتصادية أكبر وهي الدول.

وذكر ماخلوب أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

-تعريف التكامل عند غونار ميردالMyrdal: يرى الاقتصادي ميردال أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح التكامل لا بدّ أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغضّ النظر عن سياساتهم(<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

-تعريف التكامل عند تينبرجنTinbergen: يعرف التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي، حيث يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدميمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال(<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

-تعريف التكامل عند فؤاد مرسي: يعرف الدكتور فؤاد مرسي التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية، أو بمعنى آخر فإن جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى المنتجة القائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية(العديبه)

-تعريف التكامل عند إسماعيل صبري عبد الله: يركز الدكتور إسماعيل صبري عبد الله على دائرتين للتكامل يتم في الأولى تحقيق بناء وتراكم وشائج اقتصادية وغير اقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة فيه تجعل تلبية العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرارات الاقتصادية ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية نحو توحيد أسواق الأقطار المشتركة في التكامل، ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة التجارة الدولية(العديبه).

### 3. التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة:



عادة ما يتداخل التكامل الاقتصادي كمفهوم مع بعض المصطلحات القريبة منه، مع أنه هناك اختلاف معها في المعنى والمضمون، منها:

### 1.3. التعاون الدولي:

إن التكامل الاقتصادي يختلف عن مجرد التعاون الاقتصادي البسيط الذي يعني الاحتفاظ باستقلال الدول المشاركة ولا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، ومع ذلك فالتعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية وهي التكامل.

فعلى سبيل المثال يمكن أن نفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي بين الدول، حيث يشير المصطلح الأخير إلى حفاظ كل بلد على استقلاله فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية الوطنية، فتكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محدّدة بدقّة وواقعية، عكس التكامل الاقتصادي الذي يستدعي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة والمعنية بالاتحاد إلى تأسيس وتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة تديرها بشكل منسجم يتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية (محرزي، 2005-2001، صفحة 4).

وعادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيّدة بتوجهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصالحة حقيقية، ومن هنا يمكن أن نفرق -أيضا- بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثل ذلك، الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك، إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وأثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار (<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

### 2.3. الاتفاقيات الثنائية:

تعتبر الاتفاقيات الثنائية أقل درجة من التكامل من حيث المزايا، لأن التكامل الاقتصادي يحوي أكبر عدد من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية عديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

### 3.3. التكتل والتحالف:

يختلفان عن التكامل الاقتصادي، فهما حالتان بسيطتان فهما حالتان بسيطتان في المسار التكاملي، يخضعان لظروف محدّدة وأهداف محدّدة، للتكتل مدلول اقتصادي وللتحالف مدلول أمني، إذن هما محدودان في الزمان والمجال، وبزوالهما تزول أسباب التكتل والتحالف.

### 4.3. الشراكة:

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson "أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والشراكة والتكامل، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage (1991، Dussauge) أن التكامل هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

### 5.3. الاعتماد المتبادل:

الاعتمادية ببساطة هي وجود إثنان أو أكثر من الوحدات تعتمد الواحدة على الأخرى، والاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساواة بين الأطراف، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب، كما يعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول، ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 331).

من نتائج الثورة الصناعية زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، وبالتالي زيادة درجة المبادلات وتداخل المصالح، وهذا الوضع أصبح يشكل شيئا فشيئا مشكلة في النظام الدولي. فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى وضع قلق باعتباره يؤسس لعلاقات تبادل غير منظمة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم أو المؤسسات، لذلك يعتقد المختصون أن أهم مشكلة واجهت الدولة القومية المتقدمة هي تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل.

وهذا الوضع فرض التكامل الاقتصادي الجهوي كحل فعال لأن مخرجات الاعتماد المتبادل تتطلب شكل جديد من الرقابة والسلطة على الوظائف التي تحدث خارج إقليم الدولة الوطنية.

وكل هذا يعني بأن: زيادة الاهتمام بالصناعة أدى إلى زيادة المنتج، وهذا ما أدى إلى زيادة الاتصالات، وهذا الوضع أصبحت الأسواق الداخلية عاجزة عن احتوائها، وبالتالي ظهرت وظائف خارج حدود الدولة القومية. وهذه الوظائف أصبحت مستحيلة الإدارة من طرف النماذج السلطوية المركزية، وهذا ما فرض ضرورة التكامل، وضرورة تحويل القوة والسلطة من المستويات المحلية الوطنية إلى المستويات الإقليمية الجهوية (سعيد).

ومن الممكن أن ينظر إلى التكامل والاعتماد كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البينية **Conceptually** **Interchangeable**، إنهما يختلفان في أن التكامل غالبا ما يأخذ مكانا ضمن الإطار المفاهيمي المؤسسي.

### 6.3. الوحدة:

تعبّر عن مسار قانوني، فالوحدة نتاج اتفاقية وليست عمل ميداني، وهي هدف التكامل، لأنه يسعى إلى توحيد الأجزاء أي الأطراف في الكل.

### 7.3. الاندماج:

إنّ الاندماج بوصفه عملية يمرّ بمرحلتين (جراد، 1992، صفحة 99):

- ✓ مرحلة خارجية: تتمثل في جمع العناصر اللازمة لإنشاء الكلّ.
- ✓ مرحلة داخلية: مهمتها جعل هذا الكلّ القائم متماسكا أكثر فأكثر.

وعلى هذا النحو يمكن تعريف الاندماج السياسي على أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بالمرحلة الخارجية لتقارب يجعل وحجتين أو عدّة وحدات سياسية لا تشكّل سوى وحدة واحدة. ويمكن القول بأن الاندماج السياسي هو مرحلة متطورة جدًا من عملية التكامل، وتمثل نتاج وخلاصة المسار التكاملي.

### 4. التأسيس الفكري والنظري للتكامل الاقتصادي:

ترجع الأصول الفكرية للتكامل إلى قدامى الكتاب والفلاسفة الذين كانوا يدعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على المنازعات والحروب عن طريق إقامة اتحادات بين الحكومات أو جماعات فوق الأمم تضم مختلف الشعوب وتخضع لها الدول التي يسود بينها الشقاق والتنافر، كما ظهرت فكرة الحكومة العالمية التي توحد بين الدول تحت سلطة مركزية وتكون لها سلطات واختصاصات فوق الدول تتولّى تنفيذها بالقوة.

بالتالي تتوافق الأسس الفكرية للتكامل مع الطرح المثالي الذي ينطلق من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد، إن كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي، حيث يرى التيار المثالي أنّ واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة، وينطلق هذا التيار أيضا من مسلمة انسجام المصالح، ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 39)

كما ينطلق التيار المثالي من مسلمة انسجام المصالح **Harmony of Interests** ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحته

ومن أمثلة هؤلاء الكتاب نذكر على سبيل المثال بنتام **Bentham Jeremy** وهو من أشهر الذين أخذوا بالطرح التفاضلي، ويرجع إليه أوّل استعمال لعبارة: "قواعد دولية" أو "قانون دولي" وقد اعتمد في مشروعه "من أجل سلام عالمي ودائم" على منع

اللجوء إلى القوة. كما نشير إلى الفيلسوف كانت Emmanuel Kant الذي يقترح أن تسير الإنسانية في اتجاه ما يسميه بـ "جمهورية عالمية" أو "اتحاد عالمي للشعوب" (حداد، 2000، صفحة 90).

وتجد فكرة التكامل أصولها أيضا عند جون لوك John Locke فالحياة عنده كانت تسود فيها المساواة بين الأفراد الذين كانوا متشبعين بروح العدالة طبقا لأحكام القانون الطبيعي، ثم حاول الأفراد الانتقال من مرحلة "الفطرة" إلى مرحلة "المجتمع السياسي" عندما تشابكت المصالح، وفي سبيل الوصول إلى هذه المرحلة تعاقد الأفراد مع الملك وترتب على ذلك التزام من الجانبين. شكلت إذن المثالية مقرب أخلاقي قانوني ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، وانطلقت من مسلمة فلسفية تفاعلية حول الطبيعة البشرية ودور المعرفة والعقلانية ووجود انسجام في المصالح، وكذلك إمكانية إقامة معايير قيمية مطلقة (حتى، 1985، صفحة 22).

وبالنسبة لنظريات التكامل، فإن الانتقال من عالم الدول إلى دولة العالم يتم عبر إيجاد ميكانزمات وظيفية دولية تنقل الصلاحيات إلى المنظمات الاندماجية، حيث أن زيادة الروابط بين الدول تؤدي إلى تناقص سيادتها، بالتالي استبدال الصراع بدرجة عالية ومتقدمة من التعاون والاعتماد المتبادل في عديد من المجالات التي تهم المصالح الحيوية للدول.

إذن تلتقي نظريات التكامل مع التيار المثالي في عدد من المسلمات:

- القضاء على ظاهرة الحرب عبر التأثير في البيئة الدولية من خلال إنشاء منظمات فوق قومية.
- التركيز على دور المعايير والعلم والثقافة كأولويات في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.
- التركيز على تحقيق السلم والتخفيف من النزاعات.

كما ترتبط نظريات التكامل بالاتجاه المثالي بشكل واضح في الهدف الأسمى وهو تحقيق السلم العالمي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وإيجاد أفضل الصيغ لتنظيم التعاون الدولي والتخفيف من حدة النزاعات الدولية.

جاء المنظور الواقعي كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير ودراسة العلاقات الدولية حيث تبلورت افتراضات الواقعية الكلاسيكية كأول محاولة نظيرية في العلاقات الدولية تأسيسا على إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال ثوسيديدس Thucydides (Crawley) ونيكولا ميكيافيلي Niccolò Machiavelli (Machiavelli) في كتابه الأمير وتوماس هوبز Thomas Hobbes (Hobbes) وهيقوغروتوس Hugo Grotius في عدة مؤلفات مثل Law of Prize و Law of War and Peace and Pook، ومن أهم رواد الواقعية الكلاسيكية هانس مورغانثو Hans Morgenthau من خلال كتابه الشهير السياسة بين الأمم Politics Among Nations.

يعتمد المنظور الواقعي عدة منطلقات في فهم مسار العلاقات الدولية باعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة والمصلحة القومية، وأنها تأخذ معنى القوة، وهي تركز على نظرية توازن القوة في إحلال السلم والأمن وعدم الاعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، إضافة إلى التأكيد على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة.

بالتالي نظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني، اعتبر مفهوم المصلحة أداة تحليلية رئيسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية، هذا إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي اعتبر كأحد أهم إسهامات مورغانو Morgenthau في نظرية **Balance of Power** التي استمدت الكثير من منطلقاتها من الطروحات النظرية لتوماس هوبز **Hobbes** وكلاوزفيتش **Clauswitz** (Roche, 1997, pp. 32-33).

تعترف نظريات التكامل بالمفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها المدرسة الواقعية كالقوة، المصلحة، الأمن، الفوضى الدولية... لكن تختلف معها في نفس الوقت:

- ففي حين يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، يرى الوظيفيون أن الدولة هي فاعل مؤثر لكن مع فواعل أخرى لا تقل أهمية كالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات وشبكات الاتصال وحتى الأفراد.

- يتفق كل من الواقعيين والوظيفيين على أن المصلحة هي أداة تحليل رئيسية في فهم السياسة الدولية، إلا أن الواقعيون يعرفون المصلحة دائما بلغة القوة ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية على أنشطة الدول، لكن الوظيفيين يرون أن هناك انسجام بين المصالح وأن هناك حاجات أساسية لا يمكن للدول أن تؤمنها إلا من خلال تعزيز التبادل والاتصالات فيما بينها، بالتالي تحقيق الأمن بمفهومه العام والتعاون بين الدول.

إن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول و بروز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمنطلقات أساسية لفهم سياسات الدول وتوجهاتها الإقليمية والعالمية، وتعاضم الدور الذي تقوم به القوى عبر الوطنية... كلها أمور دفعت إلى فهم جديد للعلاقات الدولية. بالتالي ظهرت المدرسة التعددية الليبرالية، التي تتبنى صورة تعددية للعلاقات الدولية، فالسياسة والسياسة الحكومية كلاهما نتاج مصالح متنافسة، هذا عكس الواقعية التي تتبنى نظرة مركزية للدولة.

وبخلاف المنظور الواقعي الذي يشدد على فكري فاعلية وعقلانية الدولة في النظام الدولي، تأتي الليبرالية معتمدة سلماً أكثر تمازجا بين الأطراف والفاعلين، وهي بذلك تطرح أجندة موسعة تتضمن عدة مستويات للتحليل وعديد وحدات وأطراف التفاعل الدولي، ويشير ستيفن والت **Stephen Walt** (Walt) إلى الاتجاهات الليبرالية التالية (لوصيف، 2010، صفحة 74):

- اتجاه الاعتماد المتبادل **Interdependence**: فكرته الرئيسية هي أن المصالح الاقتصادية سوف تدفع بالدول إلى تحاشي استعمال القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه للأطراف المتصارعة.
- اتجاه منسوب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسن **Woodrow Wilson**: يرى من خلاله أن عامل الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، مستندا في ذلك إلى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا ونزوعا نحو السلام من غيرها من الدول التسلطية.
- الاتجاه المؤسسي: يعتبر المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي... عوامل مشجعة للدول على تجاوز المصالح الدنيا والقريبة لصالح فوائد عليا وأكب للتعاون الدولي والمستمر.

وتركز التعددية دراستها للسياسة العالمية على محورين رئيسيين:

✓ تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد والجماعة ودور السياسة البيروقراطية.

✓ المحور المتعلق بالعبور - وطنية Transnationalism الذي يتناول مواضيع التكامل والاندماج.

أعطت عبور الوطنية أهمية لدور الفاعلين داخل الدول وخارجها في تشكيل شبكات عابرة للقوميات تساعد على تحقيق التعاون، وتركز دراستها على الروابط بين المجتمعات بدل العلاقات بين الدول، فهي تتبني نظرة توسيعية للسياسات وراء حدود الدول، من خلال التأكيد على المنظور عابر للقوميات.

فالفاعول غير دولانية هي كينونات مهمة في العلاقات الدولية والتي يجب أن لا يغفل عنها. المنظمات الدولية -مثلا- يمكن أن تكون فواعول مستقلة في ذاتها، وصناع القرار في المنظمات البيروقراطية لهم تأثير معتبر في مجالات معينة، بالتالي نجد المنظمات الدولية هي أكثر منافسة للدول المستقلة في مجالات التنافس المختلفة (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 298).

بالتالي تتقاطع نظريات التكامل والاندماج مع المدرسة التعددية الليبرالية في افتراضات عدّة، أهمها:

- الفاعلين غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب أدوارا مهمة في بعض الأحيان في العلاقات الدولية.

- الدولة ليست فاعول وحدوي بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح، بيروقراطيات متنافسة... وإن النظر إلى وحدوية الدولة يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين لها (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 299)

- بالرغم من الاهتمام بالاهتمام بقضايا الأمن، فإن التعددية ونظريات التكامل والاندماج، تهتمان على حدّ سواء، بعدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن تنامي الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

إذن يمكن القول بأنّ نظريات التكامل والاندماج قد استفادت من الطرح المثالي والواقعي واستطاعت أن تتجاوزهما من خلال تقاطعها مع التعددية، عن طريق ربط الاقتصاد بالسياسة وتأكيدا على دور الفواعول الأخرى من غير الدول في تعزيز التعاون الدولي وتعظيم فرص السلام والقضاء على النزاعات والحروب بفضل مبدأ انسجام المصالح الذي يحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمعات.

### 5. مستويات التكامل الاقتصادي:

يكون التكامل الاقتصادي بإقامة مناطق التجارة الحرة فالأسواق الاقتصادية المشتركة وصولا إلى التكامل الاقتصادي الشامل، وذلك بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في هذه العمليات التكاملية. وقد وصل الباحث بيلا باليسا B. Ballessa عام 1966 في نظريته عن التكامل الاقتصادي إلى المستويات التالية:

الجدول 1: مستويات التكامل الاقتصادي

توحيد السياسات والمؤسسات	تنسيق السياسات الاقتصادية	حرية حركة الإنتاج	وضع رسوم جمارك خارجية	إلغاء الجمارك الكمية	رسوم والقيود
				X	منطقة التجارة الحرة
			X	X	الاتحاد الجمركي
		X	X	X	السوق المشتركة
	X	X	X	X	الاتحاد الاقتصادي
X	X	X	X	X	التكامل الشامل الاقتصادي

المصدر: Ballessa Bella, The Theory of Economic Integration. London: Allen and Un Win. 1966. P.23.

يوضّح نموذج "باليسا" المستويات المختلفة التي تبين درجة التفاعل الاقتصادي بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، ذلك نتيجة ظهور ما يعرف بالتخصص في الإنتاج والتبادل المتاح، ومن حيث المبدأ فقد ظهرت آراء يمثلها الاقتصاديون الليبراليون تجادل في أنّ الإنتاج والانتعاش الاقتصادي يصلان إلى حدّهما الأقصى إذا كانت هناك تجارة حرة تسمح بأقصى درجات التخصص بين الدول.

ويصنّف مخطّط "باليسا" خمس مستويات للتكامل الاقتصادي كما اقترحه من خلال مؤلفه "نظرية التكامل الاقتصادي":

1.5. منطقة التبادل الحرّ Free Trade Zone:

يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرّاً وسيّداً في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى.

2.5. الاتحاد الجمركي Customs Unions:

يتعلق الأمر بمنطقة تبادل حرّ مدعّمة بتعريفه خارجية مشتركة، حيث تسيّر المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريفه خارجية مشتركة وموحّدة، وتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كلّ سيادة في مجال سياستها الجمركية.

3.5. السوق المشتركة Common or Single Market:

هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج.

### 4.5. الاتحاد الاقتصادي والنقدي Economic and Monetaru Union:

يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق للسياسات الاقتصادية، المالية أو الاجتماعية وتداول نفس العملة.

### 5.5. التكامل الاقتصادي الشامل Total Economic Integration:

يضيف إلى ما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية.

والملاحظ أن النظريات الاقتصادية التقليدية المفسرة للتكامل، كانت تعمل لصالح الدول الأكثر تقدماً وليس في صالح الدول الأكثر تخلفاً، وبخصوص هذه المجموعة الأخيرة فقد ذهب جماعة من المحللين الاقتصاديين مثل: هابلر Harberler وكيرنكروس Cairncross إلى أن التجارة الخارجية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في إحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك من واقع تجربة الدول الصناعية المتقدمة، بينما يرى آخرون منهم غونار ميردال Myrdal وبريبش Prebish وهانس سينجر Singer أن مكاسب التجارة و التبادل تميل إلى كفة الدول المتقدمة، وبالتالي فهي معرقله للنمو والتنمية في مجموعة الدول النامية (نافع).

غير أن الثابت أن الدول النامية تتمتع بوفرة مطلقة أو نسبية في مورد أو موارد معينة مقابل نقص مطلق أو نسبي في موارد أخرى، فإنه يصبح لزاماً عليها التكامل مع بعضها البعض إما:

-أولاً: التكامل على أساس الموارد المشتركة والمتماثلة فيما بينها: موارد مائية، نفطية، معدنية،... الخ، لتنظيم الاستغلال والانتفاع المشترك من هذه الموارد وتنسيق سياساتها ومواقفها تجاه المجموعات الأخرى وتعزيز قوتها التفاوضية مع هذه المجموعات.

-ثانياً: التكامل على أساس اختلاف وتكاملية الموارد لتنظيم عملية التبادل الفعال فيما بينها وتحويل جزء من الفائض لدى بلدان معينة في مورد معين لسد العجز في البعض الآخر، خصوصاً وإن كلا من الفائض والعجز قد يكون سبباً للإلحاق أهدح الأضرار والآثار لكل منهما (نافع).

### 6. المتطلبات الأساسية للتكامل الاقتصادي:

#### 1.6. التماثل الاجتماعي:

هو المحرك أو المسبب الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل، والمقصود به هو ضرورة توفّر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل، فهناك حدّ أدنى من المتطلبات لا يمكن النزول عنه إذا ما أريد لهذه العملية التكاملية أن تبدأ أو تستمرّ، ومن أبرز هذه المتطلبات (مقلد، 1986، صفحة 290):

- غياب مشاعر التعصّب الثقافي القومي التي يمكن أن تعطلّ عملية التفاعل المشترك بين أطراف هذه العمليات.
- الاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية.
- وجود علاقات ودّية بين الحكومات المعنية.

#### 2.6. التشارك في القيم:



بالنسبة للتكامل الاقتصادي -مثلا- فقد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالإيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية أو من اعتناق فلسفة السوق الحرّ أو في الجانب المضادّ فلسفة السوق الخاضعة للرقابة والتخطيط المركزي الشامل. إنّ وجود أساس اجتماعي واقتصادي متجانس في الدول المتكتلة، بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن أهم عوامل نجاح التجارب التكاملية هو تماثل وتشابه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في كل دولة(العديبه)، بمعنى أن تنتمي اقتصاديات الدول المعنية إلى نمط واحد من علاقات الإنتاج، لأن التكامل في المحصلة هو عملية تعاون شاملة قائمة على التنمية التي تشترك فيها القوى الإنتاجية في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة، ولا يمكن إخفاء ما للعامل السياسي من أثر في تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ وسير عمل التكتلات، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والتكنولوجي وإن كان هذا الأثر يميل للتوسع في التكتل على نطاق عالمي أكثر مما يفعله على المستوى الإقليمي، وكلما كانت درجة التطور التقني والتكنولوجي كبيرة في الدول المعنية كانت هذه الدول تميل أكثر لإقامة تكتلات أكبر وتفتح المجال أكبر لدخول دول جديدة وأسواق جديدة وهذه نتيجة طبيعية لسعي رأس المال المتنامي في البحث عن أسواق جديدة وواسعة.

إنّ الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة(الربيعي).

لذا يرى البعض أنّ التكامل الاقتصادي -مثلا- يمكن أن يكون ناجحا بين الشركاء المتساوين، فالميل المفترض للصناعة نحو التجمع للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية المتطورة، ودخول صناعات هذه الاقتصاديات إلى الدول الأقل تطورا قد يعود عليها بنتائج سلبية لا تقل عن جذب الموارد الأولية نحو الدول الغنية(مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 144).

فمن الأفضل أن يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

ونضيف في هذا الصدد عامل آخر وهو الشعور بالاهتمام المشترك، فمثلا بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة مشروع مارشال، بتقديم مساعدات ضخمة لدول أوروبا الغربية حتى تستطيع بعث الحياة في اقتصادياتها المنهارة، وفي مقابل ذلك سارعت هذه الدول إلى الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية لتكوين حلف الشمال الأطلسي ممّا يعني أنّ سلوك هذه الدول كان يعكس شعورا واهتمامات مشتركة، ذلك بالإضافة إلى القيم المشتركة بين هذه الدول(البديع، 1988، صفحة 271).

### 3.6. الإرادة السياسية:

يجب أن تتوفر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل، ولكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيين والتي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية وتحسين فرص إعادة الانتخاب، تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل. بتعبير آخر من المتوقع أن يسعى القادة السياسيون إلى تشجيع وتنفيذ التكامل إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم دون أن يكون مصحوباً بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السياسية (لحسن، 2010، صفحة 118)

### 4.6. المنافع المتبادلة:

إن توقع المنافع على أساس متبادل توقّر الحافز على التنازل عن بعض صلاحيات السيادة، وبدون هذا التوقع تتردد الدول تماماً في الارتباط بعمليات تكاملية مقيّدة لسلطتها في بعض المجالات التي تهتمّ مصالحها.

وإذا كانت الدولة تتوقع أن تخسر في بعض القطاعات من وراء تنفيذ التكامل فإنّها يجب أن تكون مقتنعة بأنّ ما ستكسبه من منافع في القطاعات الأخرى سيرجّح هذه الخسارة الجزئية أو المحدودة.

فتتوقف درجة نجاح التجربة على مدى قدرة الدول الأعضاء على التكامل اقتصادياً فكلما ازدادت هذه القدرة كلما كانت الفائدة المرجوة من التجربة أكبر، ويجب أن يكون مثل هذا التكامل مبنياً على قاعدة الميزة النسبية لكل بلد عضو (بيبلي، 2008، صفحة 03).

فلا بدّ من وجود آلية تحقق التوازن بين المنافع التي يوفرها التكامل لجميع البلدان المنضوية فيه، بمعنى أن تحقق كل دولة فيه مزايا لم تكن لتستطيع تحقيقها قبل قيام التكامل، وبما أن التجارب التكاملية تستهدف رفاهية المجتمعات في الدول المختلفة، فيجب الاهتمام بالعامل البشري وتحقيق تساوي في الفرص المتاحة بين المواطنين في دول التكامل، أي بمعنى آخر ضرورة غياب التمييز بين الدول والشعوب المتكتلة مع تفضيل مصلحة التكتل على مصلحة الفرد أو الدولة إذا حصل تعارض بينهما.

كما أنّ التكامل لا بدّ وأن يقترن به الاستعداد للتخلي عن الاستقلال التقليدي للدولة ونقل بعض سلطاتها واختصاصاتها إلى هيئة بين الحكومات لتتولّى توحيد السياسات والتوفيق بين الخلافات والحدّ تدريجياً من فكرة السيادة إلى أن تتحول هذه الهيئة إلى سلطة عليها أن تمارس صنع السياسات واتخاذ القرارات في الدول التي تدين لها بالتبعية وتكون هيئة فوق الدول.

### 5.6. الاتصال:

عرّف عالم الاجتماع شارل كولي Charles Cooley الاتصال باعتباره ميكانيزم أمكن من خلاله للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور، وأمكن من خلاله لرموز العقل الإنساني أن تترابط وتنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة الإرسال، ويؤكد -من جهته- ولبورنشرام Welborn Shram أن المجتمع الإنساني يقوم على مجموعة من العلاقات التي قوامها الاتصال، وأن ما يجمع الأفراد ليس قوى غيبية أو سحرية أو قوى مطلقة، وإنما هي علاقات الاتصال (بومدين، 2011، صفحة 137).

أكّد كارل دوتش K. Deutsch على أهمية الاتصال في الدخول إلى أي عملية تكاملية، أي أنّ الاتصال بصوره وأشكاله المختلفة شرط أساسي للتكامل سواء كان ذلك بواسطة التجارة والبريد والسياحة وتبادل الطلاب والمشاورات الدبلوماسية، فمثل

هذه التفاعلات يمكن أن تساهم في تعميق الوعي وتزايد الإدراك بقيم الناس في الدول الأخرى، أي أنّ تزايد تدفق وتبادل الناس والأفكار والسلع قد ينجح في تكوين ثقافة متماثلة بين الشعوب ومن ثمّ يعمل على تحقيق التكامل.

### 7. مؤشرات التكامل الاقتصادي:

لقد استخدم كارل دوتش K. Deutsch حجم التعامل كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبي كما قام بتحديد معدل زيادة الرخاء الاقتصادي في الدول الأوروبية المعنية فإن لم يتم تجاوز هذا المعدل فإن ذلك دليل على التباطؤ أو ربما التوقف في نمو التعامل بين الأطراف، وأضاف دوتش دلائل أخرى كمواقف الرأي العام وتوجهات الصحافة التي قد تكون مؤشرات على التكامل (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 299)

ومن جهته دعا الباحث كلود أكي Claude Aki لاستخدام مؤشرات كمية لقياس التكامل الاقتصادي وهي:

- أ. قياس مدى ولاء الأفراد للدولة.
- ب. قياس مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى تخطيمهم للدستور.
- ج. قياس الرغبة في الانفصال أو الانسحاب من المعاهدات والتحالفات.
- د. قياس مدى اعتماد القوى الداخلة في عملية التكامل الاقتصادي في الحصول على الدعم من أكثر من منطقة جغرافية أو من دين أو من لغة أو جماعة اقتصادية.

أما فيليب جاكوب Philippe Jacop (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 300) فيشير إلى مؤشرات أخرى وصفها بأنها عوامل التكامل الاقتصادي وهي:

### 1.7. التقارب:

فالشعوب المتجاورة جغرافيا مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة فيما بينها، ومن المتفق عليه أنّ عنصر التجانس والتقارب الجغرافي في منطقة معينة ينحو إلى خلق نوع من التماثل في مصالح واتجاهات الشعوب التي تقيم فيها، لأنّ اختفاء العوائق والفواصل الطبيعية يؤدي إلى تسهيل الاتصال وتبادل الآراء وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1991، صفحة 99). هذا ناهيك عن أنّ التقارب الجغرافي يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا (الريعي).

### 2.7. التعامل المتبادل:

إن صلابة التحالف أو التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف.

### 3.7. المصالح:

كلما كانت المصالح أو الفوائد الرئيسية تشمل أطرافا أكثر، كلما كانت قوة التكامل واستمراره أكثر.

### 4.7. مدى الروح الجماعية:

إذ كلما تمتع الأطراف برغبة في المشاركة مع المجتمعات الأخرى كلما كان ذلك أفضل للتكامل، أما الانعزالية فتضعف التكامل.

### 5.7. الإطار البنوي:

كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر داخل الوحدات كلما كان التماسك أكثر.

### 6.7. السيادة:

كلما كانت الدولة أكثر تشبثًا بسيادتها كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل.

### 7.7. الفعالية الحكومية:

كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كلما كانت أكثر تكاملاً ووحدة.

### 8.7. التجربة التكاملية السابقة:

إن النجاح السابق في تجربة يؤدي إلى تعميم النجاح على ميادين أخرى.

### 8. النظرية الوظيفية الجديدة وتفسير التكامل الاقتصادي:

يزداد اللجوء إلى النظرية الوظيفية الجديدة لتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تتعزز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاضم العولمة الاقتصادية. ويتضح من تجارب التكامل الاقتصادي أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب.

وتعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع حقل الدراسات السياسية (محمد، 1997، صفحة 171).

### 1.8. النشأة والرواد:

تزامنت نشأة الوظيفية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية منذ الخمسينيات، لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية، واعتبرت أن الفصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا أمراً غير ممكن عملياً، لأن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا (وانضمت إليهما دول البينيلوكس) كانت ناتجة عن إرادة سياسية في البلدين.

كما استفادت من ظهور المدرسة السلوكية (حرجة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل) وادخالها مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية من مثل مفهوم النظام، القرار، السلوك، الحدود، البيئة... بالتالي استعملت منهج علمي، هو المنهج الوظيفي النسقي الذي يحلل الظاهرة ككل متكامل من عناصر ذات وظائف تؤثر وتتأثر فيما بينها، وبحسب المنهج الوظيفي النسقي

يكون التكامل مرحليا وفي كل مرحلة هناك مدخلات ومخرجات، كما هناك تغذية استرجاعية بحيث تمل مخرجات الخطوة الأولى مدخلات الخطوة الثانية.

واستعانت الوظيفة الجديدة من اسهامات الباحث الأمريكي إرنست هاس Ernest Haas وليون ليندبرغ L. Lindberg الذين تأثرا بالتجربة الإندماجية الأوروبية.

### 2.8. شروط التكامل الاقتصادي عند الوظيفة الجديدة:

✓ إنَّ قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، حيث يقول هاس:

"إنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف، فإنه من الأفضل والأكثر معقولة هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة، كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة، هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية" (دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 285).

✓ إنَّ التكامل الاقتصادي ينتج عن جهود النخب المعنية في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولذا فإنَّ النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية، ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة. ومن ناحية أخرى وفي ظل العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب، إنها تؤثر على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية، ابتداءً، بعد تأثير جماعات الضغط عاملا جديدا في السياسة الوطنية، لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مصبل هذه المؤسسات (مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 108).

✓ إنَّ عملية التعليم Learning Process قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه، فما إن تدرك أو تتعلم الأطراف أنَّ مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الالتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر اتساعا حتى يكون مجال التكامل مفتوحا أكثر، ممَّا يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الدولية الحالية وإحلال سياسة دولية تكاملية محلها.

✓ التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف (حتى، 1985، صفحة 179) لا سيما وأنَّ هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو أهدافا ليست موضوع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية.

- ✓ إن إشكالية الولاء السياسي لا تنتقل بشكل آلي أو شعوري إلى المنظمات الدولية، بل تبدأ بتحقيق التكامل الاقتصادي ثم تتطرق إلى المجال السياسي، فبداية المسار يكون من خلال مشروع مشترك غير مكلف مبسّط ولا يمسّ المواضيع الحساسة كما يحقّق المنفعة لكل أطراف المسار.
- ✓ يجب توفر شرطين في الخبراء أو المجموعات الفنية(دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 286):
- ✓ أن تكون المجموعات الفنية من المنطقة المعنية بالتكامل، لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل منظمة أو هيئة تضمّ ممثلين عن كلّ الدول.
- ✓ أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتّى لا يجد أنّ توصياته قد أهملت، ولذا يقترح إرنست هاس أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول الأطراف للبحث في إنجاز مسألة محدّدة.
- ✓ المفهوم الأساسي الذي تدور حوله الوظيفية الجديدة هو مفهوم الربط Linkage وهو العلاقة المتشابكة والمعقدة بين دولتين، بالتالي إذا كانت بينهما عملية تفاوض في قطاع معيّن وكان الاختلاف بينهما كبيراً، فإن الدولتين تقومان بعمليات حسابية كما تقوم بعملية التنازل.

### 3.8. مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة:

يعرف إرنست هاس التكامل بقوله: "العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلّعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسّسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول القومية"(البديع، 1988، صفحة 272). ويرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسّساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الإقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي.

تكون بداية المسار التكامل من خلال مشروع مشترك غير مكلف يحقّق المنفعة الأنية لكل أطراف المسار، فالنجاح في أحد أبعاد التكامل الإقتصادي سيعزّز مصالح النخب السياسية والمؤسّسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة. فتكريس التكامل الدولي لتحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل ويتمّ ذلك من خلال معايير يضعها الخبراء العارفون بالملابسات السياسية لوظيفتهم وممثلو الأطراف المشاركون في التكامل سواء كانوا يمثلون قطاعات عامة أو خاصة.

بالتالي يجب ربط المهام التقنية بالسياسية، فنجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهوناً بضرورة إدراكه أو تبنيّه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية(Paul R.Viotti، 1999) فقد وجد هاس Haas دليل التكامل في الدراسة التي قام بها حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم وال فولاذ الأوروبية، فبسبب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب للبحث عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الست الأعضاء في الجماعة، فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في تشكيل لوبي مترافق مع معارضهم من الدول الأعضاء، لأنهم أدركوا أنّ مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق القومية التي مصالح العمل فيها ثابتة ولها نفوذ مهم. فقد وجدت النخب في كلّ دولة عضو أنّ التكامل الاقتصادي عبر المؤسّسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر التقارب في الأهداف العملية

دوافعا لتوسيع التكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم وال فولاذ (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 119).

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار السياسي محصّلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح. فالتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصبّ في مسار التكامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار. فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة مثلا إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

ومن حيث إستراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي، فإن الموظفين الجدد على نقيض مشروع ميثاني الوظيفي، لا يهدفون إلى التقليل من دور السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دولة جديدة من نمط فيدرالي في إطار حدود موسعة، لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول (Roche، 1997). وانطلاقا من إدراك صعوبة هذا المسار، كونه يمس سيادة الدول، فإن الوظيفية الجديدة تحاول تفسير ظاهرة الاندماج الإقليمي من حيث تقدّم مساره، توفر شروط نجاحه أو معوّقاته، بتركيزها على درجة تغير سلوك النخبة من خلال التعلم (Viola, 2000, p. 11).

لانتقال من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي، يقدم إرنست هاس Ernest Haas بالتعاون مع فيليب شماتير Philippe C. Schmitter ثلاث متغيرات:

- المجموعة الأولى: المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات (أديان، لغات، قوميات...)، الاتساق النخبوي، معدل التعامل بين الوحدات، الوضعية التي كانت عليها الوحدات في بداية المسار التكاملي.
- المجموعة الثانية: متغيرات خطة الاتحاد الاقتصادي: حجم السلطة المفوّضة للاتحاد، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.
- المجموعات الثالثة: وهي المتغيرات الحركية، نموذج اتخاذ القرار في كل وحدة، معدّل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 288).

وإن تعميم التكامل من الاقتصاد إلى السياسة يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة، فكلما زادت تلك النقاط كان التعميم أكثر احتمالا، ويمكن القول بأن تحول الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما كان الحال في أوروبا الغربية.

وفي هذا الصدد ارتكز هاس على عامل الإنتشار **Spill Over**، معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزّز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة، وهكذا تتحقق عملية التكامل. لكنه رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة، أو الرخاء والرفاهية عن الحرب.



إنّ ديناميكيات التكامل المرتبطة بسلوك الجماعات والحكومات والمؤسسات المركزية المطروحة عموماً في الوظيفية الجديدة، لخصت في مصطلح الانتشار **Spill Ove**، وبالنسبة لـ "هاس" يحدث الانتشار بسبب أنّ السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل، وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذ المهمة نفسها توسعت (مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 114).

هذا وقد أعاد ليندبيرغ **L. Lindberg** صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنّها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبطاً بهدف معيّن، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضموناً فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيداً من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا.

والمعنى السياسي للانتشار أوضحه روبرت ايبر (**Robert Lieber**) (Lieber, 1972) بالقول بأن النظرية الوظيفية نظرت إلى عدم التسييس **Depoliticalization** والمعالجة الفنية للقضايا كأكثر الطرق الواعدة من أجل تحقيق التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وما يعنيه ذلك أنّه مع مرور الوقت، ينتشر التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وذلك عبر ظاهرة الولاء **Loyalty**، هذه الظاهرة التي تبين أن العاملين في مشروع مشترك بين مجموعة من الدول سيدفعون على مدى فترة تفاعلهم في المشروع ولاءً لذلك الكيان الجماعي الجديد وتفتتت تدريجياً ولاءاتهم الوطنية ليحل مكانها ولاء جديد فوق قومي (العفاس، 2008، صفحة 140).

### 9. تحليل النتائج:

نشير في البداية إلى أنه ليس هناك تعريف موحد لمفهوم التكامل، فكل منظر يعرف التكامل بوصفه حالة أو عملية من خلال الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة، وكذا تحديد الفترة الزمنية لدراسة الظاهرة التكاملية، فبعضهم يدرسها قبل حدوثها، أي أسبابها، وبعضهم الآخر بعد إنجازها أي نتائجها (الناصر، 2015، صفحة 26).

على الرغم من اختلافات وجهات النظر تجاه التكامل الاقتصادي، إلا أن معظم الباحثين اتفقوا على الملامح العامة لهذه الظاهرة، فمعظمهم اهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تحويل الولاءات من مركز إلى آخر، كما أن كثيراً منهم اهتم بأنماط الاتصال بين الوحدات السياسية المتفاعلة في عملية التكامل الاقتصادي، ومهما يكن الأمر يمكن تعريف التكامل على أنه: عبارة عن عملية وموقف يرمي إلى إحلال وحدة جديدة لها سلطة اتخاذ القرارات في مجال أو مجالات معينة لكل الأطراف المستقلة والمتفرقة، بما يضمن تحقيق التماسك بينها وضمان تبعيتها وولائها للوحدة الجديدة، وبحيث تقوم جميعها بالمشاركة في هذه القرارات وفي تدعيم الوحدة الجديدة.

ولقد برزت أهمية التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بين الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي فرضت ضرورة تكتل الدول فيما بينها، وتحديد الأوربية، من أجل تحقيق إعمار ما دمرته الحرب، من ناحية واستمرار عملية التطور، من ناحية أخرى.



وبصفة عامة ثمة اتفاق على أنّ هناك مؤشرات رئيسية يمكننا أن نقيس بواسطتها مدى نجاح أو فشل أيّ عملية تكاملية وهي (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1991، صفحة 292):

أ. الإرضاء الوظيفي: أي الاعتراف من جانب الوحدات الداخلة في عملية التكامل بأنّ التكامل يخدم فعلاً مصالحها، هذا ما يؤديّ إلى متابعة العملية التكاملية في قطاعات أخرى جديدة لتعميم الفائدة التي تؤوّل إلى أطرافها من ورائها.

ب. التزايد الفعلي في حجم المعاملات السلمية بين أطراف هذه الترتيبات التكاملية، وهذا التزايد يؤدي إلى:

✓ رفع مستوى الثقة والاعتماد المتبادل

✓ إبداء المرونة في اتجاه التنازل عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية من أجل تحقيق النفع المشترك.

✓ تمتين الروابط وتوثيقها في المجالات التي لم تمتدّ إليها إجراءات التكامل وسياساته.

ج. إنشاء الإطارات التنظيمية لعمليات التكامل: فتدعم ونمو المؤسسات التي تركز عليها عمليات التكامل الدولي يؤدي إلى اتساع الإطار التنظيمي الذي تدور في داخله هذه التفاعلات الجديدة، وهذه المؤسسات هي التي تقوم باتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها وتوقيع العقوبات وفرضها على المخالفين. وهذا يرتبط بقدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة، ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حلّ النزاعات، ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ (لحسن، 2010، صفحة 118).

د. الاتجاهات الجماهيرية: فإلى جانب القناعات المشتركة للنخب القيادية المسؤولة، فإنّه يجب تغذية وتنمية الاتجاهات السياسية والاجتماعية للجماهير على أساس من الفهم والتجاوب المتبادل عبر الحدود القومية للأطراف المشاركين في عمليات التكامل الدولي.

هـ. التحول في الولاءات القومية: حيث تدعم نتائج التكامل وتقدم أهدافه لا يمكن أن تحدث بطريقة إيجابية إلا إذا اقترن بتنفيذه حدوث تحوّل ولو تدريجي في صور الولاء، بحيث تنتقل من دائرة القيم القومية والأهداف الوطنية إلى قيم وأهداف ومؤسسات الكيان فوق القومي الذي خلقتة عملية التكامل.

وعلى الصعيد النظري، نستنتج أن النظرية الوظيفية حظيت باهتمام كبير من قبل كثير من المتخصصين في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، التي هي من أحدث فروع العلوم الاجتماعية، فهي بمنهجها العلمي التجريبي ترتبط في نشأتها بجهود الباحثين الأمريكيين، والغربيين بصفة عامة، في الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، بل أن الجهود التي بذلت لربط هذه الدراسات بالمنهج العلمي التجريبي تكاد تقع كلها بعد تلك الحرب.

وقد برزت الدراسات الوظيفية -بشكلها القديم والجديد- في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية، وحركة الاندماج الاقتصادي والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة، وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين بأن الدولة القومية لم

تعد قدرة على الوفاء بالتزامات شعبيها واحتياجاته المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا(العفاس، 2008، صفحة 106).

إن الوظيفية تعد مصدرا بالنسبة للتكامل الاقتصادي فهي تحدد الفلسفة والمبادئ.. ليأتي التكامل والاندماج محاولا – كوسيلة- تجسيد تلك الفلسفة وتلك المبادئ(بوعشة، 1999، صفحة 168). وهناتبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصويرها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي –عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعا إلى قطاع أوسع تنازعا- ولا بدّ من التذكير في هذا السياق أن كثيرا من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا معيّنا انعكس آليا في وضع آخر.

وقد أثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك: السلطة السياسية في كل دولة، لا بدّ أن تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل، ويبرز في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية، وهو يمثل القوى الرسمية –الدول- في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الأطراف غير الرسميين(حتي، 1985، صفحة 280)

ويظهر أيضا ضعف المسلّمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة، وهذا إن كان ممكنا على صعيد أفراد فهو لم يحصل على صعيد سوسولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية، خاصة وإن هذه المجموعات لم ولا تستطيع أن تكوّن إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظّفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة، حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي أثر إيجابي، فقد تفرز أحيانا آثار سلبية على العملية ككل. حيث يعتبر مفهوم الانتكاس **Spill Back** أيضا من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية، وهي تعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من وضع معين خاص بالتزامات محددة بحيث لا تعد أحكام هذا الوضع منقذة أو مطاعة على نحو منتظم(العفاس، 2008، صفحة 141).

كما نستنتج أنه على النقيض من ظاهرة الانتشار، فإنّ نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقص، وقد تبرز هذه الظاهرة في الحقل الذي يكون محققا لوضع متوازن أو لارتباطات متقدمة، وعلى الرغم من أن الانتكاس قد لا يسبب مجازفات بالنسبة للنظام أو للمشروع التكاملي ككل، لكنه من المحتمل أن يخلق تحديدا لأحكام أو قواعد معينة تكون محلّ إشكال.

وإلى جانب هته العوامل السابقة، يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المدّ الوحدوي ليضعف المسار الاندماجي(حتي، 1985، صفحة 181)، وخاصة بالشكل الآلي المطروح، وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشرة المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلية بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطلّ أكثر الفرضيات في

الوظيفية الجديدة حول المسار الاندماجي التدريجي في مختلف جوانبه، خاصة وأن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبيًا أو إيجابيًا حتى ولو كان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لأكثرية القوى في تلك الدول، وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها.

وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات ومفاهيم الاندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم المنفعية على القيم الرمزية كعوامل أو حوافز في تحريك وتحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو في العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية بين المجتمعات الصناعية والمتقدمة والمجتمعات النامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم المنفعية-المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، بالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام.

### 10. خاتمة:

في الأخير نقول أنه من بين الثغرات التي تعانها النظرية التكاملية عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل، حيث يرى جوزيف ناي Joseph Nye أن سبب عدم وجود الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذج التكامل من خلال دراسته أسباب التكامل أو ديناميكية التكامل الاقتصادي، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد انجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات، فمثلاً بعض الباحثين يؤكدون على تدفق التعامل بين الأطراف مثل تدفق التجارة أو السياحة أو البريد أو أي شكل من أشكال الاتصال الفتي (دورتي و بالباليسغراف، 1985، صفحة 298).

لكن يبقى السؤال كما يقول إرنست هاس Ernst B. Haas هو: هل التعاملات بين الأطراف تسبق أم تسبب أم تعزز أم تنتج عن التكامل؟ والإجابة عن هذا السؤال له أهمية كبيرة عند وضع إطار نظري لظاهرة التكامل، فمثلاً الاتصال الاجتماعي عند دراسته، يبقى التساؤل هل ندرسه قبل التكامل؟ أم أنه نتيجة لحالة تكامل سادت الإقليم لعدة سنوات سابقة؟ ونكون بذلك لا نفعل سوى تطبيق نظرية الاتصال على مجتمع قائم ولكننا لا نعرف كيف وصل المجتمع إلى حالة التكامل الاقتصادي في الاتصال. بمعنى آخر، هل الاتصالات الموجودة داخل المجتمع هي السبب في التكامل؟ فإذا قلنا أنها سبب فيه، فذلك يعني أنها موجودة قبل، ولكن إذا كانت موجودة قبل التكامل ألا يعني ذلك أن هناك تكاملاً اقتصادياً سابقاً -غير الذي ندرسه- أو وجد مثل هذه الشبكة من الاتصالات وهنا تصبح المشكلة من السبب ومن النتيجة: التكامل أم الاتصالات؟.

### قائمة المراجع

- (1) <http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>. (s.d).
- (2) <http://ebooks.adelaide.edu.au/t/thucydides/crawley/>. Récupéré sur History of the Peloponnesian War.
- (3) <http://oxforddictionaries.com/definition/english/integration?q=integration>. (s.d). Récupéré sur definition of integration .

- Dussauge, P. e. (1991). Alliances Stratégiques : mode d'emploi. *revue française de gestion*, 4-18. (4)
- haas, r. (1970). The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing. (5)  
*international organization*, 24(4).
- Hobbes, T. (s.d.). <http://ebooks.adelaide.edu.au/h/hobbes/thomas/h68l/>. Récupéré sur Leviathan. (6)  
<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>. (s.d.). (7)
- kaplan, m. (1957). *System and Process in International politics*. new york : j.wiley. (8)
- Lieber, R. J. (1972). *Theory of World Politics*. Combridge, Massachusetts: Winthrop Publishers. (9)
- Lindberg, L. N. (1970). Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivariate (10)  
Measurement. *International Organization*, 24(4), 649-731.
- Machiavelli, N. (s.d.). <http://www.constitution.org/mac/prince00.htm>. Récupéré sur The Prince. (11)
- machlup, f. (1977). *A History of Thought on Economic Integration*. new york: columbia university press. (12)
- mitrany, d. (1971, jul). The Functional Approach in Historical Perspective. *international affairs*, 473. (13)
- Paul R.Viotti, M. V. (1999). *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud*. (14)  
london: ally bacon.
- Roche, J. J. (1997). *Théories Des Relations Internationales*. paris: Montchrestien. (15)
- Roche, J.-J. (1997). *Théories des Relations Internationales*. paris: Montchrestien. (16)
- tnbergen, j. (1965). *International economic integration*. elsevier. (17)
- Viola, D. M. (2000). nternational Relations and European Integration Theory : The Role of the European (18)  
Parliament. *Jean-Monnet WorkingPaper*, 26.
- Walt, S. (s.d.). nternational relations: One world, many theories. *Foreign Policy*1998. (19)
- (20) البديع، أ. ع. (1988). *العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة*. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- (21) الربيعي، ف. خ. (s.d.). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879>. Récupéré sur خ. (21)  
الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة.
- (22) العديب، ع. (s.d.). [ali-hu.tripod.com/ali2.docwww](http://ali-hu.tripod.com/ali2.docwww). Récupéré sur ع. (22)  
العولمة والتكتلات الاقتصادية.
- (23) العفاس، ع. إ. (2008). *نظريات التكامل الدولي الإقليمي*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- (24) الكيالي، ع. أ. (1986). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- (25) الناصر، ج. ع. (2015). *التكامل: مقارنة مفاهيمية وتنظيرية*. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. 26,
- (26) باليسا، ب. (1964). *نظرية التكامل الاقتصادي*. ر. البراوي (Trad.)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (27) ببيلي، م. (2008). *الاتفاقيات التجارية الإقليمية*. مصر: وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.
- (28) بوعشة، م. (1999). *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات*. بيروت: دار الجيل.
- (29) بومدين، ط. (2011). *الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج  
والاقترايات*. الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع.
- (30) جراد، ع. أ. (1992). *العلاقات الدولية*. الجزائر: موفم للنشر.

- (31) حتي، ن. ي. (1985). *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- (32) حداد، ر. (2000). *العلاقات الدولية*. بيروت: دار الحقيقة.
- (33) دورتي، ج. &، بالباليسغراف، ر. (1985). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. و. ع. العي (Trad.)، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- (34) سعيد، م. *http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html*. Récupéré sur (s.d.). الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي.
- (35) لحسن، ع. م. (2010). *الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي*. مجلة الباحث، 07.
- (36) لوصيف، أ. (2010). *واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. كلية الحقوق، جامعة باتنة.
- (37) محرزي، م. ع. (2001-2005). *نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- (38) محمد، ش. (1997). *المنهجية في التحليل السياسي*. الجزائر: د.د.ن.
- (39) مصباح، ع. (2006). *الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (40) مصباح، ع. (2008). *نظريات تحليل التكامل الدولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (41) مقلد، أ. ص. (1986). *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة*. الكويت: د.د.ن.
- (42) مقلد، أ. ص. (1991). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- (43) نافع، أ. و. (s.d.). *التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي: الشراكة من أجل التنمية*. Récupéré sur <http://www.sahelmedias.net/opinion/1245--1-.html>.

## الأقلية الكردية في تركيا وأفاقها المستقبلية

### The Kurdish minority in Turkey and its future prospects



د. مهديد سعيد\*

جامعة الجزائر (3)

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

meh\_diploma@yahoo.fr

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 03/05/2022

تاريخ الإستلام: 20/04/2022

\*\*\*\*\*

#### ملخص:

تعتبر ظاهرة الأقليات التي هي عبارة عن مجموعات وطنية غير مهيمنة. و مختلفة عن الأغلبية من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة. و قد حظيت بأهمية خاصة من قبل العديد من الباحثين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تعتبر هذه الظاهرة من العوامل المهددة لسلامة ووحدة الدول و استقرارها. فتركيا طغى عليها صراع الأكراد الذي رافق تأسيسها أواسط العشرينيات من القرن الماضي في توليد مشكلات بينهم و بين النظام السياسي التركي.

الكلمات المفتاحية: الأقلية- تركيا – العرق – الأكراد

#### Abstract:

The phenomenon of minorities, which is one of the dominant national groups, and different from the majority in terms, religion or language or culture, has taken on particular importance by many researchers since the end of the Second World War . where it became considered the phenomenon of factors threaten the integrity and stability of states.

Turkey has been weakened by a Kurdish conflict that accompanied its founding in the twentieth century past, creating problems between them, and between the Turkish political system.

**Keywords:** Minorities - Turkey - Race – Kurds

## مقدمة

عرفت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من المتغيرات و التحولات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، و لعل من ابرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، فمسألة الأقليات تعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى إثارة النزاعات الداخلية وحتى النزاعات على المستوى الدولي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى كونها مسألة تنتشر في العديد من دول العالم من جهة، وإلى طبيعة هذه الأقليات وطبيعة مطالبها وأهدافها وأساليب تحقيقها من جهة أخرى، إلى جانب طبيعة سياسة تعامل الدولة معها دون إغفال دور العامل الخارجي، التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى صدامات مع الدولة تتعدى تأثيراتها إلى المستوى الخارجي فيما بعد.

إن الأكراد كأقلية عرقية يمثلون إحدى أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط، كما إن هذه الأقلية تتمتع بميزة فريدة كونها موزعة على مجموعة من الدول المتجاورة، و تملك جاليات كبيرة من الخارج.

تمثل القضية الكردية بتركيا إحدى الأمثلة البارزة في القضايا الحقوقية للأقليات عبر العالم إذ لا تزال مسيرة الكفاح الحقوقي لهذه الأقلية مستمرة إلى اليوم، تتخطى بين استغلال الفضاء السياسي الداخلي تارة واعتماد الدعم السياسي تارة أخرى أملا في تحقيق الاستقلال وافتكاك الحكم الذاتي.

## أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية، تتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:
- يمثل هذا الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة، لذلك هو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية
  - تعد المسألة الكردية إحدى القضايا المثيرة للجدل على الساحة التركية نتيجة للعديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية

## اشكالية الدراسة:

أن أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة الأقليات هي ارتباط هويتها القومية بمسألة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والإقليمي ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير ظاهرة الأقلية الكردية في تركيا في ظل التحولات الجيوسياسية؟

- و لتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، و هي كما يلي:
- ما هو الإطار المفاهيمي المناسب لدراسة ظاهرة الأقليات؟
  - ما هي الأسس القانونية لحمايتها؟
  - كيف تطور المسار للأقلية الكردية في تركيا؟

## الفرضية:

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات و الوصول الى النتائج قمنا بطرح الفرضية التالية:

- كلما كانت هناك رغبة في الوصول إلى توافق في حالة النزاع الكردي باللجوء إلى المؤسسات الحكومية و غير الحكومية، و اللجوء إلى الحوار من خلال الوساطة و اتخاذ سياسات ناجعة، كلما كانت هناك إمكانية إدارة هذا النزاع.
- تفاقم الصراع العرقي ينعكس سلبا على بناء واستقرار الدولة.

### المناهج المستخدمة:

\_ المنهج الوصفي: الذي يتيح فرصة تتبع الأقليات في تركيا والأثار التي تنجم عنها بالاستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة وتطوراتها، وهذا من أجل بلوغ نتائج موضوعية.

\_ منهج دراسة الحالة: اعتبره يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كأفراد أو جماعة أو مؤسسة، وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث باعتباره الأداة الأنسب لإقامة الترابط بينما هو نظري وما هو تطبيقي لأفراد في تركيا نموذجا.

### تقسيم الدراسة:

حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: نتناول فيه الإطار المفاهيمي لظاهرة الأقليات

المحور الثاني: الأكراد في تركيا

### - المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الأقليات

#### المطلب الأول: تعريفها

لقد تعددت آراء الباحثين و الدارسون في إيجاد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما

\*تعريف حسب الموسوعات واللجان:

- عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية "الأقلية بأنها جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية الأفراد عرقيا، قوميا أو دينيا و لغويا، و هم يعانون من نقص نسبي في القوة و من ثمة يخضعون لبعض أنواع الاستبعاد و الاضطهاد و المعاملة التمييزية(الجباعي، 2017).

- تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة "الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر و هذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخل شبكة أكثر من الأثار السياسية و الاجتماعية(طشطوش، 2012، صفحة 56).

- تعريف اللجنة الفرعية لإلغاء و حماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة: "الأقلية جماعة عددها اقل من تعداد بقية سكان الدولة، و يتميز أبنائهم عرقيا، أو لغويا و دينيا عن بقية أعضاء المجتمع و يحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم." (بحر، 1982، صفحة 11).



- تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان "الأقلية هي جماعات متوطنة في المجتمع تتمتع بتقاليد خاصة وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان و ترغب في دوام المحافظة عليها." (وهبان، 2011، صفحة ص 169).

- تعريف مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات "الأقلية هي جماعة عددها اقل من تعداد بقية سكان الدولة و يتميز أبنائهم عرقيا، أو لغويا و دينيا عن بقية أعضاء المجتمع و يحرضون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم." (أحمد، 2011، صفحة 17).

- جيل ديشان يعرف "الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عديدة و توجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية و يظهرون بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافة و التقاليد، الدين و اللغة (وهبان، 2011، صفحة 172).

### المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

- أقلية سلالية: و هي الأقلية التي ترتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو وحدة السمات الفيزيائية مثل لون البشرة أو شكل و لون العينين أو غيرها من السمات البيولوجية، انطلاقا من أن الرابطة تمثل المقوم الأصيل لتمايز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة (خيارى، 2004، صفحة 31).

- الأقلية اللغوية: هي الجماعة التي ينطبق عليها مفهوم الأقلية و التي تختلف عن الأغلبية من مواطني الدولة الواحدة في اللغة، اللسان بحيث نجدتها تتحدث و تكتب لغة غير لغة الأكثرية المتداولة في الدولة الواحدة، فاللغة هنا هي الخاصية المميزة للأقلية، و لذلك سميت أقلية لغوية، و لا يمكن الاعتماد على اللهجات المحلية للقول بوجود أقلية لغوية، أو غالبا ما تتركز مطالب هذه الأقليات على الحفاظ على لغتها الأصلية كتابة و محادثة و الاعتراف بها من قبل الدولة (بومعالي، 2008، صفحة 87).

- الأقلية الدينية: لقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية المعتقد للأفراد، و ذلك بنص المادة 18 منه و التي جاء فيها " لكل شخص الحق في حرية الفكر و الوجدان و الدين، و يشمل هذا الحق في حريته في تغيير دينه أو معتقده و حريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد" (إبراهيم، 1996، صفحة 100).

- الأقلية الاثنية: الأقلية الاثنية هي الجماعة التي تشترك فيها الخصائص الثقافية، مثل اللغة أو الدين و هي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، و ترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات والكفاءات الذهنية، و كلمة إثنية مشتقة من كلمة شعب أو امة أو جنس (المهدي، 2002، صفحة 45).

### المطلب الثالث: حقوق الأقليات في المواثيق الدولية

أن فكرة حماية الأقليات و شجب التمييز كقضية من قضايا حقوق الإنسان تم إدراكها بعد المصائب والويلات والقتل الجماعي والاستهتار بأدنى أساسيات المعاملة الإنسانية الأمر الذي خلق هلعاً في العالم و بالأخص بعد الحرب العالمية الأولى، فظهرت رغبة

جادة في ألا تتكرر تلك المآسي وان يمنح الإنسان حقوقاً إنسانية أساسية. وبالرغم من ذلك إلا أن محاولات حماية الأقليات كان يغلب عليها الطابع السياسي أكثر منه إنساني الذي سهل تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى وأيضاً سهل عملية تنفيذ السياسة التوسعية لبعض الدول. الأمر الذي فاقم مشكلة الحروب، ثم بعد الحرب العالمية الثانية تمت التوعية بوجوب تغيير الطابع السياسي لحماية الأقليات وجعله ذو طابع إنساني محض واقتصرت في البداية على أقليات معينة لكن مع الوقت عمت لتشمل كل أقليات العالم (آخرون، 2008، الصفحات 77-78). فقد جاء في وثيقة الأمم المتحدة لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات خاصة في الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد انه يجب تشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وأيضاً الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية حيث ترى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الإعلان إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون لهذه الأقليات تسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها وأنها تعزز تنمية المجتمع بأسره، وهذا من شأنه أن يدعم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول (بندق، 2009، الصفحات 92-93).

### مطالب الأقليات:

- شهدت نهاية القرن 20 تصاعد أو نمو في ظاهرة القوميات الصغرى التي أصبحت تبحث عن مكان لها في بلادها، واستخدمت الدول الكبرى الأقليات لتحقيق مصالحها فساندت طائفة دون أخرى فكانت النتيجة حروب عديدة، كما تكاثرت الحركات المطالبة للأقليات التي تعم العالم وتنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، وعليه يمكن إبراز مطالب الأقليات والتي تتمثل في:
- الاستخدام الحر للغة الأم في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
  - إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية والمحافظة على القائمة منها.
  - الاعتراف بحق الممارسة الدينية.
  - السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
  - إنشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلده والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، ويستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فردياً أو جماعياً مع أعضاء جماعتهم الأخرى.
  - الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.
  - وعند التطرق إلى تقديم المطالب المتعلقة لمصالح الأقليات لا بد من أخذ في الاعتبار مسائل مهمة تتمثل في:
    - إن المصالح الاجتماعية للأقليات ليست واحدة حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل الدولة.
    - التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف والتعبير عن المصلحة الجماعية.
    - بعض التعبيرات السياسية عن المصلحة الجماعية للأقليات طائفة تكون أكثر مصداقية وأصالة عن غيرها (جار، 1994، صفحة 47).

## المبحث الثاني: الأكراد في تركيا

### المطلب الأول: أسباب المشكلة الكردية في تركيا

تعد القومية الكردية من السكان الأصليين الأقدم في منطقة غرب آسيا، وتشكل القومية الكبرى الثالثة في الشرق الأوسط ووصل عدد الأكراد إلى حوالي 30 مليون نسمة، ينتشرون رئيسياً في تركيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وأذربيجان وأرمينيا. يعيش الأكراد رئيسياً في المنطقة الجبلية التي أطلق عليها اسم كردستان والمجاورة للدول الثلاث تركيا و العراق وايران. و قد حُرِّموا من فرصة إقامة دولة مستقلة عند تفتت الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى(الحاج، 2018).

لا يختلف الخبراء والمتابعون للشأن التركي على أن المشكلة الكردية هي أكبر مشكلات تركيا منذ تأسيسها عام 1924 وحتى اليوم. ولقد رأى مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال «أتاتورك» أن التنوع العرقي و الإثني الذي تميّزت به الدولة العثمانية كان أحد أسباب سقوطها، وبالتالي، يجب على الجمهورية التركية الوليدة مواجهة ذلك الأمر لتجنب المصير نفسه. وعلى هذا الأساس، أنكرت تركيا منذ نشأتها تنوعها العرقي، واعتبرت كل مواطن يعيش داخل حدودها «تركياً» بغض النظر عن جذوره ولغته الأم. واتبعت خلفاء «أتاتورك» النهج نفسه وبأساليب أكثر تشدداً وإجحافاً؛ ما أدى إلى التنكر لحقوق الأقليات العرقية في تركيا من عرب وشركس ولاز (قوقازيون) وبوشناق (بوسنيون)، وكذلك الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية؛ كونهم يمثلون 20 في المائة من سكان تركيا البالغ 78 مليوناً. ولم يتوقف الأمر عند حد إنكار الحقوق الثقافية والاجتماعية لأكراد تركيا، ولا حتى حقوقهم السياسية، بل وصل إلى إهمال وتهميش شبه متعمدين لمناطق جنوب تركيا وجنوب شرقها، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان؛ ولذلك تراكمت مشاعر الغضب بين الأكراد الذين رأوا أنهم يعاملون بصفتهم مواطنين من الدرجة الثانية في البلاد. ومع انتشار المد اليساري في العالم في ستينات وسبعينات القرن الماضي، احتكرت الحركة السياسية اليسارية الكردية التكلم باسم أكراد تركيا، وأسس حزب العمال الكردستاني عام 1978، وما لبث أن بدأ حرب عصابات ضد الدولة التركية عام 1984 كلفت تركيا حتى الآن حياة أكثر من 40 ألف شخص، وأكثر من 500 مليار دولار، فضلاً عن الاضطراب السياسي والشخ الاجتماعي(الرزاق).

### المطلب الثاني: محاولات الدولة التركية في حل المسألة الكردية

من أبرز المؤشرات التي يمكن استنتاجها من التوجه التركي الجديد :

- انتهاء التصور الأمني و العسكري للمسألة الكردية المتمثل في وجود مجموعة إرهابية خارجة عن القانون يمثلها حزب العمال تسعى إلى زعزعة استقرار و امن الدولة التركية. فتعزيز الحقوق الثقافية الكردية و الاعتراف بوجود أخطاء سياسية ارتكبت سابقا و القبول بمنهج التفاوض مع طرف ثالث هم أكراد العراق لإيجاد آليات سلمية لحل إشكالية حزب العمال، سيلغي عسكرة المسألة الكردية ويؤسس لتوجه واقعي جديد .
- و ارتباطا بذلك فإن أي اعتراف تركي بتلك الحقوق يعني إعلاننا صريحا المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم أحادية العرق أساسا للدولة القومية. فحكومة أردوغان بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة مستندا إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين و إنما إلى قوة الانتماء إلى

الدولة بين أفرادها، بما يعنيه من تعزيز للآليات السياسية التي تقوي من مفهوم الولاء و المواطنة للدولة عند جميع الأتراك بغض النظر عن تمايزاتهم القومية و اختلافاتهم الدينية(الموثير، 2016، صفحة 288).

إن الأوضاع التركبية الداخلية في ظل حكومة أردوغان الثانية كانت تزداد استقرار بشكل ملحوظ و لعل من ابرز هذه العلامات بعيدا عن صراع العقول مع العلمانيين إن الحكومة التركية الإسلامية تجرأت على حل مشكلة الأكراد المزمته، وبدأت تمد اليد للمصالحة، وبدأت تهتم بمناطق أغليبيتهم، ليبدأ ضوء الاتفاق و الوحدة يظهر للمرة الأولى، بعد فشل كل الحكومات السابقة في التوفيق بين مصالح الأكراد و الأتراك، إذ ستوقف نزيفا طويلا لدماء المسلمين من الأتراك والأكراد على حد سواء(السرجاني، 2011، صفحة 127). وكان من اكبر مشاكل الانفتاح الداخلي تقديم حل عادل في المسألة الكردية، وفق خطوات مدروسة و شرع بانفتاح واسع بمثابة ثورة في القضية الكردية أهمها(جلول، 2013، صفحة 73):

- إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية، بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكردية و أخرى باللغة العربية.
- رفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات و الأغاني الكردية.
- شرعت وزارة الثقافة و السياحة التركية بطبع مؤلفات للغة و الآداب الكردية، و طبعت عددا منها.
- صدر السماح بفتح أقسام للغة الكردية و آدابها في الجامعات و المعاهد.

### \*أفاق المستقبل:

لطالما تراوحت المسألة الكردية في تركيا بين المقاربات العسكرية والسياسية، لكنها حملت مع العدالة والتنمية آمالا كبيرة نحو حل نهائي وعادل؛ نظراً لمنظومة الأفكار التي يحملها الأخير والإصلاحات التي قام بها، فضلاً عن تجاوب الحركة السياسية الكردية اليسارية معه على مدى سنوات. ولأن فصل الحقوق عن السياسي ليس ممكناً تماماً في دولة مثل تركيا، فلا شك أن للأمر انعكاساته العميقة والمؤثرة على مجمل المشهد التركي وخصوصيته الكردية في الداخل والخارج. ولعل أولى المؤشرات هي ردود الفعل الغربية والأوروبية على وجه التحديد، التي بدأت باعتراضات وتحفظات ووصلت للتهديد بتجميد العلاقات مع تركيا خلال كتابة هذه السطور. ورغم أن انتخاب "دونالد ترامب" لرئاسة الولايات المتحدة وارتياح تركيا النسبي له (بسبب مواقف كلينتون المعلنة من دعم أكراد سوريا ومواقفه المعلنة من رفض الضغط على الحلفاء)، إلا أنه لا يمكن بتأناً الاستهانة بضغط الاتحاد الأوروبي، شريك تركيا الأكبر اقتصادياً ووجهتها لعشرات متصلة من السنين. بيد أن النتيجة الأهم تتعلق بمستقبل «الحركة السياسية الكردية» وإستراتيجيتها في تركيا، ما بين العمل السياسي الدستوري العلني والعمل السري كما حصل في فترات تاريخية سابقة، وهو تطور ينطوي على مخاطر كبيرة ترتبط بوجهة الشباب الكردي في مناطق الجنوب الشرقي، فضلاً عن تفويضه لأي فرصة قريبة للعودة للحل السياسي السلمي للقضية(الحاج، 2018).

### المطلب الثالث: الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية

شكلت المسألة الكردية هدفا رئيسا للسياسة الخارجية التركية، ليس فقط بسبب أبعادها الخارجية، ووجود مجال كردي خارج تركيا، وإنما أيضا الحزب الكردستاني استطاع تعزيز إمكاناته و حضوره السياسي والإعلامي والتنظيمي. و لم يكن ذلك ممكنا لولا توافر بيئة إقليمية وتحالفات موضوعية (محفوظ، 2012، صفحة 65).

ارتكز البعد الكردي في السياسة الخارجية التركية على مقولة "الاحتواء" التقليدية المعروفة، و التي حاولت بدورها تفكيك مصادر الدعم و التأييد الخارجي المباشر و غير مباشر و حرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم و الإسناد الكردية والإقليمية و التوصل إلى تسويات مع الدول، التي تنطوي علاقاتها مع تركيا على مشاكل و أزمات واقعية تدفعها لمساندة الحزب او للتغاضي عن نشاطه (محفوظ، 2012، صفحة 69).

يمكن القول إن ما تمر به تركيا من غضبٍ على أمريكا فحسب بعد قرار تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، بل إن علاقاتها مع أوروبا تمر هي بأسوأ مراحلها أيضاً، ولاسيما مع ألمانيا، وسط دعوات من الجانبين للتخلي عن مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث هدد الرئيس أردوغان في وقت سابق بإجراء استفتاء للتخلي عن هذا المسعى التركي (علي).

من جانبها، يبدو أن القيادة الأمريكية ماضية في تقديم الدعم السياسي والعسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الذراع السياسي لوحدة حماية الشعب، والتوجه لإخراج تنظيم داعش من مدينة الرقة السورية دون الاستعانة بالجيش التركي، وهو ما يعني ضم تلك المنطقة لإقليم "روجوفا" الكردي الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي في عام 2012، وذلك يعني أيضاً أن الولايات المتحدة اتخذت قرارها بشأن عملية الرقة، ولن تتمكن تركيا من المشاركة بسبب الأكراد؛ وترى القيادة التركية أن المشاركة الكردية لا تنحسر على أكراد سوريا فحسب بل إن هناك الكثير من عناصر حزب العمال الكردستاني سينضمون للقتال إلى جانب القوات الأمريكية، وإن الولايات المتحدة تتعامل بمكيالين مع تركيا فهي تعدُّ العمال الكردستاني منظمة إرهابية، ولكنها تتغاضى عن انضمام عناصرها الذين يشنون هجمات ضد العسكريين والمدنيين في تركيا لصفوف حماية الشعب السورية. وللتعبير عن امتعاضها، منعت القيادة التركية مسؤولين ألمان من دخول قاعدة إنجريك التي تستضيف مئات العناصر من القوات الألمانية، وطالب وزير خارجية ألمانيا مساعدة الولايات المتحدة للسماح بدخول القاعدة العسكرية، مع الأخذ بالحسبان أن ألمانيا و تركيا عضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة، وبدأت العلاقات التركية-الألمانية بالتدهور حينما صوت البرلمان الألماني على وصف أعمال القتل الجماعي ضد الأرمن على يد العثمانيين في عام 1915 بالإبادة الجماعية. وخلال السنة الماضية منحت ألمانيا حق اللجوء لأتراك متهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة، منهم 400 شخص يحملون جوازات سفر دبلوماسية وحكومية؛ وأخير حينما ألغت ألمانيا تجمعات جماهيرية لدعم الرئيس التركي قبل الاستفتاء الأخير على التعديلات الدستورية (www.bayacenter.org)

## - ردود الفعل الدولية من استفتاء كردستان

بعد أن وضع الإقليم نواياه بشأن إقامة الاستفتاء ، نشأت الكثير من ردود الفعل الدولية، من أهمها رد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، حيث قال بان بلاده مستعدة للتدخل عسكريا إذا أسفر الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق عن حدوث أعمال عنف. وأوضح "العبادي" في مقابلة مع وكالة أسوشيتدبرس، أنه في حال تعرض العراقيين إلى تهديد عبر استخدام القوة خارج إطار القانون فستدخل عسكريا.

أما الولايات المتحدة فقد أعربت يوم الجمعة 15 أيلول عن عدم تأييدها لاعتزام حكومة إقليم كردستان العراق إجراء الاستفتاء، وفق بيان صادر عن البيت الأبيض. ولفت البيان إلى أن واشنطن أكدت مرات عدة لزعماء إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتمل الانتباه عن الجهود لهزيمة داعش، واستقرار المناطق المحررة. ودعت حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء، والبدء في حوار جدي ومتواصل مع بغداد.

كذلك قال رئيس الوزراء التركي " بن علي يلدرم" السبت 16 أيلول، إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلاده "ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه . وفي يوم 19 أيلول دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر نائب رئيسه "أوزتورك يلماز"، دعا الحكومة التركية إلى التعامل بصلافة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، وقال بضرورة إهمال مسعود بارزاني 24 ساعة للتخلي عن الاستفتاء، فيما اصطفت بعض أرتال الدبابات التركية على الحدود مع العراق تحسباً لأي طارئ. وقال "يلماز" أيضاً أن استفتاء انفصال كردستان عن العراق، سيزعزع المنطقة بشكل خطير، وقد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وأنه يتعارض مع القوانين الدولية، والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الإقليم الكردي نفسه. واعتبر أن الوضع بات مسألة بقاء، وأنه يتعين حماية مصالح تركيا وأمنها القومي.

أعلنت إسرائيل دعمها العلني والمباشر لإجراء الاستفتاء ولانفصال كردستان عن سائر العراق، إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهوو إن «إسرائيل تدعم الجهود المشروعة التي يبذلها الشعب الكردي من أجل الحصول على دولة خاصة به»، وأشارت مجلة التايمز أن السعودية دعمت انفصال الإقليم سراً. أما سبب دعم إسرائيل والسعودية لهذا الأمر فهو - وفق بعض المحللين - لإيجاد وكيلٍ لهما يشارك إيران حدودها الجبلية الممتدة. كما صدرت تصريحات ومواقف عن مسؤولين إماراتيين تدعم انفصال كردستان عن العراق من بينها رئيسة مركز الإمارات للسياسات، ابتسام الكتبي، التي وقعت مذكرة تفاهم مع الإقليم مطلع سنة 2017 للمساعدة في تنظيم عملية الاستفتاء. وكانت الكتبي قد أكدت أنه إذا أعلن عن استقلال كردستان بشكل كامل عن بغداد، فإن أبو ظبي ستعترف بهذا الاستقلال(استفتاء انفصال كردستان العراق)

ولكن من خلال تسليط الضوء على مواقف الدول حول الاستفتاء نلاحظ اختلافا واسعا في وجهات نظر هذه الدول فهناك الدول الراضية تماما و الدول التي تشير إلى أنها لن تعترف به وأخرى تطالب بالتأجيل، وان الموقف العراقي والإيراني هما اقوي المواقف وأشدّها، ولكن الموقف التركي اقل حدة مقارنة بالعراق وإيران على الرغم من أن تركيا أشارت صراحة إلى أنها ليست مع الاستفتاء وترفض إجراءه.

## الخاتمة

ساهمت طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي امتد من نهاية الحرب العالمية الثانية و الى تفكك المعسكر الشيوعي و تلاشي الحرب الباردة، إلى عزل مطالب الأقليات و إضعاف تأثيرها، حيث أن هذا النظام كان يعطي أهمية كبرى لمبدأ سيادة الدول و حقها في تسيير أمورها الداخلية بطريقة مستقلة عن التدخل الخارجي، و بالرغم من ان مواثيق حقوق الإنسان ركزت على الجانب الإنساني، إلا أنها كانت تؤكد أكثر على طبيعة النظم السياسية و كانت تدمج حقوق الأقليات ضمن مسألة حقوق الإنسان.

لقد مرت قضية الأقلية الكردية التركية في بحثها الدائم و المتواصل عن إثبات كينونتها و الاعتراف بها و من ثم افتكاك مجموع الحقوق السياسية و الثقافية القومية و رغم كل التطورات على الساحة السياسية و محاولات صهرها داخل المجتمع التركي لم تنجح مما ولد وعيا قوميا كرديا متناميا تمكن من بلورة بعض الحقوق و افتكاكها.

و في الأخير نقول إن مشروع الدستور الجديد الذي جاء به حزب العدالة و التنمية سناحظ اهتماما خاصا بالأقليات حيث تتضمن مسودة الدستور التنوع الثقافي و الاجتماعي في البلاد و تعرف المواطنة من دون الإشارة إلى الدين أو العرق. بما يشبه حلا وسطيا ينهي مشكلة الأكراد باعتبارها ابرز مشكلة تواجه الحكومة التركية، مع الإشارة إلى القومية التركية بمعناها العرقي، و ضمان الحريات وفق المعايير الدولية.

و من جانب الأقليات العرقية، فإن حكومة تركيا الحالية التي طرحت مبدأ (صفر مشاكل) عند وصولها للحكم ترغب بتسوية الصراع مع الأكراد بصيغة تهمش الحزب المتمرد (حزب العمال الكردستاني) عن طريق ضمان حقوق الأكراد في الدستور الجديد دون التفاوض مع هذا الحزب.

## المراجع:

- (1) (s.d.). Récupéré sur [www.bayacenter.org](http://www.bayacenter.org).
- (2) إبراهيم. (1996). *تأملات في مسألة الاقليات*. القاهرة: ابن خلدون.
- (3) أحمد، إ. (2011). *التعددية الاثنية و الامن المجتمعي دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- (4) آخرون. (2008). *الاقليات رؤى اسلامية*. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (5) *استفتاء انفصال كردستان العراق*. Récupéré sur [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org). (2017).
- (6) الجباعي. (2017). *مسألة الاقليات*. Récupéré sur [www.cdf-sy.org](http://www.cdf-sy.org).
- (7) الحاج، س. (2018). *مستقبل المسألة الكردية في تركيا*. Récupéré sur [www.ida2at.com](http://www.ida2at.com).
- (8) الرزاق (s.d.). *الأكراد مشكلة تركيا المستعصية*. Récupéré sur [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com).
- (9) السرجاني، ر. (2011). *قصة أردوغان*. القاهرة: أقلام للنشر و التوزيع.
- (10) المهدي. (2002). *التعددية الاثنية ادارة الصراعات و استراتيجيات التسوية*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- (11) المويشير، م. ب. (2016). *أزمة المياه و مستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية الى السلطة في تركيا*.
- (12) بحر. (1982). *المدخل لدراسات الاقليات*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
- (13) بندق. (2009). *الاقليات و حقوق الانسان منع التمييز العنصري و حقوق الاقليات و الاجانب و الاجئين و السكان الاصليين و الرق و العبودية*. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- (14) بومعالي. (2008). *حماية الاقليات بين الاسلام و القانون العام، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، كلية الحقوق.
- (15) جار، ت. ر. (1994). *الاقليات في خطر*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- (16) جلول، م. ز. (2013). *التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة و التنمية الى التقدم*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.



- (17) خيار ي. (2004). *الاقليات في النزاعات الإقليمية و الدولية حالة الاقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا، مذكرة ماجستير غير منشورة*. جامعة الجزائر، 03كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- (18) طشطوش. (2012). *الموسوعة الحديثة المصطلحات السياسية و الاقتصادية*. الأردن: دار حمد للنشر.
- (19) علي. *www.bayacenter.org*. (s.d.). *www.bayacenter.org*. Récupéré sur علي
- (20) محفوظ. (2012). *تركيا و الاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (21) وهبان، أ. (2011). *الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الاقليات و الجماعات و الحركات العرقية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.



## رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية

### Algeria's Vision for Resolving the Libyan Crisis



ديداوي محمد أمين

جامعة عباس غرور \* خنشلة\* - الجزائر

العنوان الإلكتروني: didaoui.mohumed@univ-khenchela.dz

مخبرالبحوث القانونية السياسية والتشريعية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/05/05

تاريخ الإستلام: 2022/04/28



ملخص

سنحاول في هذه الورقة التطرق إلى دور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة و حل الخلاف بين الأطراف الليبية المتنازعة ، و التطرق إلى معرفة موقف الجزائر من الأزمة الليبية التي اندلعت بعد احتجاجات الشعب في فيفري 2011 ، حيث تزامنت مع موجة الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، وقد أدت بدورها إلى سقوط العديد من الأنظمة العربية على غرار مصر و تونس و اليمن ، و كذا تداعيات الأمنية و السياسية للأزمة على دول الجوار الليبي و انعكاسها على أمنها القومي ، كما نسعى إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الخلاف الليبي على المستوى المحلي و الدولي و الأفق المستقبلية لحل الأزمة الليبية في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: الأزمة – ليبيا – الجزائر – الدبلوماسية – التسوية

Abstract:

In this intervention, we will try to address the role played by Algerian diplomacy in resolving the crisis and resolving the dispute between the Libyan parties in conflict, and to address Algeria's position on the Libyan crisis that broke out after the popular protests in Vivre 2011, where it coincided with the wave of protest movements in the Arab world, which in turn led to the fall of many Arab regimes such as Egypt, Tunisia and Yemen, and such security and political repercussions of the crisis on countries Libya's neighbourliness and its impact on its national security, as we seek to know the most important challenges facing Algerian diplomacy to resolve the Libyan dispute at

the local and international level and the future prospects for resolving the Libyan crisis in light of international and regional changes.

**Keywords:** Crisis - Libya - Algeria —Diplomacy – Settlement

مقدمة :

شهدت ليبيا في أوائل سنة 2011 الحراك شعبي عجل بسقوط نظام معمر القذافي الذي سيطر على الحكم حوالي 42 سنة ، عرفت خلالها ليبيا استقرار سياسي داخلي مقترن بسلطوية ، و ديكتاتورية متحكمة في الوضع السياسي في ظل غياب مؤسسات دولة ، و قد تزامن انهيار النظام في ليبيا بظهور انقسامات و اختلافات سياسية متناحرة على قيادة السلطة في ليبيا وقد بدأت بوادر الأزمة في ليبيا بعد انتخابات المؤتمر الوطني الليبي و هزيمة الإسلاميين ، حيث دخلت ليبيا في دوامة الحرب الأهلية و انقسمت إلى 03 مناطق نفوذ شرق غرب جنوب ، مع سيطرة مليشيات عسكرية ذات ولاءات قبلية على بعض المناطق ، و قد أدى هذا الوضع إلى دخول ليبيا في دوامة الدولة الفاشلة في غياب سلطة وطنية و مؤسسات رسمية ، و قد انعكس هذا على الأمن القومي لدول الجوار الليبي بما فهم الجزائر التي تربطها حدود مع ليبيا في الجهة الشرقية .

إن الوضع السياسي و الأمني الغير مستقر في ليبيا دفع الجزائر باعتبارها فاعل إقليمي و دولي إلى التحرك دبلوماسيا من اجل حلحلة الوضع في ليبيا ، حيث سعت الجزائر وفق مقاربتها السياسية إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة ، و إيجاد تسوية شاملة للأزمة الليبية بما يخدم جميع الأطراف الداخلية و الدولية .

و بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية :

ما هي مرتكزات الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية ، و إلى أي مدى يمكن للمقاربة الجزائرية النجاح في تسوية الوضع في ظل التحديات التي تواجهها .

حيث تنفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما موقف الجزائر من الأزمة الليبية ، و ما هي تداعياتها على الأمن القومي الجزائري
2. ما هي آليات الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وفق مقاربة سياستها الخارجية
3. ما هي أهم تحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه الوساطة الجزائرية

و للإجابة على الإشكاليات تنطلق دراستنا وفق الفرضيات التالية .

فرضيات الدراسة :

1. تستند المقاربة الجزائرية على مرتكزات سلوكها الخارجي لحل الأزمة الليبية، و على ثقلها السياسي كفاعل إقليمي في المنطقة .
2. يرتبط نجاح الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة بمدى قبول الأطراف الليبية لشروط ومضمون المقترح الجزائري لإقامة مصالحة شاملة

3. إن الوساطة الجزائرية تواجهها مجموعة من العوائق الداخلية والخارجية، قد تكون حاجز في مسار لتسوية الشاملة للأزمة الليبية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف الى حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في الحفاظ على أمنها الإقليمي ، في ظل الأزمات التي تحيط بها من دول الجوار و معرفة قوة الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الدولية ، و الدور التاريخي الذي لعبته السياسة الخارجية في تسوية الخلافات السياسية في العالم .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف على مدى قدرة نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمات السياسية دولية ، و كيفية توظيف نجاح التجارب السابقة في الحالة الليبية
- معرفة الدور الأساسي التي تلعبه الجزائر في المنطقة المغاربية و الإفريقية ، كفاعل محوري في حل القضايا الدولية
- إبراز أهم العراقيل التي تواجه الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لسرد الأحداث التاريخية التي وقعت منذ انطلاق الأزمة، وذكر أهم المبادرات التي تمت لتسوية الأزمة ، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي و الوصفي من اجل وصف و التحليل مقارنة الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية .

خطة الدراسة"

المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية 2011

1. المطلب الأول : موقف الجزائر من الأزمة الليبية و سقوط نظام القذافي
2. المطلب الثاني : تطورات الأزمة السياسية في ليبيا
3. المطلب الثالث : التداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني : المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

1. المطلب الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية
2. المطلب الثاني :مقاربة الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

المبحث الثالث : تحديات و مسارات الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية

1. المطلب الأول : الصراع الداخلي و مأزق التدخل الأجنبي في ليبيا
2. المطلب الثاني : مسارات و مستقبل الوساطة الجزائرية

### المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من الثورة الليبية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى موقف الرسمي الجزائري من الثورة الليبية و من الاحتجاجات التي اندلعت ضد نظام القذافي ، و كذا معرفة أهم تطورات التي أدت إلى تفاقم الأزمة الليبية بعد ثورة فيفري 2011 ، و التعرج إلى تداعيات الأزمة على دول الجوار الليبي و على الأمن القومي الجزائري .

### المطلب الأول : موقف الجزائر من الأزمة الليبية

رغم اختلاف السياسي الذي كان يسود العلاقات بين النظام معمر القذافي و نظام الجزائري طيلة سنوات الحكم القذافي ، إلا أن النظام الجزائري اعترض بالقوة على قيام الثورة في ليبيا و قدم المساندة لنظام القذافي ، و ذلك لعدة اعتبارات سياسية و أمنية ، حيث كان ينظر النظام الجزائري للانتفاضة الشعبية في ليبيا على أنها امتداد لثورات الربيع العربي التي مست مصر و تونس ، و أن تأثيرها سيتمدد شرقا نحو الجزائر و المغرب هذا من الجانب السياسي ، أما من الجانب الأمني و العسكري فقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا التدخل العسكري الأجنبي لإسقاط النظام في ليبيا لما له من انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني في المنطقة ، حيث رفضت الجزائر لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر بتاريخ 12 مارس 2011 ( 24 ، france 2011) و الذي أعطى الشرعية الكاملة للتدخل الأجنبي في ليبيا معارضا بذلك مبادئ الجامعة العربية .

و يفسر موقف الجزائر على أنه تخوف من انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر في حالة التدخل العسكري و ما ينجر عنه من فوضى انتشار السلاح و التهريب و ظهور مليشيات مسلحة تهدد الاستقرار في المنطقة ، و تقوية الجماعات الإرهابية ، و هذا ما عانت الجزائر منه بالفعل بعدما شهدت المنطقة الحدودية التي تربط بين الجزائر و ليبيا بحوالي 900 كلم نشاطات غير مسبوقة لجماعات الإرهابية و التي جعلت من ليبيا منطقة لعبور السلاح نحو الساحل الإفريقي بعد انتشار الفوضى داخلية إثر سقوط النظام ، كما ان التخوف الجزائري من انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا كان في محله حيث تعرضت الجزائر لتهديد إرهابي في قاعدة تيقنتورين في 2013، و الذي يعتبر لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال و كان السبب المباشر للمليشيات المسلحة التي دخلت من ليبيا ، أضف إلى ذلك أن ليبيا أصبحت المورد الرئيسي للإرهاب في المغرب العربي و هذا ما شكل تهديدا آخر للجزائر من الجهة الجنوب الشرقي .

أما المحدد السياسي لتفسير الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية فمرده للثوابت و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و دعم التعاون الدولي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات الداخلية للدول و احترام سيادة الدول (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية، 2020).

كما أن استقبال الجزائر لعائلة معمر القذافي بعد سقوط النظام الليبي كان عاملاً آخر في توتر العلاقات بين الثوار و النظام الجزائري ، حيث اعتبر البعض أن النظام الجزائري كان ضد الثورة الشعبية الليبية و انه قدم مساعدات هامة للعائلة القذافي ، هذا ما خلق تشنج في العلاقات بين النظام الجزائري و المجلس الانتقالي الليبي .

### المطلب الثاني : التطورات الأزمة السياسية في ليبيا

لقد نتج عن سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011 انهيار مؤسسات الدولة التي كانت مبنية على شخصية الزعيم معمر القذافي ، حيث دخلت ليبيا في حالة فوضى سياسية و امنية غير مسبوقة ، أدت الى انقسامات سياسية و ظهور مليشيات مسلحة في غياب تام لمؤسسات الدولة ، عكس ما وقع في تونس و مصر حيث بعد سقوط النظام ظلت مؤسسات الدولة قائمة و متحكمة في زمام الامور خاصة المؤسسات العسكرية التي تعتبر شريان النظام ، لكن في الحالة الليبية تزامن سقوط النظام القذافي مع انهيار مؤسسات الدولة ، و ظهور الفشل الدولاتي و بالعودة إلى الأحداث التي سبقت الأزمة السياسية التي تتخبط فيها ليبيا منذ أكثر من 10 سنوات ، حيث بدأت الأزمة بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط معمر قذافي ، الى غاية انتخاب المؤتمر الوطني في جويلية 2012 (المؤتمر الوطني الليبي، 2022)، حيث ظهرت مواجهات علنية بين الإسلاميين بقيادة حزب العدالة و البناء الإسلامي مع الليبراليين بقيادة قوى التحالف الوطني الليبي حيث لم يهضم الإسلاميين الخسارة في الانتخابات ، حيث حاولوا تعويض خسارتهم بالضغط السياسي عن طريق مليشيات مسلحة و فرض سياسة أمر الواقع ، حيث فرضت مليشيات الإسلامية المسلحة إقالة رئيس الوزراء علي زيدان المحسوب على التيار الليبرالي ، و تعويضه بأحمد معيتيق كرئيس للوزراء في ماي 2014 ، و ما زاد من حدة الأزمة هو دخول اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" مسرح المواجهة مع الإسلاميين في ماي 2014، و الذي تزامن مع هزيمة التيار الإسلامي في الانتخابات مجلس النواب في جويلية 2014 ، مما أدى إلى مضاعفة المليشيات العسكرية الإسلامية العمليات العسكرية في العاصمة طرابلس و إحكام السيطرة على العاصمة الليبية ، في نفس الوقت حول مجلس النواب مقره من العاصمة إلى طبرق هذا ما فسح المجال للإسلاميين لتأسيس حكومة في العاصمة طرابلس بقيادة "عمر الفاسي" ، حيث بعد هذه الأحداث دخلت الحكومة و مجلس النواب في مرحلة البحث عن الشرعية السياسية للأطراف المتنازعة (فريق ازمام العربي، 2017، صفحة 15) ، مما جعل دائرة الخلاف تتوسع عسكريا و سياسيا ، و استعجل الأطراف المتنازعة الدخول في عملية تسوية سياسية برعاية أممية حيث قاد المفاوضات المبعوث الأمم المتحدة "برناديون ليون" في الجزائر و المغرب و توجت هذه المفاوضات بعقد اتفاق الصخيرات في المغرب في ديسمبر 2015 (سيبطالي، 2017، صفحة 09) ، حيث انبثق على هذا الاتفاق تأسيس حكومة الوفاق الوطني الذي تعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية ، لكن هذه الحكومة لم تحظى بإجماع العام من الكل الأطراف الليبية و سرعان ما نقض الإتفاق و بقى كل طرف في توجهه و ميوله السياسية حيث كل طرف يدعي الشرعية السياسية سواء حكومة الإنقاذ المشكلة من طرف المؤتمر الليبي أو الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها من طرف مجلس النواب و التي تتخذ طبرق عاصمة لها ، كما أن هاتاه التنظيمات السياسية مدعومة بمليشيات عسكرية تابعة لها و تستخدمها لضغط السياسي أو لسيطرة على مناطق نفوذ ، و كل طرف له دعم من أطراف خارجية و فواعل دولية حيث نجد أن كل من الإمارات العربية و مصر و روسيا الفدرالية داعمة للواء خليفة حفتر ، أما تركيا و قطر تدعم التيار الإسلامي كما هو معروف دائما ، و كل جهة تحاول فرض الطرف داعمة له من أجل

النفوذ الاقتصادي فيما بعد ، حيث أضحت الأزمة الليبية تتحكم فيها أطراف خارجية أكثر من أطراف الداخلية و هذا ما يزيد من تأزم الوضع السياسي أكثر .

### المطلب الثالث : تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

شكل الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي شرخا كبيرا في بسط الأمن و الاستقرار في ليبيا و هذا الوضع الخطير انعكس بالسلب على دول الجوار الليبي و هذا الهاجس كانت تتخوف منه الجزائر منذ اندلاع الثورة في ليبيا ، و دخول القوات الأجنبية لمساعدة الثوار على إسقاط النظام الليبي ، حيث انعكس ذلك على الأمن العام داخل ليبيا بانتشار الفوضى و تهريب السلاح و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، و أضحت ليبيا مصدرا للتهديد المباشر لدول الجوار ، و بؤرة للتوتر و العنف بين الميليشيات المسلحة التي سيطرت على الوضع الأمني العام في ظل غياب سلطة شرعية معترف بها ، و غياب مؤسسات الدولة المنهارة ، حيث تعرضت ليبيا لفشل الدولاتي، او كما يطلق عليها الدولة الهشة أي دولة بدون مؤسسات رسمية و تتحكم فيها ميليشيات مسلحة و تعم فيها الفوضى و التي عرفها البنك الدولي أنه وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي قد يؤهلها الى مستوى ما من العنف الداخلي " (باخر يبه، 2022) ، و فشل الدولاتي يكون بعدم قدرة الدولة على قيام بوظائفها كاملة و تتعرض الدولة لأزمات تكون عاجزة على التغلب عليها ، و تتمثل في أزمة تنظيم السلطة و أزمة الاستقرار الداخلي و أزمة الشرعية السياسية ، حيث تكون لها انعكاسات سلبية بتنامي الهجرة الغير شرعية و التهريب ، و انتشار السلاح ، و تصبح قاعدة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود و هذا ما يكون له تأثير مباشر على دول الجوار الإقليمي .

و في الحالة الليبية التي تعرضت لفشل دولاتي بعد ثورة فبراير 2011 ، يعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى النظام القذافي الذي أقام دولة طويلة 42 سنة دون مؤسسات نظامية فعلية تقود السلطة ، حيث كانت السلطات الثلاث تجتمع في يد معمر القذافي و عائلته ، في ظل غياب التام للمجتمع المدني و الأحزاب السياسية ، حيث كان نظام الليبي نظام قبلي عشائري .

كما أن النخبة السياسية و المتمثلة في المجلس الانتقالي التي أخذت زمام تسيير شؤون الدولة بعد سقوط النظام فاقدة للوعي السياسي الكافي التي يمنحها القدرة الكافية في التسيير شؤون الدولة ، لأنها لم تمارس من قبل أي عمل سياسي ما أدى إلى تشكل انقسامات داخلها بين الليبرالي و الإسلامي ، أضف إلى ذلك غياب مؤسسة عسكرية و هذا أساس ضمان استقرار الدول ، حيث أصبحت ليبيا بعد الثورة تسيطر عليها ميليشيات عسكرية كل واحدة في جهة معينة .

و قد كان لتداعيات هذا الفشل الدولاتي في ليبيا آثار سلبية على الأمن القومي الجزائري باعتبار طول الشريط الحدودي بين الجزائر و ليبيا الذي يقدر بأكثر من 900 كلم مع صعوبة التحكم في التضاريس الوعرة و نشر التعزيزات الأمنية على طول الشريط الحدودي ، حيث تعرضت الجزائر لهجوم إرهابي على المحطة الطاقوية تيقنتورين في 16 يناير 2013 و الذي يعتبر أول هجوم إرهابي خارجي تتعرض له الجزائر منذ الاستقلال (سالم، 2016) ، حيث استعمل في الهجوم أسلحة ليبية كان قد تحصلت عليها الجماعات الإرهابية من ميليشيات الليبية ، كما أن طول الحدود ساعد الحركات الإرهابية كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في المغرب العربي و حركة تحرير الأزواد من تهريب السلاح من ليبيا إلى الصحراء الجزائرية و شمال مالي (أوشريف، 2016) أضف

إلى ذلك الانكشاف الأمني من الجهة الشرقية للحدود الجزائرية في غياب الجيش الليبي و سيطرة الميليشيات الإرهابية أضحت الجزائر تقوم بدور أحادي في تغطية الحدود الجنوب الشرقي على مسافة 982 كلم هذا ما كلف خزينة الدولة أموال باهضة بزيادة ميزانية الجيش من عتاد و أجهزة مراقبة ووسائل متطورة لضبط حركة تنقل الأشخاص، الذين يعملون على تهريب الأسلحة والمخدرات و شبكات الاتجار بالبشر ، كما أن تردّي الأوضاع الأمنية و السياسية في ليبيا ساهم في انتشار الجريمة المنظمة ، و أصبحت ليبيا أرض خصبة لتهريب المخدرات و الهجرة الغير الشرعية و الاتجار بالبشر و هذا ما أثري بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري (بن صغير و تبينة، 2019)

### المبحث الثاني : مقارنة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مقارنة السياسة الخارجية في التعامل مع القضايا الدولية و الإقليمية ، و التعرف إلى الدور الذي تلعبه الجزائر في حل الأزمة الليبية عن طريق أسلوب الوساطة الدبلوماسية بين الأطراف الليبية التي نجحت فيها الجزائر في حل العديد من الأزمات الدولية .

### المطلب الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية الجزائرية تضبطها مرتكزات و محددات مستقاة من واقعها العربي الإسلامي ، و كذا من جذورها التاريخية و من ثورتها المجيدة ، حيث تحرص الجزائر دائما و منذ تحقيق استقلالها عام 1962 أن تبقى و فية لمبادئ ميثاق أول نوفمبر الذي جاء فيه أن الاستقلال لا يتحقق إلا بمساعدة الدول الشقيقة العربية و الإسلامية ، و أن تبقى الجزائر و فية لمدها العربي الإسلامي (وزارة الإتصال، 2022) ، كما نجد أن المحدد الإيديولوجي مرتكز أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال و الذي تبلور من خلال ميثاق طرابلس 1962 ، و كذا الدساتير الجزائرية 1963- . 1976- 1989 الذي تبنت الإيديولوجية الاشتراكية لبناء الدولة الجزائرية و التي رسمت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و التي كانت تقوم على محاربة الاستعمار و الإمبريالية في العالم (أوشريف، 2016، صفحة 222) ، دعم الحركات التحررية في العالم و مساعدتها ، دعم التعاون الدولي من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على السلم و التعاون ، كما نجد دستور الجزائري لسنة 1976 قد خصص فصل كاملا لمبادئ السياسية الخارجية في فصله السابع من مادة 83 الى المادة 93 و الذي نص على التزام الجزائر بكل طموحات المشروعة للشعوب العربية ، و تحقيق الوحدة بين شعوب القارة الإفريقية ، الالتزام بعد التدخل العسكري في شؤون الداخلية للدول مع الالتزام التام بمبادئ الأمم المتحدة ، و حرية الشعوب في تقرير مصيرها (صادق و غنجة، 2017، صفحة 55)

كما أن الدساتير الجزائرية لسنة 1989- 1996- 2016- 2020 أبقّت على نفس المحاور الكبرى لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ، و هي بأساس عدم التدخل في المشاكل الداخلية للدول و حل الخلافات بالمساعي الدبلوماسية ، حيث مثل المغرب العربي أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية حيث اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه دول المنطقة تعتمد أساسا على التعاون و التكامل و ضمان مستقبل المنطقة المغربية ، و الحفاظ على سلامة ترابها و استقلالها ، حيث تتمحور الرؤية الجزائرية للمغرب العربي حول مبادئ اساسية تتمثل أساسا في الحفاظ على العلاقات القائمة مع دوله ، مع الحفاظ على



علاقات حسن الجوار ، وتسوية النزاعات بشكل سلمي و نبذ استعمال القوة ، مع قداسة الحدود الموروثة على الاستعمار وفق لمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي (بعزيز، صفحة 55) ، كما يدخل في سياق المحددات السياسة الخارجية الجزائرية البعد الجغرافي للجزائر باعتبارها موقعا استراتيجيا متعدد أقطاب مغاربي - متوسطي - إفريقي يفرض على الجزائر اتباع إستراتيجية تضمن وجودها في المنطقة كأكبر دولة افريقيا و عربيا ، و كقوة إقليمية في المنطقة تلعب دور محوري في القضايا السياسية مع اعتبار الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر تفرض عليها اهتمام بالقضايا المغاربية كما هو الحال بالنسبة للأزمة الليبية ، حيث تسعى الجزائر للعب دور فعال لتسوية الأزمة سياسيا وفق مقاربة المصالحة الشاملة .

#### المطلب الثاني : مقارنة الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

عكفت الجزائر منذ استقلالها على التأكيد لانتهاجها المغاربي و تعتبر أن المغرب العربي هو جزء لا يتجزأ منها ، و ذلك نظرا للموقع الإستراتيجي للجزائر باعتبارها أكبر دولة مساحة في المنطقة و القارة ككل حيث تربطها حدود مع كل دول المغاربية ، و الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة المغاربية كقائد للمنطقة يفرض عليها إثبات وجودها بالحل المسائل و القضايا المنطقة ، و أن تكون حلقة ترابط بين دوله ، و محور هام في حل القضايا الأمنية و السياسية في إطار المركب الأمني الفرعي المغاربي .

و قد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في الحل العديد من القضايا و الأزمات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي على غرار الوساطة الجزائرية الوساطة بين العراق و ايران عام 1975 و كذا دورها في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 1980 ، و التدخل في أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988 ، إضافة إلى الوساطة بين اريتريا و اثيوبيا عام 2000 ، و كذا الوساطة الجزائرية في حل النزاع بين القبائل في مالي عام 2012 ، حيث انه هاته النجاحات الدبلوماسية التي حققتها السياسة الخارجية الجزائرية كان لها أثر إيجابي في الدفع بالجهود الجزائرية للتدخل لحل الخلاف بين الأشقاء الليبيين .

حيث ترتكز الرؤية الجزائرية لحل الخلاف الليبي الذي دام أكثر من 10 سنوات ، على المشاركة كافة الأطراف الليبية في عملية الحوار السياسي دون استثناء ، بما في ذلك كواد النظام السابق حيث تسعى الجزائر الى مصالحة عامة وطنية تشمل كل الأطراف ، انطلاقا من التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية عام 2005 ، حيث في هذا السياق أدرجت الجزائر عدة لقاءات و مشاورات مع كل الأطراف الليبية المتنازعة ، و تسعى في هذه المبادرة لجمع الفرقاء الليبيين بما يضمن اتفاق سياسي يرضي أقطاب الخلاف السياسي.

و تضافرت الجزائر من جهودها الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية عن طريق محاولة تعديل اتفاق صخيرات الذي جمع بين أطراف الرئيسية الفاعلة في الشأن الليبي بتاريخ 17 ديسمبر 2015 (الإتفاق السياسي الليبي، 2022) بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية كما تسعى الجزائر وفق رؤيتها السياسية مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق الصخيرات، و إشراك أنصار النظام السياسي السابق في عملية الحوار السياسي ، نظرا لثقلهم السياسي الموجود داخل المجتمع الليبي و مساهمة في إعطاء المصالحة الوطنية بعدا شاملا يضم كل الأطياف الليبية كما يعتمد المقترح الجزائري لمعالجة معضلة الانقسام العسكري بإنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى



منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ، ويضم في تشكيلته الأطراف المتصارعة الثلاثة إضافة إلى تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق الصخيرات، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة (حجازي، 2022)، كما تبني الجزائر موقفها على ان تكون حكومة واحدة ممثلة للشعب الليبي تضم كل الأطراف و ترفض الحكومات الموالية كحكومة شرق ليبيا أو حكومة الإنقاذ ، كما ترفض الجزائر بناء على مبادئها السياسية كل أشكال التدخل العسكري الذي سيزيد تعقد الوضع السياسي و الأمني أكثر .

و تعمل الجزائر بمبدأ الدبلوماسية المحايدة لحل الأزمة الليبية، و ذلك من أجل إقامة مصالحة شاملة ، حيث توصلت للاتفاق مع جميع الأطراف الليبية و استقبلت كل الفواعل في الأزمة ، مما يدل على أن الجزائر ليست مؤيدة لأي طرف كان ، سواء الإسلاميين أو الليبراليين و هي تعمل مع الجميع على مسافة واحدة ، حيث عقدت عدة لقاءات مع كافة الأطراف الليبية بما في ذلك قوى الشرق الليبي و من أبرز التحركات في هذا الصدد استقبالها للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة الليبية المشير "خليفة حفتر" في 18 ديسمبر 2016 والتي سبقها استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016. (حجازي، 2022)، كما توصلت الجزائر باتفاق مع عدد من زعماء القبائل و مسؤولين ليبياين سابقين من أجل العمل على إيجاد حل يرضي الجميع .

أما على المستوى الدولي والإقليمي فقد عملت الجزائر على احتضان مؤتمرات و لقاءات مع الدول الجوار الليبي من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية ، و جمع شمل الفرقاء الليبيين، حيث دعت الجزائر وزراء خارجية دول الجوار في إطار اجتماع حركة عدم الانحياز في الجزائر من أجل التشاور حول الانقسام الحكومي و التصاعد العمليات العسكرية في ليبيا (معو و حمايزية، 2017، صفحة 88) ، وقد شاركت الجزائر في مؤتمر تونس في 19 فبراير 2017 إلى جانب كل من مصر و دولة المضيفة تونس حيث توصل دول الجوار الليبي على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة و رفض كل أشكال التدخل العسكري في الشأن الليبي ، مع ضرورة إشراك كل الجهات في الحوار و سعي إلى تحقيق المصالحة العامة مع كل الأطراف المتنازعة (الجزيرة نت، 2022)، كما ضاعفت من مستوى التنسيق و التشاور مع دول الجوار الليبي " تونس ، مصر ، تشاد ، السودان و النيجر " من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية حيث عقد اجتماع بين وزراء خارجية دول المذكورة في 30 أغسطس 2021 بالجزائر من أجل إيجاد حل للأزمة ، و قد حضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي في ليبيا و الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ووزير خارجية جمهورية الكونغو ممثل عن الإتحاد الإفريقي ، و قد خلص الاجتماع بضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وإقامة مصالحة وطنية شاملة ، و كان هذا الاجتماع الثاني الذي تحتضنه الجزائر في أقل من سنة بعد اجتماع دول الجوار الستة في 22 يناير 2021 بالجزائر (وكالة الأناضول، 2022)، و تكثف الجزائر من جهودها على المستويين الداخلي الليبي ، و دول الجوار الليبي من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للصراع ، حيث تتبنى الجزائر وساطة السياسية من اجل إقامة مصالحة وطنية شاملة ، مستفيدة من تجربتها في المصالحة الوطنية التي جسدها قانون الوثام المدني ، غير انه هنالك تحديات تواجه الوساطة الجزائرية على المستويين الداخلي و الدولي ، تقف حاجز للإنهاء الأزمة و الخلاف بين الإخوة الأشقاء.

### المبحث الثالث : التحديات ومسارات الوساطة الجزائرية في ليبيا

سنعمل في هذا المبحث على التعرف على أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي تقف حاجزا أمام الدبلوماسية الجزائرية للإهاء الأزمة ، وكذا التطرق إلى الأفاق المستقبلية للوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

#### المطلب الأول : الصراع الداخلي و مأزق التدخل الأجنبي

إن المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تواجهها العديد من الحواجز و الصعوبات الداخلية و خارجية التي تعتبر قيود للوساطة الجزائرية لإنهاء الأزمة وفق الأجندة المسطرة حيث لم تتفق جميع الأطراف الليبية على مقترح المصالحة الوطنية الجزائري ، حيث تسعى بعض القوى إلى إقصاء أنصار النظام السابق الذين يعتبرون حلقة مهمة في المجتمع الليبي ، مع إدعاء الشرعية السياسية لكل الكتل المتصارعة ونظر بعض الأطراف إلى انحياز الجزائر للإسلاميين في الغرب الليبي ، مع استمرار فوضى الميليشيات المسلحة التي تسعى على فرض منطق القوة العسكرية و التي تكون حاجز في عملية المصالحة ، كما أن استمرار العمليات المسلحة من طرف المرتزقة قد يعرقل مسار العمليات السياسية .

و في نفس الوقت تواجه الجزائر مأزق التدخل الأجنبي في ليبيا ، حيث هنالك قوى خارجية كفرنسا تسعى إلى التدخل عسكريا لفرض الأمن و قضاء على الميليشيات المسلحة التي تدعم الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، وفي الطرف الأخر نجد التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى الميليشيات المسلحة ، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى في حال تعديل اتفاق الصخيرات<sup>1</sup> (حجازي، 2022) كما أن التدخل الإيطالي في الجنوب الليبي أثر على سلطة حكومة الليبية مع استمرار كل من الإمارات و تركيا في دعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في ليبيا ، خاصة الدعم العسكري الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق الوطني أدى الى توازي القوى خاصة بعد سيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة "المشير حفتر" على اغلب المناطق الليبية ، حيث إن هذا المشهد يزيد من تعقد الوضع أكثر في ليبيا خاصة في إطار جهود الدولية لحل الأزمة سياسيا لكن في ظل هذه الظروف المشحونة قد تزيد من تعقد الوضع السياسي و العسكري أكثر

#### المطلب الثاني : مسارات و مستقبل الوساطة الجزائرية

يقتنع أغلب الليبيين من أطراف سياسية و مليشيات عسكرية أن السبيل الوحيد لتخلي عن مكتسباتهم هي إقامة مصالحة شاملة التي تضمن حقوق الجميع ، و هذه المصالحة لا تتم إلا وفق مقاربة سياسية برعاية دولية ، و هذا المسعى الجزائري في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية حيث أن نجاح المبادرة الجزائرية في تسوية الأزمة مقرون بمدى قبول كل الفواعل السياسية الليبية للمقترح و الشروط الوساطة التي تسعى من خلالها الجزائر إلى إشراك جميع الأطراف الليبية من ثوار و أنصار النظام السابق دون استثناءات في المصالحة الشاملة التي تعتبر الحل الأكثر واقعية للأزمة الليبية ، و ذلك نظرا لحاجة ليبيا للمصالحة الوطنية للانتقال للسلام و الاستقرار الدائم ، كما أن الواقع الليبي مرتبط بالأطراف سياسية و عسكرية لا يمكن أن يقتنعوا بالتخلي على نشاطاتهم إلا إذا اقتنعوا بتطبيق مصالحة شاملة (بلخيرات، 2019، صفحة 55)

و قد تتجه الجزائر إلى لعب عدة أوراق لتفعيل وساطة الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية من خلال الاعتماد على روسيا للضغط على بعض الأطراف سياسية وعسكرية لقبول مصالحة وطنية شاملة باعتبار روسيا شريك و حليف عسكري للجزائر في المنطقة ، و كذا تقريب رؤية سياسية لدول الجوار الليبي مع الموقف الجزائري لتبني مواقف مشتركة و دعم الرؤية الجزائرية لحل الأزمة الليبية ، مع تكثيف الجهود الداخلية لكسب كل الأطراف الليبية ، حيث أن مستقبل الوساطة الجزائرية مرهون بتطور الأوضاع الداخلية ، في ظل الانقسامات السياسية و انحياز كل طرف لجهة أجنبية ، و سعي القوى الدولية على بقاء الوضع الليبي متأزم للاستغلال ثرواته النفطية و تحقيق مصالحها .

حيث أن المسار السياسي لحل الأزمة الليبية متذبذب في ظل عدم التوافق بين المكونات الاجتماعية و السياسية الليبية ، و في ظل غياب الاستقرار السياسي و عسكري الذي يعرقل الجهود الدبلوماسية الدولية و الإقليمية لتسوية الأوضاع في ليبيا و إنهاء الأزمة .

كما أن تعدد الأطراف المتدخلة في المشهد الليبي سيزيد من تعقد الأوضاع أكثر ، و عدم وضوح موقف الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي من الصراع في ليبيا يعقد من مأمورية التسوية السلمية لصراع الدائر في ليبيا .

#### خاتمة:

انطلاقا من مبدأ حسن جوار الإيجابي تسعى الجزائر وراء تدخلها في الأزمة الليبية إلى إيجاد حل سياسي سريع يرضي كل الأطراف المتصارعة ، بحيث تعتمد الجزائر على تجربتها السابقة في الوساطة الدبلوماسية التي خاضتها لحل العديد من القضايا الدولية العالقة ، حيث نجحت الجزائر في التوسط في العديد من قضايا دولية و إقليمية كقضية الرهائن بين الولايات المتحدة و إيران ، و الصلح بين العراق و إيران ، و التدخل لحل الخلاف بين الفصائل الفلسطينية و التوسط في حل النزاع اريثري الإثيوبي و العديد من القضايا الأخرى .

و تعتمد الجزائر في مقاربتها الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية ، على مبادئ و مرتكزات سياستها الخارجية و على عقيدتها الأمنية ، حيث تدرك الجزائر أن الفشل الدولاتي في ليبيا يكون له انعكاسات خطيرة على أمنها القومي ، لذلك تعارض الجزائر و بشدة كل تدخل عسكري في ليبيا الذي قد يزيد من تأزم الأوضاع الأمنية و السياسية أكثر ، و الحل السياسي الجزائري يركز على مشاركة كل الأطراف في المصالحة الوطنية الشاملة ، بما في ذلك كوادرو أنصار نظام القذافي الذين يعتبرون فئة مجتمعية قوية داخل المجتمع الليبي لا يمكن إقصاءها ، و تستند الجزائر إلى تجربتها في المصالحة الوطنية الشاملة الذي أقره قانون الوثام المدني في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة .

لكن الوساطة الجزائرية تعترضها مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية المتمثلة أساسا في عدم وجود سلطة وطنية متفق عليها بين جميع الأطراف الليبية مع تواصل العمليات العسكرية بقيادة مليشيات عسكرية تابعة لجهات معينة ، إضافة إلى تدخلات القوى الخارجية في الشأن الليبي سواء عن طريق التدخل المباشر او عن طريق الوصايا و الدعم العسكري على أن يبقى مستقبل الوساطة الجزائرية مرهون بمدى تقدم المفاوضات بين الأطراف الليبية و قناعتها بضرورة الاتفاق الجماعي للم شمل يجمع بين كل الأطراف ، و مدى مساعدة القوى الدولية لإيجاد حل سلمي في ليبيا .

قائمة المراجع

- (1) france 24 (12 2011, marce). مجلس وزراء العرب يدعو مجلس الامن لحظر جوي في ليبيا. تم الاسترداد من france 24: <https://www.france24.com/24>
- (2) الإتفاق السياسي الليبي (2022). أفريل. Récupéré sur <https://unsmil.unmissions.org> (04 الإتفاق السياسي الليبي)
- (3) الجزيرة نت. (04 04, 2022). أجتتماع تونس الثلاثي يصدر اعلان لدعم تسوية في ليبيا. Récupéré sur <https://www.aljazeera.net>
- (4) المؤتمر الوطني الليبي (22 04, 2022). Récupéré sur <https://hnec.ly>: المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات
- (5) باخر يبه, ا. خ. (2022). الدولة الهشة. Récupéré sur <https://political-encyclopedia.org/join-us>: الموسوعة السياسية
- (6) بعزیز, ع. ا. (s.d.). السياسة الجزائرية المغربية. 1962-1995 مذكرة ماجستير. 54, الجزائر, قسم العلوم السياسية, الجزائر: كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر.
- (7) بلخيرات, ح. (2019). الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية. 11(01), p. 55.
- (8) بن صغير, ع. &. تبينة, ر. (2019). جوان. (تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. مجلة المفكر. 02), p. 215.
- (9) حجازي, ع. ا. (2022). أفريل. (05/لوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية, رؤية و تحركات المستقبل للدراسات و الابحاث المتقدمة /2562/Item/Mainpage/ar: <https://futureuae.com>
- (10) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية. (30 ديسمبر, 2020). (82), الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر, الجزائر.
- (11) سيبطالي, م. (2017). جوان. (الأزمة الليبية بين التداخلات الاجنبية و الوساطة الإقليمية). م. ا. الإسلامية (Éd.), سلسلة الدراسات. 09,
- (12) صادق, غ. &. غنجة, ه. (2017). السياسة الخارجية في ظل التحولات الجيو سياسية في منطقة العربية. مجلة العلوم السياسية و القانون. 03, p. 55.
- (13) فريق ازمات العربي. (2017). (الأزمة الليبية الى اين. مركز دراسات الشرق الأوسط. 15, (13)
- (14) محمد سالم. (23 جويلية, 2016). الجزائر تمسح آثار هجوم تيفنتورين الإرهابي. تم الاسترداد من العين الاخبارية: <https://al-ain.com/article/212136>
- (15) معو, ز. ا. &. حمايزية, ر. (2017). المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. 12), p. 88.
- (16) وزارة الإتصال. (2022). ماي. (05 بيان أول نوفمبر 1954. وزارة الإتصال الجزائرية: <https://www.ministerecommunication.gov>
- (17) وكالة الأناضول. (2022). أفريل. (06/إجتتماع دول الجوار في ليبيا. وكالة الأناضول: [://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)
- (18) يسرى أوشريف. (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. 19. بسكرة, قسم العلوم السياسية, الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة.

الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية

Algerian Diplomacy towards the Sahelo-Saharan region under  
Regional Shifts



عائشة قادة بن عبد الله \*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/05

تاريخ الإستملا: 2022/03/31



ملخص

تعرف الدبلوماسية الجزائرية نشاطاً متزايداً في الآونة الأخيرة بالنظر إلى تغيّر المعطيات السياسية، الاقتصادية وحتى الأمنية، التي فرضت على الجزائر ضرورة تبني مقاربة ناعمة تحاكي مبادئها في السياسة الخارجية موازاة ومحدداتها الجغرافية، التاريخية وحتى الأيديولوجية؛ في ظل ما تواجهه القارة السمراء من أزمات تنموية وتهديدات أمنية بالنظر إلى سرعة انتشارها وتمددتها.

يُعرف عن منطقة إفريقيا بصفة عامة، ومنطقة الساحل والصحراء بصفة خاصة تضخم واضح للأزمات التنموية (الهوية، التكامل، الشرعية...) وغياب مؤسسات الدولة بالإضافة إلى النزاعات الإثنية سواء بين القبائل أو حتى بين القبيلة والدولة بشكل يُنذر بانحيار الدولة بشكل تام، بالإضافة إلى أن المنطقة تصنّف كمنطقة رمادية نتيجة تزايد حركية الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة وفي مقدمتها؛ الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات...

لكل هذا؛ تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى معالجة المشكلات الأمنية التي تعرفها المنطقة بشكل استباقي عن طريق توظيف الحلول السلمية والمساعي الحميدة؛ في خطوة أولى لفتح باب الحوار بين الأطراف وتوثيق سبل التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وتجنب كل أشكال التدخل العسكري.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، التعاون الإقليمي، المساعي الحميدة، الساحل والصحراء.

**Abstract:**

Algerian diplomacy has been increasingly active in recent times in view of the changing political, economic and even security realities that have forced Algeria to adopt a soft approach that simulates its principles of foreign policy and its geographical, historical and even ideological determinants; Given its rapid spread and expansion, the brunette continent faces development crises and security threats

Known for the African region in general, the Sahelo-Saharan region in particular, is a clear inflection of development crises (identity, integration, legitimacy... the absence of State institutions as well as inter-tribal and even inter-tribal conflicts with the State in a way that alerts the total collapse of the State, and that the region is classified as a grey area as a result of the increasing mobility of terrorist groups and, above all, organized crime; Illegal immigration, arms trade, drug trade...

For all this; Algerian diplomacy seeks to address security problems known to the region proactively through peaceful solutions and good offices; In a first step, to open dialogue between the parties, to strengthen regional cooperation among the States of the region and to avoid all forms of military intervention.

**Keywords:** Algerian diplomacy, regional cooperation, good offices, Sahel and Sahara.

**مقدمة:**

تشهد الدبلوماسية الجزائرية تحركاً مستمراً في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي في ظل الأزمات التي أصبحت تشكل خطراً وتهديداً أمنياً مباشراً للأمن الوطني الجزائري بحكم اتصالها بدول أصبحت عاجزة وفاشلة في إدارة شؤونها ما عمق من حدة التفتت وزيادة الفوضى.

ومن شأن هذه الأزمات أن تتوسع خارج نطاق منطقة الساحل والصحراء وأن تنتقل إلى دول الجوار عامة والجزائر خاصة؛ هذه الأخيرة التي تحاول ضبط وحماية أمنها الوطني والإقليمي نظراً للمتغيرات الكثيرة في المنطقة والتي من شأنها أن تخلط أوراق صانع القرار السياسي.

وهو الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى التحرك بسرعة واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية، التي من شأنها أن تحد من هذه الأزمات وتمنع من وصولها إلى أراضيها وبالتالي زعزعة أمنها واستقرارها.

ما هي الإستراتيجيات التي اعتمدها الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الخطة التالية:

1. مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

2. الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء

أ- المقاربة العسكرية.

ب- المقاربة التنموية.

3. الخاتمة.

1. مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

إن كلمة دبلوماسية مشتقة من كلمة "دبلوم" وكان المقصود في الأصل قراراً مطويماً إلى إثنين وصادراً عن مُلوك، وإن إرسال هاتين الوثيقتين وتسليمهما كان يتم عن طريق دبلوماسيين (جوق، 1993، صفحة 244). في حين فإن اصطلاحاً تعني تلك العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، وأنها وسيلة الحلفاء للتعاون ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. وتنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تُحدد عموماً من دون وضع تدابير لتطبيقها، وعلى الدبلوماسي البارح أن يجعل هذه السياسات متأقلمة مع الوضع القائم (أوكالاها، 2002، صفحة 202).

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها موثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وقد عبرت عنه الجزائر بحسن الجوار الإيجابي مثلما ورد في خطاب الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" بتاريخ 1981/12/20، حيث أكد فيه أن الجزائر تنتمي إلى منطقة المغرب العربي وجزء لا يتجزأ منه، بالإضافة إلى انتمائها الصحراوي، وبالتالي فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ثم أن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافياً لضمان الاستقرار والوفاق، ولكن لا بد من إعطاءه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مُثمر لصالح الشعوب وتكامل مصالح البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص (العايب، 2011، صفحة 28).

ويستند مبدأ حسن الجوار الإيجابي على ضرورة حل القضايا والخلافات بالطرق السلمية وتعزيز أساس التعاون بين الأطراف، مع إمكانية فتح باب الحوار والتشاور، وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

2. الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء:

تعرف منطقة الساحل والصحراء على أنها بؤرة الأزمات المختلفة التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة، خاصة في ظل تزايد حدة التهديدات الأمنية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية...) والأزمات السياسية المختلفة على غرار أزمة الهوية، التكامل، التغلغل، الشرعية... وكذا أزمة الطوارق.



أ- التعريف بمنطقة الساحل والصحراء:



هي منطقة تمتد بين الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي وصولاً حتى غرب إفريقيا ككل، تتربع على مساحة قدرها خمسة ملايين كلم مربع ويعيش فيها عدد كبير من السكان في أكثر المناطق فقراً وحرماناً بسبب النزاعات والحروب و قسوة العامل الطبيعي، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل امتداداً حتى الأدغال الاستوائية (شاكور، 2010، صفحة 39).

وتصنف منطقة الساحل والصحراء على حسب العديد من الدراسات والإحصاءات لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، ضمن قائمة الدول الأقل نمواً إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة، بالإضافة إلى أن هناك عجز اقتصادي تعاني منه وهو راجع للأسباب التالية (براهيمي، 2012، صفحة 40):

- الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالحرارة والجفاف.
- ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية، وهجرة الأدمغة ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.
- الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نهب الثروات والأموال، وكذا كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي.
- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.

كما تشهد منطقة الساحل والصحراء العديد من الأزمات المتعلقة أساساً ببناء الدولة الوطنية أو حتى تلك التهديدات التي تهدد بقاءها واستمرارها؛ ومن شأن هذه التهديدات أن تؤثر على أمن واستقرار الجزائر التي تسعى إلى ضبط أمنها الوطني والإقليمي. ومن بين هذه التهديدات نذكر:

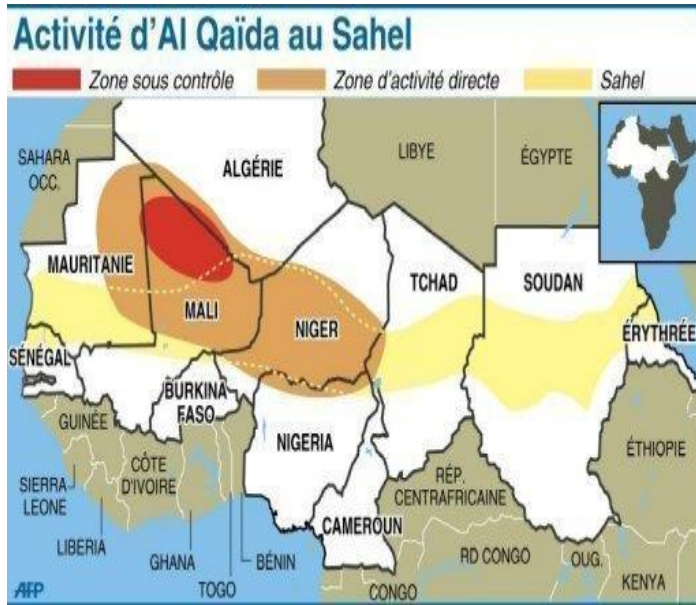
أ- الإرهاب: الذي يعني استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية هدف سياسي مُعَيَّن مثل كسر روح المقاومة عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئته الجبهة الإرهابية (سعيقان، 2004، صفحة 28).



وفي خضم التحولات الجديدة التي مرت بها منطقة الساحل والصحراء على خلفية الصراع في مالي فقد شهدت تصاعداً كبيراً لانتشار هذه الجماعات الإرهابية التي تهدف إلى الحصول على أهدافها إما بمحاربة مؤسسات الدولة أو حتى توجيه ضرباتها نحو المدنيين، وذلك من خلال ما يطلق عليه بـ "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

وتعود الجذور الأولى للدعوة السلفية للقتال إلى سنوات التسعينات التي عاشتها الجزائر لفترة طويلة تميزت بسفك الدماء، التدمير وانتشار الجرائم وتخريب الممتلكات، وشهدت العمليات الإرهابية تطوُّراً في درجة التنفيذ حيث بلغت ذروة فضاءته إلى المجازر الجماعية التي مست الأطفال والرضع والشيوخ والتنكيل بالنساء، مما أدى إلى خسائر مادية بشرية أثرت سلباً على خزينة الدولة أدخلها في دوامات اقتصادية (سعاد، 2012، صفحة 305).

وتبعاً لذلك برز التنظيم مع بداية سنة 2003 شمال مالي في منطقة "أزواد" وبالحدود مع الجزائر حيث كان يقودها كل من "عمار الصايفي" و"مختار بلمختار" وذلك بعد أن قاما باختطاف 34 رهينة غربية من الصحراء الجزائرية. وقد كانت الأفكار الجهادية تنتشر بين المجتمع الأزوادي بشقيه الطوارقي والعربي نظراً لهشاشة الدعوة الدينية في الصحراء بسبب الظروف القاسية هناك، وقد ارتبط التنظيم بالتنظيم العالمي المعروف بـ "تنظيم القاعدة" (المعالي) وتوسعت نشاطاته لتشمل دولاً أخرى نظراً لسُرعة انتشار أفكارها الجهادية ودرجة تقبُّلها من الأفراد الذين يرون في الدولة بأنها متسلطة ويجب محاربتها.



فتنظيم القاعدة يعتمد على أربعة عوامل من أجل تحقيق أهدافه وهي: التوظيف، التمويل، التخطيط اللوجستي، وخصوصاً التدريب فهو أساسي لذا يتم تدريب الأعضاء في المناطق الوعرة من أجل التأقلم، أو تلك التي تعتمد مستويات أعلى مثلما حدث في تفجيرات سبتمبر 2001 حيث تم التدريب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (ulinek, 2005, p. 31).



عرفت منطقة الساحل الإفريقي حالة لاستقرار والأمن نتيجة تزايد معدلات الجريمة المنظمة، انتشار الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى حالة الفشل الدولتي التي صاحبت دول المنطقة (ليبيا، مالي) (حسب ما تبينه الخريطة المرفقة) ما ساعد على الانكشاف الأمني بحيث أصبحت المنطقة ملاذاً لعدد التنظيمات الإرهابية ومنها القيام بهجمات ضد دول الجوار.

وما يزيد من هذا الوضع الأمني المتردي هو تلك التحولات التي حدثت مع تفجر انتفاضات الربيع العربي أين انتشرت العديد من هذه الأنظمة التي تمتد من البحر الأحمر شرقاً وحتى المحيط الأطلنطي غرباً، مما يزيد من حدة التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات تهديد عالمي وليس مُوجه للدولة فقط.

وتسعى هذه الجماعات أيضاً إلى توسيع نشاطها من خلال تهريب الأسلحة من أجل تغذية الصراعات الإثنية بين القبائل أو حتى تزويد الجماعات الإرهابية بها، مما يرسخ إمكانية حصولها على مواد نووية تمكّنها من تصعيد اعتداءاتها ضد دول المنطقة، خاصة تلك التي لها حدود جغرافية معها على غرار الجزائر..

- تجارة المخدرات: نظراً لحالة الفوضى والأمن التي عرفتها المنطقة على فترات زمنية مختلفة سواء بالحصار على ليبيا أو ما حدث في الجزائر إثر سنوات الإرهاب، فقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها خاصة مع تزايد عدد التجار الذي يسعون إلى إغراق الأسواق المحلية بالبضائع.

وساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات، وزودت السجائر المستوردة عبر موريتانيا جزءاً كبيراً من الأسواق الجزائرية والمغربية، مما ساهم في ظهور عصابات أصغر حجماً من المهريين مكلفة بنقل البضائع من موريتانيا ومالي والنيجر إلى الجزائر (لاخر، 2012، صفحة 10).

وتتنوع طرق تجارة المخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية (غينيا وموريتانيا) براً إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا) (لاخر، 2012،

صفحة 12)، ويعزى استخدام الطرق البرية إلى تعدد فروعها وتضليل السلطات الأمنية بالإضافة إلى أنه قد تم الاعتياد على العمل في تلك الظروف الوعرة.

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالدمش: نظرا لكثرة الحروب والنزاعات الدائرة في المنطقة فإن المدنيين يلجئون إلى إتباع الطرق غير الشرعية للعبور نحو دول أخرى وفي مقدمتها الجزائر التي تعتبر منطقة عبور واستقبال في آن واحد.

فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الفارين من الظروف السيئة، والذين اختاروا الجزائر كملأ لهم خاصة الماليين أين أصبحوا يؤثرون على أمن واستقرار المجتمع، خاصة إذا ما عرفنا بأن المهاجر غير الشرعي قد يحمل معه صفات غير أخلاقية كالسرقة مثلا والجريمة والتسول الذي انتشر بصفة رهيبية في أوساط المجتمع الجزائري.

ب- الأزمات السياسية: المتعلقة أساسا ببناء الدولة وتلك الأزمات وتأتي في مقدمتها أزمة الطوارق، بالإضافة إلى الأزمات التي تحدث عنها "لوسيان باي" وحصرها في أزمة الهوية، الشرعية، الاستقرار السياسي، المشاركة، التغلغل، التوزيع...

فالطوارق هم عبارة عن أقليات ترقية، تنتشر في العديد من دول الساحل الإفريقي، فالصراع الترقى Le Conflict Touareg قديم، حيث بدأ في ماي 1990 بالنيجر، وانتشر إلى مالي في جوان من نفس السنة، ونظرا لانتشار الأقليات الترقية في المنطقة (مالي، النيجر، الجزائر) فإن التهديد الأمني قد يوظف توظيفا خاطئا ضد أمن واستقرار دول المنطقة.

وتعتبر أزمات التنمية السياسية من أشدها خطورة على بناء الدولة ومؤسساتها، فأزمة الهوية تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة (وهبان، 2003، صفحة 25)، فدول منطقة الساحل والصحراء تشهد صراعات إثنية داخل الدولة الواحدة مما يضعف من مهام الدولة وقيامها بواجباتها وتنتهي بحروب وأزمات.

في حين يقصد بأزمة الشرعية فهي مدى التزام الأفراد بالنظام السياسي للدولة وخضوعهم له، غير أن المفارقة في دول الساحل والصحراء فإن أغلبية الأنظمة السياسية غير مقبولة من طرف مواطنيها مما يلجأون إلى استعمال العنف وحتى الانقلابات للتخلص من تلك الأنظمة مثلما حدث في موريتانيا.

وتعني المشاركة بأنها نشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وهي عمل إيجابي يساعد على اختيار الحكام الذين سيمثلون الأفراد سواء في المجالس أو حتى في شكل رئيس الدولة.

كما تشهد منطقة الساحل والصحراء غيابا ملحوظا للمشاركة السياسية خاصة في ظل تمركز السلطة في أيدي جماعة معينة وانتشار التزوير في الانتخابات لتضخيم نسبة المشاركة السياسية وكذا نتائج الانتخابات.

تشكل الأزمة في مالي تحدياً كبيراً للدبلوماسية الجزائرية، ففوق مالي على درجة التماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها تمتد إلى 1400 كلم، يضاف إليها التداخل الاجتماعي من خلال العنصر البشري (التوارق) المنتشر ما بينها وما بين دول

الجوار في الجنوب؛ أضف إلى ذلك طبيعة النزاع في مالي والذي استفادت منه الجماعات الانفصالية بمجرد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري" وأيضاً من الوضع الإقليمي بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي بعودة بقايا الجماعات الإرهابية مدججة بأسلحة ثقيلة ذات نوعية يفتقدها الجيش النظامي في مالي، والذي عجز عن مراقبته وبسط قوته وشرعيته على المثلث الإستراتيجي في الشمال (صايح، صفحة 12).

#### 1- المقاربة العسكرية في منطقة الساحل والصحراء:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة نشاطاً متميزاً نظراً للمتغيرات الإقليمية التي عرفتها في منطقة الساحل والصحراء، وذلك من خلال توجيه جهودها والبحث عن الحلول والمقاربات التي من شأنها التخفيف من حدة الوضع هناك. تسعى الجزائر إلى تأمين حدودها مع دول المنطقة وتعزيز قدراتها العسكرية خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وذلك بالتعاون مع خبراء وتقنيين أجانب، خاصة وأن لها تجربة سابقة في هذا المجال وبالتالي تسعى إلى التعاون مع دول الجوار وتأمين حدودها.

سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها الأمنية التي كانت ولا تزال تتحرك وفق منطق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي والسلام إلى التعريف بالظاهرة الإرهابية كظاهرة عالمية يتوجب لمكافحتها تضافر الجهود الدولية؛ وقد تم توقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب تم المصادقة عليها خلال الدورة 14 لمجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 22 أبريل 1998؛ وتضمنت الاتفاقية نبد العنف بمختلف أشكاله وصوره، كما دعت الدول التي تأوي عناصر إرهابية إلى الكف عن ممارسة أي نشاط دعائي من شأنه أن يهدد أمن وسلامة الدول العربية، تعزيز إمكانيات التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية فيما بينها (الحق، 2016، الصفحات 36-37).

وقد كانت الجزائر وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تجريم دفع الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب"، ثم طورت اللائحة داخل الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت" ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر (الأمين) 2009.

بادرت الجزائر منذ استقلالها إلى إعادة بناء قواتها الأمنية وخاصة تلك المتطورة منها؛ وذلك لمراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود وداخل التراب الوطني، وهذا لتحسين التغطية الدفاعية لكامل التراب الوطني ولتعقب تحركات وتنقلات الجماعات الإرهابية لا سيما في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل؛ في ظل تنقل الظاهرة الإرهابية وسرعة تحركها جنوباً بالإضافة إلى وعورة المنطقة وشساعتها (عنتر، 2008، صفحة 89).

2- المقاربة التنموية في منطقة الساحل والصحراء:

ترافع الجزائر من أجل الحفاظ على دورها المحوري في ترقية وحفظ الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي، بحيث يتطلب الالتزام بهذا الدور احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، لاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها والتسوية السلمية لمختلف النزاعات والأزمات واحترام سيادة الدول وسلامة الوحدة الترابية وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (عجاج، 2019، صفحة 45).

تسعى الجزائر جاهدة إلى توثيق أو اصر التعاون بين دول القارة السمراء في إطار التعاون جنوب-جنوب وتفعيل أو اصر الترابط والتعاون في مختلف المجالات، مما يسمح لهم بمواجهة التحديات والأزمات. من هذا المنطلق، والمعتمد على مقاربة التعاون جنوب-جنوب كرست الجزائر جهودها الدبلوماسية من أجل حلّ القضايا والنزاعات العالقة بين الدول الإفريقية، وهو ما يتجلى في لعب دور الوسيط في قضايا القارة على غرار "النزاع الإثيوبي-الإريترتي" وقضية تصفية الإستعمار "الصحراء الغربية" أين تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا الصدد عقد اجتماع تشاوري بالجزائر العاصمة بتاريخ 2014/04/22 حول قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل، وقد حضر الاجتماع خمس دول وهي: الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، النيجر والتشاد برئاسة وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة"، حيث أكد الاجتماع على ضرورة تكثيف جهود التعاون والعمل المشترك، وكذا إيجاد الحلول المشتركة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

وفي اجتماع آخر يوم 2014/10/21 أعلن وزير الشؤون الخارجية الجزائري عن إعداد مشروع تمهيدي لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية أزمة مالي من قبل فريق الوساطة الذي ترأسته الجزائر وحضره كل من الحكومة المالية وممثلي الحركات السياسية العسكرية لشمال مالي، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى على غرار منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي وبوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا، التشاد ونيجيريا باعتبارها كأطراف في الوساطة (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

كذلك تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى التعريف بالقضايا الإفريقية في المحافل الدولية عن طريق البحث عن السبل لتحقيق التنمية في إفريقيا، خاصة في ظل البحث عن شراكة حقيقية يمثلها التعاون شمال-جنوب من خلال التعريف بالقضايا الإفريقية في المحافل الدولية.

وهو التوجه الذي اعتمده الخارجية الجزائرية لعقود طويلة وازدادت قوته مع قدوم الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم وهو المعروف عنه بحنكته السياسية ودبلوماسيته الفطنة في القضايا الدولية (على غرار النزاع الإثيوبي

–الإيرتري)، حيث حاول كلما سنحت له الفرصة التعريف بمشاكل القارة السمراء والمطالبة بتقديم المساعدات المالية من أجل تصحيح الأوضاع في إفريقيا.

ففي اجتماع قمة الثماني بكندا بتاريخ 2010/06/26 أكد فيه على حرص إفريقيا على تطبيق التزاماتها المدونة في الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، حيث يتعلق هذا الالتزام بضمان المسار التنموي بمختلف أبعاده وقبل كل شيء أبعاد السلم والأمن والحكم الراشد التي تشكل شروطاً لا يمكن الاستغناء عنها في أي مسار تنموي (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

تدرك الجزائر مدى أهمية مالي في سياستها الأمنية، فهي على حدود تماسها بالإضافة إلى قربها من مصادر طاقتها، وهذا ما سيكون لزاماً عليها الدفاع عن أمنها القومي تحقيقاً لأهداف سياستها الخارجية، لذا قامت الجزائر بمساعي لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي وذلك فيما عرفت باتفاقية تمناست جانفي 1991، واتفاقية الجزائر للسلام جويلية 2006، وتشكل هذه الاتفاقيات فرصة لأطراف النزاع لبعث مسار التسوية (صايح، صفحة 14).

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري حركية ملحوظة بعد تجدد الأزمة المالية عام 2012، وكان الموقف الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للأزمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق، دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن حل الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي؛ وشاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية دول الميدان (التي تضم كل من الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر) الذي عقد بنواكشوط يوم 9 أفريل 2012، وأكد المجتمعون على رفضهم الإعلان من جانب واحد عن انفصال أزواد، ودعوا إلى الشروع في عملية تفاوضيّة بين الحكومة الإنتقالية والطوارق (طبيي، 2021، صفحة 490).

قامت الجزائر بوساطة بين جماعات الطوارق في شمال مالي (جماعة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد) والحكومة المركزية، نتج عنها اتفاق الجزائر في 2012/12/22 والذي قضى بالتعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، وتجنب أي مواجهة عسكرية بينهما وتوفير الأمن وعدم إثارة أي مواجهة بينهما في المناطق التي تسيطران عليها في شمال مالي، كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة أزواد، ووضع مخطط لإعادة الإعمار (طبيي، 2021، صفحة 491).

ثم قادت الجزائر اجتماع في 2013/07/22 يؤكد ضرورة وضع خارطة طريق للحل السلمي لا يستثني منها أي طرف من أطراف الصراع الدائر في مالي، سواء الحكومة أو الحركات الأزدادية المختلفة، وتم الاتفاق على وضع أجندة للحوار المالي الشامل بوساطة جزائرية، من خلال تعيين فريق للوساطة ترأسه الجزائر، ويتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد (طبيي، 2021، صفحة 491).



الخاتمة:

تبقى الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى التغلغل في قضايا القارة الإفريقية التي تعبر عن عمقها الجيوستراتيجي نظراً للقرب الجغرافي وارتباطها التاريخي بكل ما يحصل في المنطقة، فالمنطقة هي ذات أهمية إستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية وتشكل مطلباً أساسياً على أجندة الساسة الجزائريين.

لهذا وظفت الدبلوماسية الجزائرية جميع مقارباتها من أجل العودة إلى الساحة الدولية والإقليمية التي غابت عنها لسنوات عديدة بسبب الحرب الداخلية التي خاضتها ضد الجماعات الإرهابية وكان لها في ذلك تجربة جيدة ستحاول تسويقها في إطار جهودها الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وكذا خلق شراكات تعاون ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في ذات الشأن.

لكن تبقى الدبلوماسية الجزائرية اتجاه دول الساحل والصحراء تواجهها تحديات عديدة أبرزها التهديدات الأمنية التي تتفاقم من جهة، ومن جهة أخرى التواجد الفرنسي وزيادة التدخلات الخارجية للقوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا والصين؛ أين تحاول هذه القوى جعل المنطقة كمنطقة نفوذ لها للسيطرة على مواردها من الطاقة وجعلها كمنطقة لتنافس القوى الكبرى من أجل حماية مصالحها فيها، وهذا ما تبيّنه كثرة القواعد العسكرية فيها.

قائمة المراجع

- 1) ulinek, m. (2005). *Le Terrorisme dans le monde, dans : L'Europe face au terrorisme*. paris: iris.
- 2) الأمين ب. ع. (s.d.). الجزائر نيوز. أزمة الساحل: هل تحتاج الجزائر إلى دبلوماسية خارجية: <http://www.djazairnews.info/local/72574-2014-05-09-17-07-28.html>
- 3) الحق ب. ج. (2016). إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*, العدد 08, pp. 36-37.
- 4) العايب س. (2011). *الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي*. جامعة باتنة: كلية الحقوق.
- 5) المعالي م. م. (s.d.). القاعدة وحفاؤها في الساحل والصحراء. Récupéré sur <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/201241712346233617.htm>
- 6) أوكالاهان م. غ. (2002). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- 7) براهمي م. (2012). *التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية*. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 8) جوق إ. (1993). *علاقات دولية*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 9) سعد ع. (2012). *الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*, 305.
- 10) سعيفان أ. (2004). *قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- 11) شاكر ظ. (2010). *البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات*. جامعة باتنة: كلية الحقوق.
- 12) صايح م. (s.d.). الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*. 12. p.
- 13) طيبي ب. م. (2021). دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*. 490. p.
- 14) عجاج ف. ش. (2019). فيفري. (إشكالية الحفاظ على الأمن والسلم. *مجلة الجيش*. 45. p.



- 15) عنتر، ع. أ. (2008). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع.
- 16) لآخر، و. (2012). *الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء*. مركز الشرق الأوسط: مؤسسة كارينغي.
- 17) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2132.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2132.aspx) اجتماع تشاوري لبلدان الساحل بالجزائر:
- 18) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2587.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2587.aspx) الأطراف: الحوار المالي الشامل: اقتراح مشروع تمهيدي حول اتفاق سلام على مختلف
- 19) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/235.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/235.aspx) وأفريقيا: كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول تقييم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية
- 20) وهبان، أ. (2003). *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

## القضاء الإداري في المملكة الأردنية الهاشمية

### Administrative Judiciary in the Hashemite Kingdom of Jordan



أحمد عمر واصف الشريف\*

جامعة جدارا(الأردن)ahmed\_sharif2@yahoo.com

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/09

تاريخ الإستملا: 2022/04/07

\*\*\*\*\*

#### ملخص

إن القضاء الإداري هو الوسيلة الوحيدة التي يلجأ إليها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المتضررين للطعن في القرارات الإدارية الصادرة بحقهم والتي تنتقص من حقوقهم أو تبديلها، والجدير بالذكر أن أحكام القضاء الإداري ما زالت في حاجة إلى تنظيم لما يترتب من آثار على أطرافه.

الكلمات المفتاحية:

القرار الإداري-المصلحة-التظلم-الطاعن-القوة القاهرة-المحكمة الإدارية.

#### Abstract:

Le pouvoir judiciaire administratif est le seul moyen utilisé par les personnes physiques ou morales concernées pour contester les décisions administratives émis contre eux, qui portent atteinte à leurs droits ou modifient leurs droits. Il convient de noter que les décisions du tribunal administratif doivent encore être réglementées en raison des effets sur leurs Parties

**Keywords:** Décision administrative - intérêt - plainte - requérant - force majeure - tribunal administratif.

## مقدمة:

لم تكن في المملكة الأردنية الهاشمية محكمة عدل عليا مستقلة إذ كانت محكمة التمييز الأردنية (محكمة النقض) تشكل في بعض الأوقات كمحكمة تمييز (محكمة النقض) وتنظر القضايا الحقوقية والجزائية المرفوعة لديها والمنظورة أمامها كمحكمة تمييز (نقض) وفي بعض الأوقات تشكل وتجتمع بصفتهما محكمة عدل عليا للنظر في القضايا المختصة به للطعن في القضايا الإدارية وبهذا فإن القضاة الذين ينظرون القضايا الحقوقية أو الجزائية بصفتهم قضاة محكمة التمييز (محكمة النقض) هم أنفسهم ينظرون القضايا الإدارية أي الطعن في القرار الإداري ومن الممكن في نفس الجلسة تكون لديهم ثلاث قضايا أحدهم قضية للطعن في قرار محكمة الجنايات الكبرى والثانية قضية حقوقية للطعن في قرار محكمة الاستئناف الحقوقية والثالثة قضية للطعن في القرار الإداري أي بصفتهما محكمة عدل عليا.

وفي سنة 1992 صدر قانون رقم 12 لسنة 1992 وهو قانون محكمة العدل العليا وبموجب هذا القانون نشأت محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) ويكون مقرها في مدينة عمان وهي محكمة مستقلة بذاتها أي مستقلة عن محكمة التمييز (النقض) ويتم تشكيلها من رئيس وعدد من الأعضاء القضاة وينطبق على القضاة أحكام قانون استقلال القضاء المعمول ويكون رئيس محكمة العدل العليا برتبة رئيس محكمة التمييز (النقض) كما يكون القاضي فيها برتبة قاضي تمييز.

ونصت المادة (4) من نفس القانون على وجوب توافر شروط خاصة فيمن يعين رئيساً لمحكمة العدل العليا أو قاضياً أو رئيساً للنياحة العامة الإدارية.

ومن هذا نجد أن قانون محكمة العدل العليا في المادة (5/أ) منه أنشأ نيابة عامة إدارية مستقلة ومختصة وذلك للدفاع عن الدولة في القضايا التي ترفع ضد الدولة تشكل من رئيس يكون برتبة قاضي تمييز ومساعد له أو أكثر.

ومن الجدير بالذكر أنه يحق لرئيس هيئة الأركان المشتركة وبموافقة من رئيس النيابة العامة الإدارية أن ينتدب قاضياً عسكرياً أو أكثر لا تقل رتبته عن رائد ليعمل مساعداً له في القضايا التي تكون القوات المسلحة طرفاً فيها ويجوز في أي وقت إنهاء انتداب القاضي المذكور واستبدال غيره به بالطريقة ذاتها.

وننوه أن تعيين رئيس المحكمة وقضاةها ورئيس النيابة العامة الإدارية لديها ومساعدوه بإرادة ملكية سامية بناء على قرار من المجلس القضائي ويكون حكم المحكمة في أي دعوى تقام لديها قطعياً لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة بأي طريق من الطرق ويتوجب تنفيذه بالصورة التي صدر فيها وإذا تضمن الحكم إلغاء القرار الإداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الإجراءات والتصرفات القانونية والإدارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاة من تاريخ صدور ذلك القرار.

وفي سنة 2014 تم إلغاء محكمة العدل العليا وتم إنشاء قضاء إداري مختص بموجب القانون رقم (27) لسنة 2014 ويسمى قانون القضاء الإداري.

وبناء على ما سبق سوف نعالج الإشكالية التالية: هل ساهم القضاء الإداري في الاستقلالية عن المحكمة الإدارية العليا في المملكة الأردنية الهاشمية؟

وسوف أفصل في هذا البحث لتناول المشكلة البحثية الرئيسية عن القضاء الإداري الأردني في عنوانين رئيسيين القضاء الإداري (مرحلة الدرجة الأولى) كعنوان رئيس أول والمحكمة الإدارية العليا (مرحلة الدرجة الثانية) كعنوان رئيس ثاني.

## 1. القضاء الإداري

صدر في سنة 2014 القانون رقم (27) لسنة 2014 وهو قانون القضاء الإداري على أن يعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (نشر قانون القضاء الإداري في الجريدة الرسمية عدد 5297 تاريخ 2014/8/17).

وبموجب هذا القانون أصبح القضاء الإداري على مرحلتين إذ ينشأ في المملكة الأردنية الهاشمية قضاء ويسمى (القضاء الإداري) ويتكون من (أ) المحكمة الإدارية (ب) المحكمة الإدارية العليا (المادة (3) من قانون القضاء الإداري).

وتعقد المحكمة الإدارية جلساتها في مدينة عمان ويجوز لها بموافقة رئيسها عقد جلساتها في أي مكان آخر في المملكة، وتختص المحكمة الإدارية في النظر بالطعون التي يقدمها أي متضرر لطلب الغاء أي نظام أو تعليمات أو قرار والمستند إلى مخالفة النظام للقانون الصادر بمقتضاه ويجب أن تكون القرارات الإدارية التي يطلب المتضرر فيها إلغاؤها هي قرارات إدارية نهائية، وتكون المحكمة مختصة بالنظر في هذه الطعون ولو كانت محصنة بالقانون الصادرة بمقتضاه.

وأشير هنا إلى قرار المحكمة رقم (2013/407) ولذا جاء به ما يلي: "نصت المادة 9/2/ من القانون بأن تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بالطعون التي يقدمها ذو الشأن في القرارات النهائية" (قرار محكمة العدل العليا الأردنية رقم 2013/407، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 2015).

وبالإضافة إلى نظرها في القرارات الإدارية سالفة الذكر فإنها تكون مختصة في طلبات التعويض عن الأضرار اللاحقة نتيجة القرارات والإجراءات سالفة الذكر وترفع لها طلبات المطالبة بالتعويض وتنظر فيما تبعاً لدعوى الإلغاء.

1. الاستثناءات التي بموجبها يحظر على المحكمة الإدارية النظر في الطعون المقدمة من قبل المتضرر الذي يرغب

بإلغائها وهذه الاستثناءات هي:

- أ. القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في المنازعات العمالية.
- ب. الطلبات أو الطعون المتعلقة بأعمال السيادة.
- ج. الدعوى المقدمة ممن ليس له مصلحة شخصية.

إذ يجب في هذه الحالة ألا يصدر القرار المراد إلغاؤه أن يكون مخالف التعليمات للقانون أو للنظام الصادر بمقتضاه أو مخالف القرار للقانون أو النظام أو التعليمات التي صدر بالاستناد إليه أو أن تكون قرارات نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات

اختصاص قضائي لهذا وحيث أن قرارات هيئات التوفيق لا تعتبر جهات قضائية وأن أطراف النزاع هم اتفقوا على تعيين هذه الهيئات فإن قراراتها لا تعتبر صادرة عن جهة قضائية.

كما أن أعمال السيادة وهي القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية في الدولة (الحكومة) أو رئيس الدولة وتكون صادرة لمصلحة الدولة ولتسيير أعمال السلطة التنفيذية للحفاظ على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي وللحفاظ على سيادتها فإن هذه القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية لا تخضع للطعن بها أمام المحكمة الإدارية، كما أن الموافقة المبدئية لا تقبل الطعون في الإلغاء.

" لقد استقر الاجتهاد القضائي على أن الموافقة المبدئية لا تقبل الطعن بالإلغاء لأنها لا تشكل بحد ذاتها قراراً نهائياً يقبل الطعن بالإلغاء" (قرار محكمة العدل العليا الأردنية رقم 2014/2، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 2015).

بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً فإنه يجب أن يكون للطاعن في القرارات التي يرغب بإلغائها مصلحة شخصية أي أنه متضرر شخصياً في حالة تطبيق القرار الذي صدر بمواجهته وفي حالة أنه ليس له علاقة بالقرار الصادر ولا يؤثر عليه شخصياً فلا يحق له في هذه الحالة الطعن في القرار المخالف للقانون أو التعليمات.

2. يحق للمحكمة أن تصدر قرار مستعجل بناء على طلب الطاعن في القرار المطلوب إلغاؤه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعدن تداركها وأنه سوف يلحق ضرر كبير في الطاعن بالقرار نتيجة تنفيذ القرار المطعون به ولا يمكن تعويض الضرر أو إزالة هذا الضرر وبالتالي فإن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أولى في هذه الحالة من تطبيقه فوراً وبصورة خاصة أن مصدر القرار سوف لا يتأثر أو يضار بضرر نتيجة وقف تنفيذ هذا القرار مؤقتاً لحين صدور قرار نهائي من المحكمة الإدارية العليا.

وسوف نتكلم عن القضاء الإداري الأردني في ثلاثة فروع الأول في إجراءات الطعن في قرار الإداري والثاني التقاضي أمام المحكمة الإدارية والثالث المرافعة أمام تلك المحكمة.

### 1.1 إجراءات الطعن في القرار الإداري

لا يجوز الطعن في القرار الإداري أمام المحكمة الإدارية مباشرة، إذ نص التشريع على وجوب التظلم من هذا القرار أولاً وأن يقدم هذا التظلم خلال المدة القانونية وضمن الإجراءات المنصوص عليها والمحددة في ذلك التشريع، وإذا كانت نتيجة التظلم في غير صالح المتظلم من القرار أي رد التظلم ولم يؤخذ بما جاء فيه.

وفي هذه الحالة يحق للمتظلم أن يطعن في القرار الصادر نتيجة التظلم الصادر عن لجنة التظلم التي نظرت التظلم أمام المحكمة الإدارية، ومن هنا نجد أنه لا يجوز الطعن في القرار الإداري إلا بعد إجراء هذا التظلم وصدور قرار من الجهة الذي تظلم أمامها ويكون القرار الصادر بنتيجة التظلم خاضعاً للطعن أمام هذه المحكمة.

وقد أكد القضاء الإداري الأردني على ذلك إذ جاء في الاجتهاد القضائي ما يلي "لا تعتبر القرارات الصادرة عن المستدعي ضدهم قرارات نهائية لأنها قابلة للاعتراض لدى لجنة شؤون الضمان، وعليه يكون الدفع وارداً والدعوى مستجوبة الرد لعدم وجود قرار إداري نهائي يقبل الطعن به" (قرار محكمة العدل العليا الأردنية رقم 2013/139، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 2013).

تقام الدعوى لدى المحكمة الإدارية باستدعاء ويجب تقديم هذا الاستدعاء إلى المحكمة الإدارية خلال ستين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تبليغ القرار الإداري المطعون فيه للمستدعي أو نشره بالجريدة الرسمية أو أي وسيلة أخرى وتعتبر الوسائل الإلكترونية وسيلة من الوسائل الموافقة للقانون لتبليغ القرار الإداري إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار الإداري من ذلك التاريخ أو يقضي تبليغه لذوي الشأن بتلك الطريقة.

ويعتبر علم الطاعن بالقرار الإداري المطعون فيه علماً يقيناً في حكم التبليغ القانوني ويجب في هذه الحالة أن يثبت أن الطاعن تبليغ القرار الإداري علماً يقيناً بأي طريقة من طرق الإثبات المنصوص عليها في القانون.

وفي حالة أخرى تبدأ مدة الستين يوماً بعد انقضاء ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تقديم المستدعي طلباً خطياً إلى الجهة المختصة لإصدار القرار سواء اتخذت القرار موجباً أو سلباً أو امتناعاً عن اتخاذ القرار وإذا قدمت بعد 60 يوماً تكون واجبة الرد.

ومن ناحية أخرى فإن الطاعن في القرار يستطيع تقديم الطعن في القرار في أية موعد ولا يتقيد بالمواعيد سالف الذكر إذ يطعن في القرار الإداري المنعدم في أي ميعاد.

وقد استقر الاجتهاد القضاء الإداري الأردني على أن القرار الصادر بناء على معلومات غير صحيحة يجوز إلغاؤه في أي وقت وليس له وقت محدد للإلغاء (قرار محكمة الإدارية العليا الأردنية رقم 2014/38، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 2015).

من الجدير بالذكر أن هناك استثناءات ترد على الميعاد سالف الذكر، إذ يوقف ميعاد الطعن المنصوص عليه في الحالات التالية:

أ. القوة القاهرة.

ب. رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة شريطة أن ترفع هذه الدعوى خلال ميعاد الطعن

ج. تقديم طلب تأجيل الرسوم شريطة أن يقدم هذا الطلب خلال ميعاد الطعن.

وترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بموجب استدعاء موقعاً من قبل محام أستاذ ممارس مهنة المحاماة كأستاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، مرفق مع استدعاء الدعوى البيئات الخطية والشخصية والقرار المطعون فيه، ويجب على المستدعي ضده الذي ترفع ضده الدعوى أن يقدم لائحة جوابية خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ تبليغه استدعاء الدعوى ويحق لرئيس المحكمة الإدارية تمديد هذه المدة لمدة لا تزيد على عشرة أيام بناء على طلب المستدعي ضده، ويجب في هذه الحالة أن

يقدم الطلب ومسبباً تسببياً قانوناً خلال المدة القانونية لتقديم اللائحة الجوابية وتوقع اللائحة الجوابية من رئيس النيابة العامة الإدارية أو أحد مساعديه أو من محام أستاذ مزاول مهنة المحاماة أكثر من خمس سنوات.

## 1.2 التقاضي أمام المحكمة الإدارية

أولاً: الطاعن الأصلي

يقدم استدعاء الدعوى الشخص الذي يرغب بالطعن في القرار الإداري أي الشخص الذي يلحقه ضرر نتيجة صدور القرار وبواسطة محام يحق له المرافعة أمام المحكمة الإدارية وتقام الدعوى ضد مصدر القرار الإداري وهو من وقعه وليس من صدر باسمه.

وبهذا أخذ الاجتهاد القضاء الإداري الأردني حيث استقر على أن "تقام دعوى الإلغاء على مصدر القرار الإداري عملاً بأحكام المادة العاشرة من قانون محكمة العدل العليا رقم 12 لسنة 1992 وتعديلاته، وقد استقر الاجتهاد على أن مصدر القرار الإداري هو من وقعه وصدر باسمه" (قرار محكمة العدل العليا الأردنية رقم 2014/285، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 2015).

ثانياً: الطاعن الشخص الثالث

يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة أمام المحكمة الإدارية ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر منها أن يقدم استدعاء إلى المحكمة الإدارية يطلب فيه من المحكمة إدخاله في الدعوى كشخص ثالث كما يقدم البيّنات التي تثبت أن له علاقة بالدعوى ويبيد الشخص الثالث الأسباب الذي يستند إليها لإدخاله في المحاكمة، وإذا اقتنعت المحكمة الإدارية من هذه الأسباب ومن البيّنات التي قدمها والتي تثبت بأنه يتأثر من الحكم على ذلك الوجه فتقرر إدخاله في الدعوى بصفته شخص ثالث.

مع العلم أنه يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها إدخال أي شخص ثالث في الدعوى إذا رأت ذلك ضروري للفصل في الدعوى (شنطاوي، صفحة 25).

ثالثاً: يجب على الشخص الثالث أن يقدم إلى المحكمة الإدارية لائحة بادعائه وبدفوعه خلال خمسة عشر يوماً وتبدأ هذه المدة من اليوم التالي لتاريخ تفهيمه أو تبليغه القرار بإدخاله في الدعوى.

وتقدم نسخة من لائحة الشخص الثالث إلى كل طرف من أطراف الدعوى، ويجب في هذه الحالة أن يقدم كل طرف في الدعوى لائحة جوابية والبيّنات المؤيدة لجوابه خلال عشرة أيام وتبدأ هذه المدة من اليوم التالي لتاريخ تبليغهم لائحة الشخص الثالث، وجميع إجراءات المحاكمة المنصوص عليها سالف الذكر تسري بمواجهة الشخص الثالث.



### 1.3 المرافعة أمام المحكمة الإدارية

في الموعد الذي تحدده المحكمة الإدارية للنظر في الدعوى وذلك بعد إجراءات تبادل اللوائح أو انقضاء المدد المقررة بذلك يجب تبليغ هذا الموعد لأطراف الدعوى. وتنظر المحكمة الدعوى مرافعة وبصورة علنية ويجوز للنظر في الدعوى سراً إذا رأت المحكمة مقتضيات المصلحة العامة تقضي بذلك أو بناء على طلب أحد الاطراف وأبدي هذا الطرف سبباً تقتنع به المحكمة.

في الموعد المحدد للنظر في الدعوى يجب على المحامي وكيل المستدعي أن يمثل أمام المحكمة الإدارية وفي حالة تخلفه عن الحضور في أي جلسة من جلسات المحاكمة فيجوز للمحكمة الإدارية أن تقرر إسقاط الدعوى، ولكن يجوز للطاعن في القرار الإداري في هذه الحالة تجديد الدعوى وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً وتبدأ هذه المدة من اليوم التالي لتاريخ قرار إسقاط الدعوى وبشرط أن يقوم الطاعن بدفع الرسوم القانونية كاملة وهذا بعكس رسوم تجديد القضايا في المحاكمة النظامية، إذ تدفع نصف الرسوم في حالة تجديد الدعوى خلال ستة أشهر وإذا جددت بعد ستة أشهر فتدفع الرسوم كاملة (العتوم، 2013، صفحة 66).

ويجب على وكيل المستدعي ضده المثل أمام المحكمة في موعد المحاكمة، وفي حالة عدم حضوره فيحق للمحكمة الإدارية أن تقرر إجراء محاكمته بمثابة الوجاهي أو وجاهياً اعتبارياً في حالة حضوره جلسة من جلسات المحاكمة فيما سبق، وفي حالة عدم حضور أطراف الدعوى إلى المحكمة فيجوز للمحكمة الإدارية أن تؤجل الدعوى أو تسقطها، كما يحق للمحكمة أن تسقط الدعوى والطلبات المتصلة بها إذا تعذر تبليغ المستدعي أو وكيله ولم يحضر إلى المحكمة الإدارية خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه الطعن (ياسين، 1987، صفحة 122).

### 2. المحكمة الإدارية العليا

تنشأ محكمة درجة ثانية أعلى من محكمة الدرجة الأولى (المحكمة الإدارية) وتسمى هذه المحكمة بالمحكمة الإدارية العليا وتتألف من رئيس وعدد من القضاة ويعين مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة الإدارية العليا على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية أي بموافقة الملك وتعادل رتبة رئيس المحكمة الإدارية العليا رتبة رئيس محكمة التمييز (رئيس محكمة النقض) وقاضي المحكمة الإدارية العليا ورئيس النيابة العامة الإدارية يكونون برتبة قاضي محكمة التمييز (محكمة النقض).

تؤلف المحكمة الإدارية العليا من رئيس وأربعة قضاة على الأقل ويجوز زيادة عدد القضاة وتؤلف أكثر من هيئة في المحكمة ويرأس كل هيئة القاضي الأقدم في الدرجة إذا لم يتأسسها رئيس المحكمة الإدارية العليا.

وتختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الطعون بالأحكام النهائية الصادرة من المحكمة الإدارية، إذ يجب الطعن في القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية خلال مدة ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهياً أو من اليوم التالي لتاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الوجاهي أو وجاهياً اعتبارياً (العبادي، صفحة 201).

## 1.2 شروط الطعن في أحكام المحكمة الإدارية

من خسر دعواه سواء خسارة كليه أو جزئية أمام المحكمة الإدارية له الحق في الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التالية:

- أ. إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.
- ب. إذا وقع في الحكم بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.
- ج. إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة القضية المقضية سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع، أي هذه الحالة تكون من النظام العام وتتصدى لها المحكمة الإدارية العليا ولو لم يذكرها أو يثيرها الطاعن عند طعنه في قرار المحكمة الإدارية (الكريم، صفحة 89).

## 2.2 الطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية

يجب أن تكون هذه القرارات منية للخصومة، ولكن يجوز الطعن في القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية أثناء النظر في الدعوى أي لا تنتهي بها الخصومة، ولكن تنهي بعض الحالات التي تعرض على المحكمة الإدارية ولها تأثير على الموضوع الذي تنظر فيه المحكمة الإدارية. وهذه الحالات نصت عليها على سبيل الحصر وهي (حمدي، صفحة 58):

- أ. القرارات الصادرة في الأمور المستعجلة.
- ب. القرارات القاضية برفض طلبات التدخل في الدعوى.
- ج. القرارات التي ترفع يد المحكمة عن متابعة نظر الدعوى.

ويشترط أن يطعن في هذه القرارات خلال خمسة عشر يوماً تبدأ هذه المدة من اليوم التالي لتاريخ صدور القرار أو تبليغه القرار وتنظر المحكمة الإدارية العليا هذه الطعون تدقيقاً (أي بعدم حضور الخصوم) بعكس الطعون في القرارات النهائية التي تنظرها المحكمة الإدارية العليا مرافعة (أي بحضور الخصوم) ، ويصدر القرار قطعياً ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن، ويستثنى من إصدار القرارات تدقيقاً إذا كان أطراف الدعوى من أشخاص الإدارة العامة فتتظر الدعوى مرافعة.

لغايات المرافعة والمدافعة في القضايا المقامة ضد الدولة أو من الدولة تنشأ لدى القضاء الإداري نيابة عامة إدارية تشكل من رئيس ومساعدين درجتهم الثالثة على الأقل ويمثل رئيس النيابة العامة الإدارية أو من يفوضه من مساعديه خطياً أشخاص الإدارة العامة لدى المحكمة الإدارية العليا ولدى المحكمة الإدارية في الدعوى وفي جميع إجراءاتها ولآخر مرحلة من مراحلها (حافظ، صفحة 78).

## خاتمة

من خلال دراستنا وبحثنا في القضاء الإداري الأردني نجد أن محكمة التمييز الأردنية (النقض) هي التي كانت تختص بالنظر في الطعن في القرارات الإدارية، ثم بعد ذلك نشأت محكمة العدل العليا الأردنية بموجب قانون رقم 12 لسنة 1992 كمحكمة مختصة في الطعن في القرارات الإدارية منفصلة عن محكمة التمييز الأردنية.

ثم صدر قانون القضاء الإداري الأردني رقم 27 لسنة 2014 لتفادي النقص في القانون محكمة عدل العليا، وبناء على هذا القانون أنشأت المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية العليا، أي أصبحت درجات التقاضي على درجتين، ومما هو جدير بالذكر فإن اجتهادات وقرارات محكمة العدل العليا ما زال يؤخذ بها أمام المحكمة الإدارية.

نلاحظ أن محكمة العدل العليا كانت على درجة واحدة وتكون نهائية ولا يجوز الطعن في قراراتها أمام أي جهة قضائية أخرى، وهذا بعكس ما جاء في قانون المحكمة الإدارية الأردنية إذ أن قراراتها يطعن بها أمام المحكمة الإدارية العليا، أي أصبح القضاء حسب قانون هذه المحكمة على درجتين.

كما أنه يحق لرئيس المحكمة الإدارية عقد جلسات المحكمة في أي مكان في المملكة الأردنية الهاشمية وهذا حسب مصلحة القضاء وتحقيق العدالة، وهذا عكس ما كان معمول به سابقاً في قانون محكمة العدل العليا فكانت تعقد جلساتها في مدينة عمان فقط.

يجب الطعن أمام محكمة الإدارية في القرارات الصادرة النهائية من أجل إلغاء هذه القرارات ولا يجوز الطعن في القرارات البدائية، ويجب تقديم هذه الطعون من المتضرر من القرار الذي صدر في مواجهته، وهنا يجب أن تكون للطاعن مصلحة شخصية في هذا الطعن وإذا نفيت هذه المصلحة فلا يحق له الطعن في هذا القرار، إذ تصبح الدعوى مردودة شكلاً، ويستثنى من الطعن بالإلغاء إذا كان القرار صادر عن جهة غير قضائية مثل قرار هيئة التوفيق أو إذا كان القرار من أعمال السيادة صادر عن السلطة التنفيذية في الدولة، كما يحق للطاعن أن يطلب من المحكمة الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي لحقه نتيجة صدور هذا القرار.

#### قائمة المراجع

- 1) العبادي، م. و. (s.d.). القضاء الإداري في الأنظمة المقارنة. عمان: مؤسسة الوراق.
- 2) العتوم، إ. (2013). القضاء الإداري: دراسة مقارنة. عمان: دائر وائل.
- 3) الكريم، ف. ع. (s.d.). القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الثقافة.
- 4) حافظ، م. (s.d.). القضاء الإداري في الأردن. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.
- 5) حمدي، ق. (s.d.). الوجيز في القضاء الإداري. عمان: دار وائل.
- 6) شنطاوي، ع. خ. (s.d.). موسوعة القضاء الإداري. عمان: دار الثقافة.
- 7) ياسين، ع. (1987). القرار الإداري في مجلس الدولة. الإسكندرية: دار المعارف.

## قراءة في مفهوم إدارة الجودة الشاملة

### Read in the concept of overall quality management



نبيل موسى أبو رحمة\*

دكتوراه في إدارة الأعمال ، غزة ، فلسطين

البريد الإلكتروني

[nrhma@hotmail.com](mailto:nrhma@hotmail.com)

تاريخ النشر: 22/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 14/04/2022

تاريخ الإستملا: 23/03/2022



#### ملخص

يتصف العالم اليوم بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، كزيادة الصراع على الأسواق وإرضاء العملاء، وكسب الميزات التنافسية وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية بالموازاة مع تكثف عملية التكتل الاقتصادي الإقليمي، إضافة إلى التطور الهائل للتكنولوجيا في كل المجالات، وانفجار ثورة الاتصالات والمعلوماتية؛ مما وضع المنظمات على محك صعب أمام مواجهة شرسة، وحتّم عليها التعايش معها للبقاء والاستمرار في فرض وجودها بالسعي الجاد للتكيف مع بيئتها، عبر نشاط التسويق الذي يهدف إلى كسب رضا العميل وبيع ولائه الدائم بتشكيل مزيج تسويقي يلبي حاجات العملاء الحاليين ورغباتهم المعلنة والضمنية وبالتالي الحفاظ عليهم واكتساب عملاء جدد.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة ، تطور إدارة الجودة الشاملة ، مؤشرات نجاح الجودة الشاملة.

#### Abstract:

Today's world is characterized by a range of accelerating economic and social changes, such as increasing conflict over markets and customer satisfaction, gaining competitive advantages and growing economic globalization in parallel with the intensification of the regional economic cluster process, as well as the dramatic development of technology in all areas, and the explosion of the communications and informatics revolution; This has put organizations on a difficult line for a fierce confrontation, and they have to live with them to survive and continue to impose their presence by striving to adapt to their environment, through marketing activity that aims to win client satisfaction and permanent loyalty by forming a marketing mix that meets

existing clients' needs, stated and implied desires, thereby maintaining them and acquiring new customers.

**Keywords:** total quality management, evolution of overall quality management, indicators of overall quality success.

## مقدمة

إن الجودة ليست وليدة عصر الصناعة والثورة الصناعية بل إن جذورها تمتد إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، كذلك ما عرف عن (الفراعنة) من دقة وإتقان العمل في بناء معابدهم، وما تركوا من شواهد باقية حتى عصرنا هذا، وعلى الرغم من أن الجودة موهبة في القدم كما سلف، إلا أنه حتى عصرنا هذا لا يوجد إتقان كلي حول مفهوم موحد للجودة، إذ تعدد المفاهيم بحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وكما نتمكن من فهم معنى الجودة الشاملة لابد أن نتعرف إلى ماهية الجودة. ونحلل مفاهيمها المتعددة لنصل إلى تعريف واضح للجودة (شادي، 2008، صفحة 20).

وسنبدأ أولاً بتعريف الجودة ومن ثم مفهوم إدارة الجودة الشاملة، ثم التطرق إلى ما تناوله المؤلفون والكتاب بما يخص إدارة الجودة الشاملة من أهداف وأهمية ومبادئ وغيرها.

## 1. تعريف الجودة

الجودة لغة: أصلها من الجود والجيد نقيض الرديء (منظور، 1984، صفحة 72)، أما الجودة اصطلاحاً فهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية Qualities ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه (قدار، 1996، صفحة 77).

ولقد أخذ مصطلح الجودة معانٍ عديدة منها: التعريف الذي تبنته الجمعية الأمريكية لضبط الجودة، وكذلك يشاركها الرأي نفسه معهد المقاييس القومي الأمريكي الذي عرفها الجودة بأنها "مجموعة الخصائص والصفات الخاصة بالمنتج أو الخدمة التي تؤثر على إرضاء الزبون المحددة والواضحة والضمنية" وتشير الحاجات الضمنية إلى رضا الزبون" (السامرائي، 2007، صفحة 30)

وعرفها (Heizer) بأنها القدرة للمنتج أو الخدمة التي تقابل احتياجات المستهلك (margatroyd, 1997, p. 69) ، وعرف جوران الجودة بأنها مواءمة المنتج للاستعمال ودقته لمتطلبات العميل، وذلك لما للجودة من أهمية في التصميم والانتفاع والميسورية التي تهيئ المستلزمات الضرورية للعمل، وبما يحقق الأمان للعاملين عند مزاولتهم لأعمالهم بشكل دقيق، إضافةً إلى أن للزبون دور في وضع المواصفات الخاصة بجودة المنتج ودرجة ملائمتها للاستعمال الذي وضع من أجله وما يطمح أن يكون عليه المنتج (ross.j, 1995, p. 5).

## 1.1 تعريف إدارة الجودة الشاملة

حظي مصطلح إدارة الجودة الشاملة بتعاريف كثيرة ومتنوعة تساوي في عددها عدد الذين كتبوا فيها، حيث عرفها معهد الجودة الفيديرالي الأمريكي: بأنها نظام إداري استراتيجي متكامل يساعد على تحقيق حالة من الرضا لدى العميل، ويتضمن هذا النظام المديرين وأصحاب الأعمال، ويستخدم طرائق كمية لأحداث تطوير مستمر في عمليات المنظمة.

أما تعريف جابلونسكي فإن إدارة الجودة الشاملة عنده هي: هي عبارة عن شكل تعاوني لإنجاز الأعمال يعتمد على القدرات والمواهب الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الجودة الإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل (الشريبي، 1998، صفحة 6).

كما وصفت بأنها أسلوب إداري متكامل أو ثقافة تنظيمية أو مدخل إداري معاصر أو مدخل فلسفي حديث، وهناك من أسبغ عليها معظم هذه الأوصاف فهي "فلسفة إدارية ومدخلاً استراتيجياً ووسيلة لإدارة التغيير تهدف إلى نقل المتطلبات المعاصرة إلى أنماط من التفكير والعمل يتلاءم والبيئة المحيطة والمتطلبات المعاصرة والمستقبلية (داغر، صفحة 21).

أو هي وظائف وأنشطة الإدارة التي من أهمها سياسة الجودة، ووضوح الأهداف والمسؤوليات وتطبيقها بوسائل عملية مثل تخطيط الجودة وراقبتها وتوكيدها وتحسينها باستمرار ضمن مواصفات نظام الجودة. ويرى Slack بأنها نظام فاعل لتكامل وتطوير الجودة وإدامتها وجهود مكرسة نحو تحسين الجودة للمجموعة المختلفة في منظمة ما، وذلك لأجل تمكين المنتج والخدمة لأن يكون في أفضل المستويات الاقتصادية التي تسمح بالوصول إلى الرضا التام للمستهلك أو المستهلك (slack, 1998, p. 761).

وتعرف أيضاً بأنها ثقافة يتأصل فيها الالتزام الشامل بالجودة، وتعبّر عن مواقف الأفراد والعاملين عن طريق مشاركتهم في عمليات التحسين المستمر للسلع والخدمات باستخدام المبدع للأساليب العملية (السامرائي، 2007، صفحة 34).

وتعرف بأنها فلسفة المؤسسة لكل فرد فيها، كما تعمل على تحقيق رضا دائم للعميل من خلال دمج الأدوات والتقنيات والتدريب، ويشمل ذلك تحسناً مستمراً في العمليات داخل المؤسسة مما يؤدي إلى منتجات وخدمات عالية الجودة (الشريبي، 1998، صفحة 134).

وتعرف بأنها نظام شامل لكل فرد ونشاط في المؤسسة، وله دور في خلق وإدامة الجودة للمنتج أو الخدمة، وإن الجودة توضع لها الخطط اللازمة لتحقيق متطلبات واحتياجات المستفيدين من خلال تفاعل مجموعة الأنشطة والعمليات والتركيز في تنفيذها على وفق تلك المتطلبات، ومن خلال مشاركة المستفيدين في تحديد الجودة، وللإدارة العليا دور كبير في التركيز على التحسين والتطوير والمحافظة على النظام (السامرائي، 2007، صفحة 33).

أما مركز التجارة الدولي فقد عرف إدارة الجودة الشاملة من خلال التركيز على أربع نقاط هي:

- 1- التركيز على السلعة المنتجة.
- 2- التركيز على التصنيع بحيث يكون المنتج مطابقاً في خصائصه للمواصفات المطلوبة.
- 3- التركيز على الزبون أو المستهلك.
- 4- التأكيد على القيمة المضافة وفقاً لسعر السلعة والمتطلبات التي يرغب فيها المستهلك أو المستهلك.

وعرفها (الهيبي والطويل) بأنها "ثقافة المنافسة والفكرة الأساسية لها تتمثل بإشاعة الوعي النوعي داخل المنظمة وتحمل المسؤولية في مجال الجودة من الجميع وأنها تعزز من القدرة التنافسية للمنظمة" (الطويل، صفحة 335).

وتعرف أيضاً بأنها " نظام يتم من خلال تفاعلات المدخلات وهي الأفراد والأساليب والسياسات والأجهزة لتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، إذ يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين" (فوزية، 2000، صفحة 14).

## 1.2 المراحل التاريخية لتطور إدارة الجودة الشاملة

إن المتتبع لمراحل تطور هذا المفهوم يرى أنه قد مر بسبع مراحل رئيسية هي (الزيادات، 2007، الصفحات 43-47):

### 1- مرحلة ما قبل الثورة الصناعية: ضبط العامل المنفذ للجودة.

تتلخص بأن عاملاً أو مجموعة من العمال مسؤولين عن تصنيع المنتج بالكامل بوحدة تصنيعية مصغرة وفي هذه المرحلة كان الاحساس بالإنجاز والفخر موجوداً لدى العاملين الذي يخلق حافزاً للعمل لديه.

### 2- مرحلة ما بعد الثورة الصناعية: ضبط رئيس العمال للجودة.

من بداية القرن العشرين حتى أواخر العقد الثاني منه نتيجة لتوسع المصانع والتخصص في العمل وظهور الصناعات الحديثة وتوسعها فقد أدى إلى أن يتوزع العمل على أكثر من عامل وتطلب ذلك إلى أن يكلف رئيس العمال بمسؤولية الجودة في الإنتاج.

### 3- مرحلة الإدارة العملية: مرحلة ضبط الجودة والتفتيش.

ظهرت مطلع القرن العشرين بزيادة (فريدريك ونسلو تايلور) إذ اهتم فيها بالوقت والحركة وسبل تخفيض الإنتاج من خلال الحد من الهدر والضياع، وقد دفعت الحرب العالمية الأولى (1914) بظلالها على الصناعة فتعددت أنظمتها وتنوعت أساليب الإنتاج وأصبح رئيس العمال مسئولاً عن أعداد كبيرة من العمال، فأدى ذلك إلى ظهور المفتش، وتطلب ذلك تكليف مفتشين في ورش الإنتاج متخصصين لإنجاز مهمة التفتيش، وقد وضعت مواصفات قاسية في التصنيع ومورست عمليات تفتيش صارمة سميت بالرقابة البوليسية.

### 4- مرحلة ضبط الجودة إحصائياً:

إن زيادة الإنتاج بشكل كبير زاد من تعقيد التفتيش الكلي بنسبة 100%، مما أدى إلى ضرورة إتباع أسلوب فحص العينات مع الاعتماد على لوحات الضبط، ويعد العالم (والتر شيورات) من مؤسسي ومطوري نظرية الجودة الإحصائية، إن نمطية المنتج وفق قياسات موحدة مكنت من استخدام الأساليب والأدوات الإحصائية في مجال الرقابة، وأبرز من استخدم الرقابة الإحصائية على الجودة العالم (الزيادات، 2007، صفحة 50).

### 5- مرحلة ضمان الجودة:

نتيجة لما حققه اليابانيون من إيجابيات ملموسة بتطبيقهم فكرة حلقات الجودة والتي حققوا من خلالها الإنتاج الخالي من العيوب، وهذا يتطلب رقابة شاملة على العمليات كافة وجهود مشتركة من الإدارة المعنية كافة بتنفيذ مراحل العمل وقد تم اعتماد ثلاثة أنواع من الرقابة (الوقائية، المرورية، البعدية).



وقد أصبح ضمان الجودة إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة، فالإنتاج من دون أخطاء يعني إنتاجاً عالي الجودة، وهو الجسر الذي تعبر المؤسسة من خلاله إلى تحقيق الرضا لدى المستفيدين.

#### 6- مرحلة إدارة الجودة الاستراتيجية:

دخلت التجارة العالمية في حالة منافسة شديدة بين الشركات لكسب حصة أكبر من السوق لاسيما الشركات اليابانية وقد اعتمدت شركة (IBM) إدارة الجودة الاستراتيجية لمواجهة التقدم والزحف الياباني ونفذت المعايير الآتية:

- إرضاء المستفيدين وتلبية ما يريدونه.
- الجودة مسؤولية الجميع من قمة الهرم التنظيمي حتى قاعدته.
- المطلوب تحقيق الجودة في كل شيء (الأنظمة، الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، أساليب واجراءات العمل).

إن إدارة الجودة الشاملة تركز على الجودة، وإرضاء المستهلك هي الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيات المؤسسات العالمية في الوقت الحاضر.

#### 7- مرحلة إدارة الجودة الشاملة:

إن زيادة شدة المنافسة العالمية واكتساح الصناعة اليابانية للأسواق العالمية، دفع بالمؤسسات الأمريكية إلى تطوير وتوسيع إدارة الجودة الاستراتيجية بإضافة جوانب أكثر شمولاً وعمقاً، واستخدمت أساليب متطورة لتأكيد الجودة ليصبح أسلوباً رقابياً استراتيجياً على الجودة، يتضح من هذا الإجراء أن إدارة الجودة الشاملة أكثر عمقاً وشمولاً من إدارة الجودة الاستراتيجية، ويمكن - في نهاية الأمر - القول بأن إدارة الجودة الشاملة قد خطت خطوات بعيدة عن الإدارة التقليدية.

#### 1.3 أهداف إدارة الجودة الشاملة (شادي، 2008، صفحة 26):

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في الشركات هو تطوير الجودة للمنتجات والخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع، لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم، وهذا الهدف الرئيس للجودة يشمل ثلاث فوائد رئيسة مهمة وهي:

1. خفض التكاليف: إن الجودة تتطلب عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من أول مرة وهذا يعني: تقليل الأشياء التالفة أو إعادة إنجازها، وبالتالي تقليل التكاليف.
2. تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للعميل: فالإجراءات التي وضعت من قبل المؤسسة لإنجاز الخدمات للعميل قد ركزت على تحقيق الأهداف ومراقبتها، وبالتالي جاءت تلك الإجراءات طويلة جامدة في كثير من الأحيان، مما أثر تأثيراً سلبياً على العميل.
3. تحقيق الجودة: وذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء، إن عدم الاهتمام بالجودة يؤدي إلى زيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة، وبالتالي زيادة شكوى المستفيدين من تلك الخدمات.

#### 2. أهمية إدارة الجودة الشاملة

- تنبع أهمية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة من المنافع الاستراتيجية المتحققة من جراء تطبيق النظام على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أبرز منافع التطبيق كالاتي(وصفي، 2001، صفحة 60):
1. تحسين في الربحية والقدرة التنافسية: وذلك أن التحسين في الجودة يجعل من المقبول لدى المستهلك الشراء بسعر أعلى، كما أنه يزيد من حجم المبيعات، وبحيث تصبح السلعة مسوقة نفسها، مما ينعكس بدوره على تكاليف التسويق والقدرة على المنافسة، ذلك أن شعار إدارة الجودة الشاملة هو إنجاز العمل بطريقة صحيحة من أول مرة، وبالتالي في تطبيقه سيؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية.
  2. تقوية المركز التنافسي للشركة من خلال تقديم سلعة أو خدمة ذات جودة عالية وفق طلب المستهلك بسعر جيد، ووقت يناسب المستهلك.
  3. المحافظة على حيوية الشركة من خلال التجديد، والتحسين المستمر، والتعليم والتدريب، والتكيف مع المتغيرات البيئية بما يضمن البقاء والاستمرار.
  4. تخفيض معدل دوران العمل وتحسين الأداء والإنتاجية، من خلال الحفز المادي والمعنوي، والعمل الجماعي وحل مشكلات العمل وتحسين الجودة بشكل جماعي، وروح الفريق .
  5. إن تطبيق نظام الجودة الشاملة أصبح ضرورياً للحصول على بعض الشهادات الدولية مثل ISO 9000.
  6. زيادة الكفاءة من خلال تقليص الضياع في المخزون، وتقليل الأخطاء بالعمليات التشغيلية، وتقليص المشكلات المتعلقة بالزبائن (شكاوى الزبائن الداخليين والخارجيين).

## 2.1 مبادئ إدارة الجودة الشاملة

بالرغم من أن الشركات تستخدم مصطلحات مختلفة لأجل الإشارة إلى أسلوبها في إدارة الجودة إلا أن تلك الشركات تتفق - إلى حد كبير- على عناصر عامة لإدارة الجودة الشاملة وهذه المبادئ هي:

### 1- التركيز على الزبائن:

حيث إن الزبائن هم الذين يحكمون على الجودة من خلال القيمة التي تقدمها لهم الخصائص المتعلقة بالمنتج أو الخدمة، تلك القيمة التي تؤدي إلى إشباع حاجتهم، وبالتالي كسب تفصيلاتهم، فلا بد أن يتم التركيز على الزبائن من قبل الإدارة، ومن هنا فإن القيمة والإشباع والتفضيل قد تتأثر بالعديد من العوامل من خلال عملية الشراء التي يقوم بها الزبون، ومن هذه العوامل، علاقة المؤسسة مع جمهور العملاء والتي ستساعد في بناء الثقة والولاء من قبل المتعامل للمؤسسة.

ويعتبر مفهوم التركيز على الزبائن من أجل تحقيق مفهوم الجودة مفهوماً استراتيجياً، ويركز هذا المفهوم على تحقيق القدرة على الاحتفاظ بالزبائن الحاليين والقدرة على كسب حصة سوقية أعلى، وهذا يتطلب حساسية ثابتة من قبل الإدارة تجاه المتطلبات المستمرة للزبائن والأسواق، ويتطلب أيضاً قياس العوامل التي تؤدي إلى تحقيق رضا الزبون، كما ويتطلب الوعي بالتطورات الحديثة في التكنولوجيا التي يستخدمها المنافسون(مصطفى، 2003، صفحة 99).

### 2- التزام الإدارة العليا بالجودة:

حيث يتوقف نجاح إدارة الجودة الشاملة وتطبيق منهجيتها على مدى قناعة الإدارة العليا في المنظمة وإيمانها بفوائدها وضرورتها، وذلك من أجل تحقيق التحسين المستمر في جودة السلع والخدمات، لإيجاد مركز تنافسي جيد للمنظمة في السوق، هذه القناعة يجب أن تترجم على شكل دعم مادي ومعنوي، وبشكل مستمر وتهيئة المناخ التنظيمي المناسب على اعتبار أن منهجية إدارة الجودة الشاملة الجديدة وتطبيقها، تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية من الإدارة العليا في المنظمة التي تمتلك وحدها صالحيّة اتخاذ هذه القرارات(الدعاس، 2010، الصفحات 93-112).

### 3- مشاركة العاملين:

يعتمد نجاح الشركة في تحسين الأداء بشكل مستمر على دافعية ومهارات قوة العمل لديها، كما ويعتمد نجاح الموظف بشكل متزايد على كسبه فرص تعلم جديدة وتطبيق مهارات جديدة. وتحتاج الشركات إلى الاستثمار في تطوير قوة العمل لديها من خلال التعليم، والتدريب، وإيجاد فرص النمو والتقدم المستمرة، ويمكن الاعتماد على المحاضرات، والتدريب داخل العمل، وتدوير العمل، والدفع بناء على الكفاءة كوسائل لتدريب وتنمية القوى العاملة .

### 4- السياسات والاستراتيجيات:

هو وضع خطة شاملة بارزة المعالم محددة للخطوط العريضة موضحة للرؤيا والرسالة والأهداف المستقبلية للمؤسسة المراد الوصول إليها على المدى البعيد، ومحددة لأبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يساهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها ونقاط الضعف والقوى المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة في المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها على اعتبار أن الجودة المحور الأساسي الذي تسير في ضوئه كافة المستلزمات التي تعتمدها المؤسسة في تحقيق الاستقرار، وديمومة الاستمرار في نشاط الأعمال في ظل بيئة تتسم بمعطيات متغيرة وغير مستقرة مما يستدعي تطوير وتحسين مستمرين للأنشطة من أجل تقديم خدمة قادرة وبشكل مستمر على تلبية متطلبات وحاجات العملاء بما يساهم في وضع الخطط الشاملة بما يدعم الميزة التنافسية للمؤسسة(العزاوي، 2005، صفحة 59).

### 5- التحسين المستمر:

حيث إن إنجاز أعلى المستويات من الجودة والقدرة التنافسية يتطلب اتباع آلية محددة بشكل دقيق من أجل التحسين المستمر.

ويشير مصطلح التحسين المستمر إلى التحسين التدريجي المفاجئ في المعرفة أو التقنية، ويقصد بالتحسين أيضاً تحسين الحاجات، بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من الأسلوب الذي تعمل المنظمة ضمن إطاره، والمقصود بجزء لا يتجزأ هنا ما يلي:

- التحسين هو جزء من العمل اليومي ويتضمن كل الوحدات.
- تسعى عمليات التحسين نحو حذف المشكلات والتخلص من مصادرها.
- يكون التحسين مشتقاً من الفرص التي تسمح بالعمل بشكل أفضل، إضافةً إلى أنه مشتقاً من المشكلات التي تحتاج إلى حلول.

### 6- النظم الإدارية:

- حيث إن ضمان الجودة يتحقق من خلال وضع النظام المناسب لذلك، بحيث يكون الهدف الأساسي من هذا النظام هو الخدمة والوقاية من الأخطاء قبل حدوثها، وحيث يكون هذا النظام الإداري فعالاً فلا بد من توفر ما يلي:
- مجموعة من النظم الإدارية الوقائية والتي تعمل على اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها.
  - مجموعة من النظم المتعلقة بتوكيد الجودة، والتي تعتمد بشكل أساسي على إجراءات التحسين المستمر للأنشطة والعمليات والنظم.
  - مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتنسيق والتكامل بين عمليات الإدارة والبرامج والأنشطة.
  - مجموعة من النظم والإجراءات المتعلقة بمتابعة وتقييم العمليات الإنتاجية والخدمية من بداية التعرف إلى احتياجات العميل، والتصميم ونهاية بوصول المنتج أو الخدمة إلى العميل (زاهر، 2005، صفحة 150).
- 7- التدريب والتطوير:

تحتاج الشركات والمصارف إلى الاستثمار في تطوير قوة العمل لديها من خلال: التعليم والتدريب، وإيجاد فرص النمو والتقدم المستمرة، ويمكن الاعتماد على المحاضرات، والتدريب داخل العمل، وتدوير العمل، والدفع بناء على الكفاءة باعتبارها وسائل لتدريب وتنمية القوى العاملة.

8- اتخاذ القرار على أساس الحقائق:

حيث تقوم إدارة الجودة الشاملة على بيانات وحقائق تلزم، لأجل تحسين الجودة وتقييمها، وإن تلك البيانات والحقائق قد تأخذ عدة أنواع فتتضمن: الزبائن، أداء المنتجات، الخدمات، العمليات، السوق، المقارنة مع المنافسين، التكاليف المالية.

## 2.2 الشكل التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة

لقد أنشأت الكثير من المنظمات دائرة للجودة لكي تكون مسئولة عن كافة الأنشطة المتعلقة بالجودة فيها. وبغض النظر عن مسميات هذه الدائرة: الضبط الإحصائي للجودة، مراقبة الجودة، مراقبة الجودة الكلية، تأكيد الجودة، إدارة الجودة الشاملة، أو غير ذلك من المسميات، إلا أن الأنشطة التي تغطيها تتعلق أساساً كلها بالجودة.

وخلال الثمانينات من القرن العشرين، ظهرت أربعة اتجاهات في الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم الجودة (محفوظ، 2004، صفحة 55):

تحويل بعض مهام إدارة الجودة من دائرة الجودة إلى الدوائر الأخرى وعلى سبيل المثال فقد تم تحويل دراسات قدرة العمليات من دائرة الجودة إلى دائرة هندسة العمليات.

1. توسيع نطاق إدارة الجودة من العمليات فقط إلى كافة أنواع النشاطات، ومن العميل الخارجي فقط إلى العميل الداخلي.
2. التوسع الكبير في استخدام فرق العمل.
3. تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات الإدارية الأقل.

وقد أدت الاتجاهات الأربعة سالفه الذكر إلى بناء تنظيمات خاصة بإدارة الجودة الشاملة تختلف عن تلك المتعلقة بالإدارات والأنشطة الأخرى في المنظمة.

ليس هنالك تنظيم نمطي أو تنظيم أمثل لإدارة الجودة الشاملة في المنظمة، حيث يختلف هذا التنظيم من منظمة إلى أخرى، وبالمنظمة نفسها من وقت إلى آخر، وفقاً لعوامل محددة تؤثر في اختيار الشكل التنظيمي، ومن أهم هذه العوامل (محفوظ، 2004، صفحة 56):

1. حجم المنظمة: فكلما كبر حجم المنظمة تطلب ذلك توسيع وحدة الجودة وتنوع أنشطتها.
2. نظرة الإدارة العليا إلى أهمية الجودة: حيث إنه بوجود اهتمام من الإدارة العليا لأنشطة الجودة فإن ذلك يعني إعطاء دوراً أكبر لإدارة الجودة الشاملة.
3. توفر الإمكانيات المادية للمنظمة.
4. توفر الإمكانيات البشرية: وبخاصة في ظل ندرة المخصصين في إدارة الجودة الشاملة في الدول النامية إجمالاً.
5. سعة الانتشار الجغرافي للمنظمة: فالمنظمة التي لها فروع كثيرة قد تحتاج إلى هيكل تنظيمي مختلف عن المنظمات الأخرى التي لها فروع أقل.

### 2.3 المتطلبات الأساسية لنجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة (محفوظ، 2004، صفحة 55):

إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة يستلزم بعض المتطلبات التي تسبق البدء بتطبيق هذا البرنامج في المؤسسة حتى يمكن إعداد العاملين على قبول الفكرة ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفاعلية وحصر نتائجها المرغوبة، ومن هذه المتطلبات ما يلي:

#### 1- إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة:

إن إدخال أي مبدأ جديد في المؤسسة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة تلك المؤسسة حيث إن (ثقافة الجودة) تختلف اختلافاً جذرياً عن (الثقافة الإدارية التقليدية) وبالتالي يلزم إيجاد هذه الثقافة الملائمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة وذلك بتغيير الأساليب الإدارية.

#### 2- الترويج وتسويق البرنامج:

إن نشر مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة لجميع العاملين في المؤسسة أمر ضروري قبل اتخاذ قرار التطبيق، حيث إن تسويق البرنامج يساعد كثيراً في التقليل من المعارضة للتغيير والتعرف إلى المخاطر المتوقعة بسبب التطبيق حتى يمكن مراجعتها، ويتم الترويج للبرنامج عن طريق تنظيم المحاضرات أو المؤتمرات أو الدورات التدريبية للتعريف بمفهوم الجودة وفوائدها على المؤسسة.

#### 3- التعليم والتدريب:

حتى يتم تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالشكل الصحيح فإنه يجب تدريب وتعليم المشاركين بأساليب وأدوات هذا المفهوم الجديد حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم وصلب، وبالتالي يؤدي إلى النتائج المرغوبة من تطبيقه. حيث إن تطبيق هذا

البرنامج بدون وعي أو فهم لمبادئه ومتطلباته قد يؤدي إلى الفشل الذريع، فالوعي الكامل يمكن تحقيقه عن طريق برامج التدريب الفعالة. إن الهدف من التدريب هو نشر الوعي وتمكين المشاركين من التعرف إلى أساليب التطوير، وهذا التدريب يجب أن يكون موجهاً لجميع فئات ومستويات الإدارة (الهيئة التنفيذية، المدراء، المشرفين، العاملين) ويجب أن تلي متطلبات كل فئة حسب التحديات التي يواجهونها، فالتدريب الخاص بالهيئة التنفيذية يجب أن يشمل استراتيجيات التطبيق بينما التدريب لفرق العمل يجب أن يشمل الطرق والأساليب الفنية لتطوير العمليات.

4- الاستعانة بالاستشاريين:

الهدف من الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة هو تدعيم خبرة المؤسسة ومساعدتها في حل المشاكل التي ستنشأ وبخاصة في المراحل الأولى.

5- تشكيل فرق العمل:

يتم تأليف فرق العمل بحيث تضم كل واحدة منها ما بين خمسة إلى ثمانية أعضاء من الأقسام المعنية مباشرة أو ممن يؤديون فعلاً العمل المراد تطويره والذي سيتأثر بنتائج المشروع، وحيث إن هذه الفرق ستقوم بالتحسين فيجب أن يكونوا من الأشخاص الموثوق بهم، ولديهم الاستعداد للعمل والتطوير وكذا يجب أن يعطوا الصلاحية للمراجعة وتقييم المهام التي تتضمنها العملية وتقديم المقترحات لتحسينها.

6- التشجيع والتحفيز:

إن تقدير الأفراد نظير قيامهم بعمل عظيم سيؤدي حتماً إلى تشجيعهم، وزرع الثقة، وتدعيم هذا الأداء المرغوب، وهذا التشجيع والتحفيز له دور كبير في تطوير برنامج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة واستمراريتها، حيث إن استمرارية البرنامج في المؤسسة يعتمد اعتماداً كلياً على حماس المشاركين في التحسين، لذا ينبغي تعزيز هذا الحماس من خلال الحوافز المناسبة وهذا يتفاوت من المكافأة المالية إلى التشجيع المعنوي.

7- الإشراف والمتابعة:

من ضروريات تطبيق برنامج الجودة هو الإشراف على فرق العمل بتعديل أي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها إذا تطلب الأمر، وكذلك فإن من مستلزمات لجنة الإشراف والمتابعة هو التنسيق بين مختلف الأفراد والإدارات في المؤسسة، وتذليل الصعوبات التي تعترض فرق العمل مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة.

8- استراتيجية التطبيق:

إن استراتيجية تطوير وإدخال برنامج إدارة الجودة الشاملة إلى حيز التطبيق يمر بعدة خطوات أو مراحل بدءاً من الإعداد لهذا البرنامج حتى تحقيق النتائج وتقييمها.

## 2.4 مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة عدداً من المراحل، التي تسهم في إعداد وتهيئة ثقافة المنظمة، فإدارة الجودة الشاملة هي عملية منهجية علمية متطورة، ترتبط بكافة نشاطات المنظمة، وتهدف إلى تحسين جودة المنتج من أجل إرضاء العميل وإسعاده، وهذه المراحل هي على النحو التالي (محمود، 2004، صفحة 86):

#### 1- مرحلة الإعداد:

تهدف المرحلة الأولى بتجهيز الأجواء وإعدادها لتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة، من خلال تعلم عناصر إدارة الجودة الشاملة والتدريب عليها، وتبدأ المرحلة بعزم الإدارة العليا وقناعتها التامة بتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة، وهذا يتطلب من الإدارة العليا الوعي الكامل بالمفهوم ودراسة العواقب الناتجة عن تطبيقه، ومن ثم العمل من أجل ترسيخ المفهوم والقناعة به، والقدرة على إقناع الآخرين بالمنظمة على التغيير، ومن أهم المصادر التي تلجأ لها الإدارة العليا لتحقيق ذلك هي:

- أ- الاستعانة بمستشار خارجي ممن لهم خبرة سابقة في إدارة الجودة الشاملة، أو الاعتماد على العاملين بالمنظمة في هذا المجال.
- ب- الرجوع إلى ما نشر حول موضوع إدارة الجودة الشاملة، سواءً أكان على شكل كتب أم أبحاث أم مقالات (محمود، 2004، صفحة 89).
- ج- القيام بالتدريب على العناصر الأساسية لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وبناءً عليه تتخذ الإدارة العليا مجموعة من الإجراءات المهمة، من شأنها أن تمهد لعملية تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة وهي:

- ✓ اتخاذ قرار تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة والالتزام بالجودة الشاملة بإجراء التحسينات المستمرة.
- ✓ تشكيل مجلس قيادة لإدارة الجودة الشاملة، والذي ينبغي أن يضم في عضويته أعضاء من الإدارة العليا بغية زيادة فاعلية قراراته، وهذا من شأنه أن يركز الجهود في موضوع الجودة الشاملة، بدلاً من أن تكون على هامش جدول الأعمال، مما يجعله عرضة لمتاهة بين المواضيع المتعددة.
- ✓ اختيار منسق أو لجنة تنسيق ويكون دوره هو رفع التقارير المباشرة إلى الإدارة العليا بكل تفاصيل عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويوصى أن تكون لجنة مسئولة عن التنسيق تضم ممثلين الدوائر المختلفة في المنظمة.
- ✓ تعبئة الشركات الداخليين والخارجيين، ويشترط ذلك النشاط إتمام الخطوات السابقة، وإلا ستكون العملية مجرد إجراء برامج جودة محدودة، ويكون الأمل في استمرارها ضعيف. وتهدف الإدارة العليا من خلال ذلك النشاط إلى إيجاد ثقافة التغيير وتعزيز مفهوم الجودة، حتى يتقبل الجميع التغيير على أساس أن يصب في مصلحتهم (كيلادا، 2004، صفحة 78).

#### 2- مرحلة التخطيط:

تأتي مرحلة التخطيط بعد مرحلة الإعداد، وتجهيز الظروف الملائمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث يتم استخدام المعلومات التي تم جمعها خلال مرحلة الإعداد في عملية التخطيط لمنهجية التنفيذ، وتوضع خطة تفصيلية لتحسين الجودة والخدمة بلغة سهلة مفهومة للجميع، تعرف بخطة العمل، يتم خلالها تحديد الإجراءات التي تتخذ، وترتيب حدوثها، والأفراد



المسؤولين عن هذه الإجراءات، والدور الذي يلعبه الإجراء في الكينونة التي سوف تصبح عملية إدارة جودة شاملة. كما تشمل الخطة الميزانيات اللازمة لتنفيذ العملية، حيث إن ذلك التحديد سيساعد الإدارة على التأكيد فيما إذا كان للمنظمة القدرة على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

### 3- مرحلة التنفيذ:

في هذه المرحلة يبدأ التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعية، حيث تقوم فرق العمل المختلفة بإحداث التغييرات اللازمة من خلال أداء المهام الموكولة إليها للوصول إلى الأهداف المحددة، أهمها (الشلي، 2002، صفحة 56):

- تحليل عمليات العمل.
  - التعرف إلى حاجات المستفيدين.
  - الاتصال بالموردين.
  - معالجة المشكلات التي تحول دون تطبيق مبدأ الجودة في عمليات المنظمة.
- إن الأسلوب الذي يتم به تكوين وتشكيل فرق الجودة يختلف تبعاً لمهام وحجم كل إدارة غير أنه لابد أن يراعى عند تكوين هذه الفرق النقاط التالية (أفنان، 2002، صفحة 48):
- أن يتم اختيار أعضاء الفريق من بين الأفراد الذين يحبون المشاركة في الأعمال الجماعية ولديهم الاستعداد لتكريس وقتهم بالكامل لهذه المهمة.
  - أن يكون أعضاء الفريق من أولئك الذين يقومون فعلاً بتحليل العمل في منظماتهم.
  - أن يكون الفريق مكوناً من ممثلين من معظم المستويات الإدارية في المنظمة.
  - أن تقوم إدارة المنظمة بإعطاء الفريق صلاحية فيما يتعلق بوصف أداء العمل في المنظمة وفيما يتعلق باقتراح وسائل تحسين أداء العمل بصفتهم القائمين على تنفيذ مشاريع تحسين الجودة في المنظمة.
  - دمج عمل الفريق في البناء الهيكلي للمنظمة، والنظر إليها على أساس أنه جزء من العمل الاعتيادي بالنسبة للمنظمة وليس أمراً طارئاً.

### 4- مرحلة الرقابة والتقييم:

يجب على الإدارة العليا أن تراقب مرحلة بدء إدارة الجودة الشاملة بعناية، ويجب أن تستمر العملية طبقاً لخطة العمل المشيدة. ويتم بناء أنظمة الرقابة على أساس الرقابة المتزامنة أو الرقابة المرحلية والمتابعة الدقيقة أولاً بأول، بالإضافة إلى الرقابة اللاحقة أو الرقابة البعدية والتي يتم فيها تقويم الجهود المبذولة في تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة (كيلادا، 2004، صفحة 89).

ويرى الباحث أنه على المنظمة عند تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة أن تكون على دراية كافية، وواعية بهذه المراحل وإمكاناتها ونقاط الضعف والقوة لديها حتى يتسنى لها الاستفادة المثلى من تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

### 3. الفوائد المتحققة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة (السامرائي، 2007، صفحة 54):

تحقق المؤسسات التي تتبنى نظام إدارة الجودة الشاملة على طائفة واسعة من المكاسب التي يمكن توزيعها على النحو التالي:  
أولاً- الفوائد التي تعود للمؤسسة: وتتمثل في الآتي:

1- تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة من خلال الانتظام على جودة المنتجات والخدمات والاستمرار في تحسينها. وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة فيها.

2- قدرة المؤسسة في التعامل مع المتغيرات من حولها.

3- تحقيق إنتاجية عالية والتخلص من الهدار من خلال تحسين نظام الإنتاج والعمليات وطرق حل المشكلات وسبل تقويم الأداء وتحسين إدارة الوقت، والتخلص من الأساليب الروتينية في إدارة المؤسسة.

4- تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسة والانتظام في التعامل معها.

5- زيادة عوائد وأرباح المساهمين في تأسيس المؤسسة.

6- التوسع في فتح فروع أو أقسام إنتاجية جديدة نتيجة الأرباح والعوائد المتحققة.

ثانياً: الفوائد التي تعود إلى العملاء أو المستفيدين وهي كالتالي:

أ- العملاء الداخليون:

1- توفر الأمن والضمان الوظيفي وتقليل حالات المخاطر في جو العمل.

2- تطوير مهارات وقدرات العاملين .

3- تقديم الحوافز والمكافآت المجزية بحق المجدين والتميزين.

4- توفر أدوات تقويم عادلة وموضوعية لتقويم أداء العاملين.

5- فسح المجال للعاملين للمساهمة في تحسين أداء المؤسسة، وهذا يرفع من الروح المعنوية للعاملين وكسب ولائهم

الشديد للمؤسسة.

ب- العملاء الخارجيون:

1- التزام المؤسسة بالشروط التعاقدية المتفق عليها.

2- استلام المنتجات طبقاً للمواصفات المتفق عليها.

3- توفير الوقت والجهد لانتقاء الحاجة إلى التعامل والبحث عن مؤسسات أخرى توفر ميزات أفضل.

4- قدرة المؤسسة على الإيفاء بتعهداتها لزيائنها الخاصين، الذين يعتمدون عليها في الحصول على السلع والخدمات.

ج- العملاء الموردون (المجهزون):

1- حصول الموردين على شهادة ثقة تكسبهم مكانة متميزة بين أقرانهم وتمتعهم بفرص أوسع للتعامل.

2- ضمان الاستمرار بالعمل مع المؤسسات المستوردة وعدم الخشية من انصرافها إلى غيرهم من الموردين.

3.1 الأخطاء الشائعة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة (علوان، 2005، صفحة 332):

إن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لم يكن دائماً ناجحاً، لذلك فإن الانتباه إلى بعض الأخطاء الشائعة التي تؤدي إلى فشل تطبيق إدارة الجودة الشاملة أو تبطؤ من نجاحه أمر مهم لمساعدة الشركات نحو تجنب الوقوع في مثل هذه الأخطاء، وبالتالي فشلها وهذا ينبع من سلوكيات الإدارة أو العاملين والبعض الآخر أخطاء فنية كأخطاء عمليات الإنتاج أو أخطاء استخدام الأساليب الإحصائية، وفيما يلي أهم الأخطاء الشائعة:

1. تعمل الشركة لتحقيق نتائج سريعة: يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة بعضاً من الوقت حتى تظهر نتائج ملموسة منها، حيث يجب أن تقوم الإدارة العليا للشركة بتقديم الدعم والتأييد لعمليات التطوير والتحسين، وهذه المتغيرات لا يمكن تحقيقها في وقت قصير.
2. التقليد والمحاكاة لتجارب الشركات الأخرى: إن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في شركات صناعية ضمن بلدان صناعية متقدمة، لا يعني بالضرورة نجاح إمكانية تطبيقه بنجاح في جميع البلدان وبخاصة العربية منها، فثمة توفر شروط ومتطلبات قد يصعب توفيرها على الأقل في الأمد القصير.
3. اتخاذ قرار التطبيق قبل تهيئة مناخ الشركة الملائم: من خلال دراسات ميدانية سابقة لعدد من الشركات التي فشلت في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، تؤكد بأنه يرجع سبب ذلك لعملية التسرع في اتخاذ قرار التنفيذ قبل توفير المتطلبات الكافية لنجاحه، حيث يتطلب إجراء تغييرات في بيئة الشركة لاستيعاب فلسفة إدارة الجودة الشاملة.
4. عدم التقدير الكافي لأهمية الموارد البشرية: من الأخطاء التي تؤدي إلى فشل نجاح عملية إدارة الجودة الشاملة هو عدم الاهتمام بالموارد البشرية مقارنة بالموارد الأخرى التي تمتلكها الشركة ولاسيما التكنولوجيا لهذه الشركات، وبرغم أهمية ودور التكنولوجيا في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، إلا أن دور الموارد البشرية يضيف الكثير من الأهمية على التكنولوجيا.
5. عدم اتساق سلوكيات قادة الشركة مع أقوالهم: إن التصريح بشيء والعمل بخلافه يعبر تماماً عن غياب القيادة التي تعطي القدوة للعاملين، وهو ذلك النمط من القيادة الذي اعتاد أن يفعل غير ما يقوله، عندئذ يفقد هؤلاء القادة مصداقيتهم لدى العاملين، وهو أخطر عامل أو عنصر يؤثر في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
6. اتباع أنظمة وسياسات لا تتلاءم مع إدارة الجودة الشاملة: مثل سياسة التعويض التقليدية وما تتضمنه من حوافز فردية تخلق التنافس بين الأفراد وليس الجماعات وعدم الالتجاء إلى طرق التقييم التي تشغل العاملين بها بجوانب بعيدة عن الإبداع والابتكار، كذلك الإجراءات والنظم الروتينية القديمة.
7. الفشل في توفير معلومات عن الانجازات المحققة: تعتبر عملية القياس من الأمور المهمة في عمليات التحسين المستمر للأداء، فمن خلالها يمكن تحديد الأداء الحالي، ومن ثم التفكير بتحسينه في المستقبل هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن توفير المعلومات عن حجم الإنجاز المحقق ووضعها أمام العاملين كافة، يساعد في تحقيق المزيد من الالتزام بالخطوة اللازمة لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة.
8. التصدي للمشاكل الكبيرة مع بداية التطبيق: لا يعتمد تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التغييرات المرحلية والتعامل مع المواضيع بالتعاقب هو الأسلوب الأفضل الذي يتفق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة، حيث إن الكثير من مشاكل

- المنظمة هي موجودة وليست وليدة الحاضر ولكنها تمثل تراكمات لمشاكل عبر فترات زمنية طويلة، فإنه ليس من الإنصاف حلها آنياً وبشكل سريع، لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم تحقيق نجاح حلها.
9. عدم الانصات الكافي للمستهلكين والموردين: يعتبر الاهتمام بالمستهلكين والموردين من أساسيات مدخل إدارة الجودة الشاملة، فمن خلال الانصات والمشاركة والنقاش يمكن تحديد احتياجات ورغبات المستهلكين، وبالتالي الإيفاء بها، لأن ذلك سوف يشعر المستهلكين بالرضا الكامل عن الشركة ومنتجاتها.
10. تحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل: تتطلب إدارة الجودة الشاملة رؤية مستقبلية من قبل الإدارة العليا لما ستكون عليه شركتهم في المستقبل وليس في تحقيق مكاسب في الأجل القصير، ولذلك يجب أن تنظر الإدارة في الوقت الذي تستغرقه في التفكير بأنه ضياع للوقت والجهد، بل هو استثمار سينشأ عنه خطوط عريضة أساسية تكون مرشداً لها في المستقبل، ولذلك إذا تبين بأن أسلوب الإدارة ينصب على معالجة المشاكل السطحية قصيرة الأجل، فإنها بذلك لن تكون سندا في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

3.2 مؤشرات نجاح إدارة الجودة الشاملة(السامرائي، 2007، صفحة 349):

يتم عادةً الاستعانة بعدد من المؤشرات التي يمكن بواسطتها التأكد من أن تبني هذا المدخل قد حقق النجاحات المتوقعة منه، ومن هذه المؤشرات:

- 1- عائد المبيعات.
- 2- التكاليف الكلية.
- 3- صافي الربح.
- 4- عدد العملاء الدائمين والجدد.
- 5- عدد مرات تكرار الشراء للمشتريين أنفسهم.
- 6- تعبر الاستطلاعات الخاصة برأي العملاء عن نتائج مرضية.
- 7- النسبة المئوية للأجور من المبيعات.
- 8- عدد العملاء مقارنة بعدد الموظفين.
- 9- عدد شكاوي العملاء.
- 10- سرعة معالجة أسباب الشكاوي.
- 11- عدد فرق تحسين الجودة.
- 12- عدد مشروعات التحسين التي تم إكمالها.
- 13- النسبة المئوية للموظفين الذين يشتركون في عملية الإدارة الشاملة للجودة.
- 14- نسبة التخفيض في تكلفة النقص في مستوى الجودة.
- 15- تحسين نظرة العاملين وإقناعهم بنظام الجودة الشاملة.

- 16- تحسن جودة الموردين.
- 17- العائد من المال المستثمر.
- 18- حصول المؤسسة على شهادة الجودة التي لا يتم الحصول عليها إلا بتوافر الكثير من عناصر الجودة.
- 19- درجة رضا العملاء الداخليين عن سياسة إدارة الجودة في مؤسساتهم.
- 20- نسبة الإصابات التي يتعرض لها العاملون داخل المؤسسة.

### 3.3 معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بصورة عامة

يتعرض تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مختلف المؤسسات إلى جملة من المعوقات مما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي على النحو التالي (markland, 1995, p. 282):

- 1- يظن البعض أو يأمل بأن هذا المدخل سيكون علاجاً شافياً لجميع مشكلات المنظمة.
- 2- عجز الإدارات العليا عن توضيح التزاماتها ومهامها تجاه ما يحتاجه هذا المدخل.
- 3- عجز الإدارات الوسطى عن تفهم الأدوار الجديدة لنمط قيادة الجودة الشاملة.
- 4- التركيز العالي على الفعاليات الداخلية للجودة والاهتمام بها، لأنها مهمة في الأداء الرئيس للجودة وإغفالها حاجات الزبائن الخارجيين ورغباتهم (المناسير، 1994، صفحة 144).
- 5- تشكيل مئات من فرق التحسين والعجز عن تزويدها بالموارد والأدوات المطلوبة وتدريبها بما يكفل تحقيق النجاح لها.
- 6- تبني برنامج ممتاز للجودة ولكن من دون إجراء أي تعديلات عليه بما ينسجم مع خصائص المنظمة.
- 7- ضعف الربط بين أهداف الجودة والعوائد المالية (وجيز، 2000، الصفحات 18-25).

### خاتمة

إن الجودة ليس لها نهاية، فالإحساس بالإلحاح نحو الجودة يجب أن يكون مغروس بشكل دائم في كل شخص بالمنظمة. وأن إدارة الجودة الشاملة تتطلب استمرار البحث عن التحسين بخطى ثابتة وممارسة التدريب المستمر، وتقييم ومكافأة التقدم، وإعادة وضع أهداف التحسن. فالأشياء تتغير مثل حاجات العملاء والتكنولوجيا والموظفين، وعلى المنظمات تحسين عملياتها لتلائم متطلبات عملائها وتوقعاتهم، ومتابعة التكنولوجيا وتطبيق ما هو جديد وضروري منها، كي تحافظ على الميزات التنافسية والقدرات الإنتاجية. وعليها توسيع دائرة الجودة عن طريق الوصول إلى مورديها لتحسين جودة منتجاتهم

أولاً: التوصيات

- ضرورة القيام بحملات توعية حول الخدمات التي تقدمها المؤسسة والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في ذلك.
- ضرورة أن يكون تقديم الخدمة بأقصى طاقة وسرعة ممكنة من أهم الأولويات الخاصة بالمؤسسة حتى تنال ثقة الجمهور بها.

- زيادة وعي الإدارة العليا بأهمية إدارة الجودة الشاملة من خلال الإحصاءات والتقارير حول أهمية إدارة الجودة الشاملة، وتخصيص موازنة مستقلة لإنشاء قسم مخصص لإدارة الجودة الشاملة.
- العمل على عقد اللقاءات وورشات العمل داخل المؤسسة لنشر الوعي الكافي حول أهمية إدارة الجودة الشاملة وأثرها الفعال في تحقيق أهداف المؤسسة.
- ضرورة مواكبة التغيرات والمستجدات في مجال إدارة الجودة الشاملة، وإيجاد أساليب حديثة ومبتكرة تستطيع المؤسسة من خلالها الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها.
- العمل على تشكيل فرق عمل تشجع العمل الجماعي، وتدعم المشاركة في عمليات التحسين والتطوير الدائم للخدمات التي تقدمها الشركة لكسب ثقة جمهورها.
- تكوين لجان مخصصة في المؤسسة لدراسة الأخطاء السابقة، وتطوير أساليب الوقاية وكشف الأخطاء قبل وقوعها، لتجنب الأخطاء المستقبلية.
- ضرورة أن تكون سياسات المؤسسة في كافة مستوياتها واضحة نصب عينها التطوير والتحسين الدائم في خدماتها المقدمة كون ذلك من ركائز إدارة الجودة الأساسية.
- وضع آليات محددة وواضحة تساعد المؤسسة في سرعة الاستجابة للطلبات والمتغيرات التي تطرأ عليها.
- التوسع في تفويض الصلاحيات للعاملين وإشراكهم في تحسين جودة الخدمات من خلال فرق العمل أو اللجان ضمن خطط تضعها الإدارة.

#### قائمة المراجع

- (1) margatroyd, m. c. (1997). *Total Quality Management in the Publish sector*. hong kong: graphictt tuplesetty td publishing .
- (2) markland, r. &. (1995). *Operation Management concepts in manufacturing and services*. new york: west published company.
- (3) ross.j. (1995). *Toward and understanding of Total Quality Management*. florida: iusi press publishing.
- (4) slack, n. g. (1998). *Operations management*. hong kong: pitman publishing.
- (5) أفنان, ع. ا. (2002). *دراسة تقييم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمتية غير الحكومية في الضفة الغربية*. فلسطين: جامعة القدس.
- (6) الدعاس, ع. ا. (2010). *إدارة الجودة الشاملة وأثرها على تحسين الأداء المالي -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية*. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد 37، العدد 1، pp. 93-112.
- (7) الزيادات, م. م. س. (2007). *إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- (8) السامرائي, م. (2007). *إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي*, ط. 1. بغداد: دار جريب للنشر والتوزيع.
- (9) الشربيني, ا. (1998). *إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي*, رؤية مقترحة. مجلة كلية التربية، العدد 37, p. 6.

- (10) الشلبي، م. ا. (2002). *الجودة في المنظمات الحديثة*. ط.1. عمان: دار صفاء للنشر.
- (11) الطويل، خ. ا. (s.d.). *التنظيم الصناعي، المبادئ والعمليات: المداخل والتجارب*. ط.2. عمان: دار الحاق للنشر والتوزيع.
- (12) العزاوي، م. (2005). *إدارة الجودة الشاملة*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- (13) المناصير، ع. ف. (1994). *إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية على سلطة الكهرباء الأردنية*. الجامعة الأردنية، عمان.
- (14) داغر، م. م. (s.d.). *استراتيجية إدارة الجودة الشاملة مدخلاً لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي. المنتدى العربي الأول: المواصفات العالمية للجامعات*. بغداد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- (15) زاهر، رض. ا. (2005). *إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة*. القاهرة: دار السحاب.
- (16) شادي، ع. ع. (2008). *أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
- (17) علوان، ق. (2005). *إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو 9001:2000*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- (18) فوزية، أ. ن. (2000). *إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم*. مجلة المنامة. المجلد 5، العدد 1، الأردن: جامعة آل البيت. p. 14.
- (19) قدار، ط. (1996). *المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000*. دمشق: دار الحصاد.
- (20) كيلادا، ج. (2004). *تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة*. تر: سرور إبراهيم سرور. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- (21) محفوظ، ج. (2004). *إدارة الجودة الشاملة - مفاهيم وتطبيقات*. ط.1. عمان: دار وائل.
- (22) مصطفى، م. (2003). *التسويق الأخضر للخدمات*. ط.1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- (23) منظور، ا. (1984). *لسان العرب*. ج.2. القاهرة: دار المعارف.
- (24) وجيز، ف. م. (2000). *ثلاثية إدارة الجودة الشاملة TQM*. تر: عبد الحكيم أحمد الخزامي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- (25) وصفي، ع. ع. (2001). *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر*. ط.1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.



دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الحالة الفلسطينية

## The role of the United nation organization in applying The Geneva Agreement for 1949 in regards to the Palestinien Case



عيد ناصر عيد شيرير\*

كلية الحقوق – جامعة بنها (جمهورية مصر العربية)

البريد الإلكتروني: [eid.nasser82@gmail.com](mailto:eid.nasser82@gmail.com)

تاريخ الإستلام: 2022/03/24 تاريخ المراجعة: 2022/04/20 تاريخ النشر: 2022/04/22

\*\*\*\*\*

ملخص

جاءت المنظمات الدولية من أجل حماية وصون حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين، وأصبح هناك قوانين خاصة كالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتم توقيع معاهدات واتفاقيات لضمان تلك الحقوق، وتعتبر الدول حماية حقوق الإنسان أولوية من أولويات سياساتها الخارجية. وتبرز أهمية القانون الدولي الإنساني في فلسطين كون الأراضي الفلسطينية محتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث يشكل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الذي يحكم سلوك الدولة المحتلة. ويتوجب تطبيق هذا القانون في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال. الكلمات المفتاحية: الاحتلال، الأمم المتحدة، الأراضي المحتلة، اتفاقية جنيف.

### Summary:

International organizations were established to promote and protect human rights and to maintain global peace and security. Hence, several laws, such as the International human rights law and the International humanitarian law, were put in place to lay down obligations which states are bound to respect. In addition, several treaties and conventions were agreed to guarantee these rights. States are setting human rights as top priorities when it comes to their foreign affairs policies. The importance of the International humanitarian law is highlighted in Palestine in light of the fact that the majority of the Palestinian land has been occupied by Israel. In this scenario, the International humanitarian law should be the legal frame to be applied controlling the conduct of the occupiers towards the occupied people.

**Keywords:** Occupation, United Nations, occupied lands, Geneva Agreement.

## مقدمة

على الرغم من أن قواعد القانون الدولي نصت على حماية المدنيين والأسرى والجرحى والممتلكات الثقافية والمدنية وأماكن العبادة، إلا أن الأطراف المتحاربة نظرا لامتلاكها قوة تدميرية فإنها لا تتوانى عن انتهاك قواعد القانون الدولي، ولما كان المدنيون أول ضحايا العنف والدمار كان من الضروري تحديد هويتهم والحماية المقررة لهم، وكذلك بيان المقصود من الأهداف المدنية وأماكن العبادة والأماكن الثقافية لتعرضها للعمليات العسكرية، وذلك لمعرفة مدى التزام أعضاء المجتمع الدولي بقواعد القانون الدولي الإنساني (صالح، 2008، الصفحات 7-8).

وتنطبق أحكام القانون الدولي الإنساني، ممثلا بأنظمة لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية لأنها تخضع لاحتلال عسكري متواصل من قبل إسرائيل، وقد أكدت إتفاقية جنيف لعام 1949 على أن: "دولة الاحتلال ليست مطلقة اليد في استخدام ما تشاء من القوة الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة ويجب عليها أن تراعي لحد أقصى حياة ومصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي" (إبراهيم، 2016، صفحة 63).

وعلى مدى الأعوام الماضية، استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في خرق القانون الدولي الإنساني وتجاهل التزاماتها كدولة طرف في إتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. (اتفاقية جنيف الرابعة)، وهذه السياسات لا تلغي من مسئولية إسرائيل ك سلطة احتلال، فلا بد من وضع حد للإفلات من العقاب عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي (فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة وقائع وارقام، وثيقة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، 2014، ص 3، رمز الوثيقة / BOOKLET/2014/ECRI/ESCWA/E).

ومما لا شك فيه أن القانون الدولي واضح للغاية إلا أن استمرار إسرائيل في هذه السياسات ما هو إلا استخفاف بالقانون الدولي، فمثل هذه السياسات لا تغير الوضع القانوني للأراضي المحتلة، كما أنها لا تلغي من مسئولية إسرائيل ك سلطة احتلال، فلا بد من وضع حد للإفلات من العقاب عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وعليه نطرح التساؤل التالي

إلى أي مدى وفقت الأمم المتحدة في تطبيق إتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟

1. موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من انطباق إتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتمتع الجمعية العامة بأهمية كبيرة بين مختلف فروع الأمم المتحدة بإعتبارها الجهاز العام في المنظمة، سواء من حيث تشكيله أو بالنسبة لسلطاته، أو بإجراءات الخاصة بها، وذلك ما تضمنه الفصل الرابع من الميثاق (أفكيرين، 2010، صفحة 207)، وظلت الجمعية العامة معنية بالقضية الفلسطينية من ثلاث زوايا: موضوع اللاجئين وموضوع القدس وموضوع التسوية النهائية للصراع.

### 1.1 تعريف الجمعية العامة

الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسة العامة، وتلزم في التصويت على قضايا هامة محددة، مثل التوصيات المتعلقة بالسلام والأمن وانتخاب أعضاء مجلس الأمن، موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، أما المسائل الأخرى فتقرر بأغلبية بسيطة، ولكل دولة صوت واحد في الجمعية العامة، وقد أنشأت الجمعية عددا من المجالس واللجان ومجالس الإدارة والأفرقة العاملة وغيرها من أجل القيام بوظائفها.

وتتعدّد الجمعية العامة كل سنة في دورة عادية تبدأ يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر، وتنص المادة 20 من الميثاق على أنه: "تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية أو انعقاد خاصة حسب ما تدعو الحاجة إليه، ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة".

وربما كانت خطوة إصدار قرار -الإتحاد من أجل السلم- في نوفمبر 1950، هي الأكثر حسماً، والذي أعطى للجمعية العامة دور مهم في مجال السلم والأمن الدوليين، ليتجاوز ذلك الدور المحدد لها في ميثاق الأمم المتحدة، حيث يعطي للجمعية العامة مجالاً للتعامل مع المسائل التي تتضمن خرقاً للسلم والأمن الدوليين، أو تتضمن أعمالاً عدوانية، وكل تلك المسائل تدخل بحسب الميثاق في اختصاص مجلس الأمن.

### 1.2 دور الجمعية العامة في تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية

يعتبر القرار 3/194 الذي اتخذ في ديسمبر 1948، هو المعبر عن أساس وجوه موقف الجمعية العامة من القضية الفلسطينية، وتخلص موقف الجمعية فيما يلي: بالنسبة للاجئين: حق العودة أو التعويض والمساعدة في إعادة التوطين والإعمار، بالنسبة للقدس: وضعها تحت نظام دولي يكفل حق الوصول إليها لكل الأديان والإشراف على نزع سلاحها كاملاً، أما بالنسبة للتسوية تم تشكيل لجنة ثلاثية للتوفيق مكونة من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة (نافعة، 1995، صفحة 179)

وتعدّ الجمعية العامة أكثر أجهزة الأمم المتحدة تبني للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما تتميز بتبنيها لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما فيها تلك المبادئ التي تم النص عليها في المواثيق الدولية والاتفاقيات، مثال ذلك اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي أنشئت بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 13(د-1) المتخذ في 13 فبراير 1946، والقرار 170(د-2) المتخذ في 31 أكتوبر 1947 بشأن تسليم ومعاينة مجرمي الحرب، والقرار الصادر عام 1965م المؤيد لما اتخذته المؤتمر الثاني عشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر في فيينا، والذي أرسى ثلاث مبادئ مهمة (القاضي، 2015، صفحة 252):

- 1- حق أطراف النزاع في استخدام وسائل إلحاق الضرر ليس حقاً مطلقاً
- 2- أن شن الهجمات على السكان المدنيين أمراً محظوراً
- 3- يجب التمييز في جميع الأوقات بين فئة الأشخاص الذين يعملون في الأعمال العدائية، وفئة أفراد السكان المدنيين، بهدف حماية الفئة الأخيرة.

ومن أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية القرار الصادر عام 1968، والذي أنشأت فيه لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، والقرار الصادر في نوفمبر 1974، الذي أكدت فيه الجمعية العامة على: الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين في تقرير مصيره دون عوائق وفي الاستقلال الوطني والسيادة، وفي العام 1975 أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (نافعة، 1995، صفحة 180).

كذلك القرار 43/177 المؤرخ في 15 ديسمبر 1988، والذي استخدمت فيه تسمية فلسطين، مشيرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أكدت فيه على ضرورة سيادة الشعب الفلسطيني على أراضيه التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

وفي نفس الاجتماع تم تبني القرار 43/176 الذي دعا إلى مؤتمر دولي للسلام، وأكد على مبادئ تحقيق السلام الشامل، ولم تعترض إلا إسرائيل والولايات المتحدة على عقد مؤتمر السلام، مع إصرارهما على إجراء مفاوضات بدلا من ذلك.

كذلك القرار رقم 3092 أ، ب (الدورة 28) بتاريخ 7 ديسمبر 1973، بناء على تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وتطلب في هذا القرار من إسرائيل أن تتقيد باتفاقية جنيف، كما شجبت الجمعية العامة خرق إسرائيل لاتفاقية جنيف، كما أعربت عن قلقها لخرق إسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب (قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974، 1993).

وفي تاريخ 8 ديسمبر 2003 قامت الجمعية العامة ب إقرار طلب الى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها (قرار الجمعية العامة 10-ES/14 الخاص بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية).

كذلك قرار الجمعية العامة في الجلسة العامة 62 في ديسمبر 2009 الذي يؤكد على حق عودة النازحين الفلسطينيين بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار والذي أكدت فيه على ضرورة تقييد إسرائيل بدقة التزامها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي (العامة، 2022):

- 1- انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في 12 أغسطس 1949 على الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل عام 1967
- 2- تطالب إسرائيل بأن تقبل انطباق الاتفاقية بحكم القانون على الأرياء الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل عام 1967، وبأن تتمثل بدقة لأحكام الاتفاقية
- 3- تهيب بجميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية، أن تواصل وفقا للمادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة، وحسب ما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية في يولييه 2004 بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل لأحكام تلك الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى

4- ضرورة التنفيذ السريع للتوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية

الطارئة العاشرة، فيما يتعلق بضمان احترام إسرائيل لأحكام الاتفاقية

5- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

إضافة إلى ذلك ما جاء في الدورة الاستثنائية الطارئة في 13 يونيو 2018 لمناقشة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين والذي أعادت فيه التأكيد على احترام وكفالة القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال وفقاً للمادة 1 من اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رمز الوثيقة: L.32/ES-10/RES/A).

والعديد من القرارات التي لا يمكن حصرها وتتخذها الجمعية العامة بشكل دوري إلا أن إسرائيل لم تحترم القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية.

## 2. موقف مجلس الأمن من انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لمجلس الأمن أن يجتمع كلما ظهر تهديد للسلم، كما يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، وينفرد المجلس بسلطة اتخاذ قرارات تلزم الدول بتنفيذها بموجب الميثاق (مجلس الأمن).

### 2.1 تعريف مجلس الأمن

مجلس الأمن هو أداة الأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية الأولى للمحافظة على السلم والأمن الدولي، وذلك بناء على نص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة إذ تقرر أنه: "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً، يعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفترضها هذه التبعات".

ويتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً، منهم خمسة دائمون عينهم الميثاق بالاسم وهم: فرنسا والمملكة المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أما بقية الأعضاء العشرة يتم انتخابهم بصفة دورية من جانب الجمعية العامة، ويراعى في إنتخابهم التوزيع الجغرافي العادل (بوجلال، 2004، صفحة 20).

على الرغم من أن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن حفظ السلم والأمن الدوليين إلا أن ذلك لم يمنع منح مجلس الأمن اختصاصاً إضافياً في مجال حماية حقوق الإنسان، بالنظر للمادة 38 والتي تنص على إلزام المجلس بالعمل، وهو يؤدي واجباته وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة، في تحقيق التعاون الدولي والعمل على حل المسائل، والتي من بينها احترام حقوق الإنسان، عند حدوث نزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويمثل السعي لفرض احترام القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 المدخل الثاني لمنح المجلس اختصاص في مجال حقوق الإنسان (القاضي، 2015، الصفحات 254-255).

## 2.2 دور مجلس الامن في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية

جدير بالذكر أن مجلس الأمن بمقتضى نص المادة 2/94 من الميثاق: أعطت لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة من حيث استخدام صلاحياته أو عدم استخدامها، الأمر الذي من خلاله يستوجب التدخل باستخدام القوة، سواء تعلق الأمر بتهديد مباشر أو غير مباشر للأمن والسلم الدوليين، ففي هذه الحالة تصبح القرارات الصادرة عنه ملزمة للمجلس نفسه، وملزمة للمجتمع الدولي (أفكيرين، 2010، صفحة 250).

ومنذ النكبة الفلسطينية عام 1948م اتخذ مجلس الأمن الدولي سلسلة قرارات متعلقة بالشأن الفلسطيني باعتباره المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فعندما اندلعت أعمال القتال أمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وقام بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، ووضع المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية قائمة على التفاوض (قضية فلسطين ومجلس الأمن)، والتي تعرف ب مبدأ الأرض مقابل السلام في قراره 242 عام، 1967 والقرار 338 عام 1973.

ومن تلك القرارات، قرار مجلس الأمن رقم 446 الذي اعتمد في 22 مارس 1979، والذي ندد بممارسة إسرائيل بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة 1967 بما فيها القدس، كما أكد القرار أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في الحرب تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل (مجلس الأمن 446، رمز الوثيقة: RES/S/446)، (12 صوت مع- لا أحد مصوت ضد- 3 ممتنع، النتيجة: اعتماد القرار).

كما أشار في قراره رقم 465 لسنة 1980م إلى انتهاك إسرائيل للجسيم لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين (القاضي، 2015، صفحة 255).

وأدان مجلس الأمن في قراره 521 لسنة 1982 المذبحة الإجرامية للمدنيين الفلسطينيين في بيروت (مذبحة صبرا وشاتيلا)، والقرار 605 الصادر عام 1987، والذي شجب فيه بشدة ما تتبعه إسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأكد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية، والقرار 607 الصادر عام 1988، والذي يطالب فيه إسرائيل أن تمتنع عن ترحيل المدنيين الفلسطينيين، ما يؤكد مجدداً على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية، والقرار 672 عام 1990، والذي يدين أعمال العنف التي ارتكبتها إسرائيل في الحرم الشريف في القدس، ويطلب إسرائيل بالالتزام ب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين، كما طالب بإيفاد بعثة للمنطقة (<https://info.wafa.ps>).

كذلك في ديسمبر 1990 وبعد مذبحة المسجد الأقصى التي راح ضحيتها 20 فلسطيني وجرح أكثر من 150 شخصاً، اتخذ مجلس الأمن القرار 681، ويطلب فيه الأمين العام بمراقبة أوضاع المدنيين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة (نافعة، 1995، صفحة 182)، وأدان القرار الحكومة الإسرائيلية باعتبارها سلطة احتلال، بسبب طردها المتكرر للمدنيين الفلسطينيين، ولكن إسرائيل لم تعر هذه القرارات أي انتباه وضربت بها بعرض الحائط (نافعة، 1995، صفحة 322).

والقرار 1435 لعام 2000 الذي صدر عقب دخول شارون للحرم الشريف وقتل 80 فلسطيني، أدان مجلس الأمن دخول شارون للحرم الشريف، مما تسبب بإصابة وإزهاق الأرواح، ودعا القرار إسرائيل بوصفها القوة المحتلة إلى التمسك الدقيق بالتزاماتها القانونية ومسئوليتها ضمن ميثاق جنيف الرابع فيما يتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب، ودعا القرار إلى الوقف الفوري للعنف واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان وقف العنف وتجنب القيام بأفعال تحريضية (<http://hrcs.plo.ps/article>)، كما أدان المجلس القوة المفرطة وفي العام 2009 عقب الحرب على قطاع غزة اصدر المجلس القرار رقم 1860، والذي دعا فيه إلى احترام وقف إطلاق النار الفوري والمستدام بشكل يقود إلى انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة، وتبنت 14 دولة هذا القرار، أما الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت، والقرار 694 الذي يشجب قرار حكومة إسرائيل استئناف إبعاد المدنيين، والقرار 2334 في عام 2016، والذي يدين الاستيطان الإسرائيلي، ويطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية.

إلا أن هذه القرارات وغيرها ما هو إلا حبر على ورق في ظل عدم التزام إسرائيل بها واستمرارها في عدوانها المتواصل على المدنيين الفلسطينيين، ودون أي جدية من المجتمع الدولي لمعاقبة إسرائيل على تمرداتها على تلك القرارات.

### 3. موقف اللجنة الدولية لحقوق الإنسان

#### 3.1 تعريف اللجنة الدولية لحقوق الإنسان

هي إحدى اللجان الفنية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقاً للمادة (68) من ميثاق الأمم المتحدة (نصت المادة (68) على: "ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً لشؤون الاقتصاد والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه"، تعني بشكل رئيسي بمجال حقوق الإنسان وتعتبر الجهاز الأساسي الذي يعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وترجع في أصولها إلى قرار المجلس رقم 5 (د-1) المؤرخ في 16 فبراير 1946 (بوجلال، 2004، صفحة 25).

ألغيت لجنة حقوق الإنسان في العام 2006، ليحل محلها مجلس جديد يقوم بمعالجة أوجه الضعف التي أصابت لجنة حقوق الإنسان، بسبب تأثرها بالسياسة الدولية، ولعل أهم سبب لفشل تلك اللجنة كونها سمحت لدول ذات سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان، سمحت لها بأن تكون عضو داخل هذه اللجنة (علام، 2018، صفحة 139).

ويعد مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، ويمتلك صلاحية مناقشة كل المواضيع والحالات المواضيعية لحقوق الإنسان التي تطلب اهتمامه على مدار العام، كما يعقد المجلس اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (<https://www.ohchr.org/ar/hrbodies/hrc/pages/home.aspx>)، وتطور عمل اللجنة على مر السنين، ففي أوائل عهدها ركزت على تحضير الدراسات ووضع المعايير المختلفة بحقوق الإنسان، وتطور عملها تدريجياً وتعداه إلى تطوير وحماية حقوق الإنسان عن طريق التحقيق ومتابعة الانتهاكات (بوجلال، 2004، صفحة 26).

تتألف اللجنة من 53 عضواً ممثلين للدول حسب التوزيع الجغرافي، وهم ليسوا أعضاء مستقلين، وتجتمع سنوياً لمدة ستة أسابيع في جنيف في الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل، كما تجتمع في دورات استثنائية نتيجة لأوضاع خطيرة من الانتهاكات،



ففي 17-19/10/2000، اجتمعت لدراسة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بوجلال، 2004، صفحة 25).

### 3.2 دور مجلس حقوق الانسان في تطبيق اتفاقية جنيف على الاراضي الفلسطينية

اصدر المجلس العديد من القرارات منها القرار الصادر عام 2006 المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل والذي أكدت فيه على عدم شرعية المستوطنات كما وضع أن إسرائيل طرف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والتي تنطبق قانوناً على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل في العام 1967، واعتبر أن نقل إسرائيل لأجزاء للأراضي التي تحتلها هو خرق لاتفاقية جنيف، وان تشييد الجدار العازل هو انتهاك للقانون الدولي ([https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=8480](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8480)).

وقد اتخذ المجلس قرارات تدين إسرائيل أكثر من باقي دول العالم مجتمعة، ففي العام 2007 كان المجلس قد اصدر 11 قراراً يدين إسرائيل، كما اصدر مرسوماً في يناير من العام 2008، دعا فيه إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، وفتح حدود القطاع للسماح بدخول المواد الغذائية والوقود والأدوية، وفي العام 2009 أصدرت بعثة تقصي الحقائق تقريرها المعروف بـ "غولدستون" والذي يشير إلى ارتكاب إسرائيل لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقيامها بجرائم ضد الإنسانية أثناء الحرب على غزة (<https://ar.m.wikipedia.org>).

كذلك أدان المجلس عقب دورة استثنائية في العام 2008 الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين لاسيما في قطاع غزة، وأعدته انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وطالب إسرائيل بوصفها سلطة احتلال أن تتوقف عن إغلاقها الغير قانوني على قطاع غزة، الذي يرقى إلى عقاب جماعي للمدنيين الفلسطينيين (<https://news.un.org/ar/story>).

وفي العام 2021 اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً تاريخياً بتشكيل لجنة تحقيق دائمة لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية الجارية بحق الشعب الفلسطيني، وتم اعتماد القرار خلال جلسة خاصة، بهذا القرار اعترف المجلس بحالة حقوق الإنسان الخطيرة التي يواجهها الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر (<https://cihrs.org>).

### 4. موقف محكمة العدل الدولية (فتوى المتعلقة بالجدار العازل)

#### 4.1 تعريف محكمة العدل الدولية

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، ومقرها في قصر السلام في لاهاي، حيث بدأت المحكمة في العام 1956 بعدما حلت مكان محكمة العدل الدولية الدائمة، كما تعمل المحكمة بموجب نظام أساسي يشبه إلى حد كبير سابقتها، ونظام المحكمة مرفق بميثاق الأمم المتحدة وهو جزء لا يتجزأ منه.

تتألف المحكمة من 15 قاضياً من أصحاب المكانة الخلقية الرفيعة من ذوي الكفاءات القانونية العالية، منتخبتين لمدة 9 سنوات قابلة للتجديد (بوجلال، 2004، صفحة 23).

وتمارس محكمة العدل الدولية بناء على نصوص نظامها الأساسي نوعين من الاختصاصات هما: الاختصاص القضائي، والاختصاص الاستشاري أو الإفتائي (أفكيرين، 2010، صفحة 275).

ويترتب على كونها جهازاً رئيسياً، أن تشرف منظمة الأمم المتحدة على أنشطة المحكمة، وأن يتم اختيار قضاها عن طريق الجمعية العاملة ومجلس الأمن، وان يشرف مجلس الأمن على تنفيذ أحكامها، إضافة إلى أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بتغطية نفقات المحكمة إضافة لكونها مختصة بإصدار الفتاوى الخاصة بالمنظمة والوكالات المتخصصة (مأمون، 1999، صفحة 78).

ويتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرف فيها، ولأي من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أي مسألة قانونية، ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت، أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها.

وقد قسم النظام الأساسي للمحكمة الدول التي تملك حق رفع دعاوي للمحكمة إلى ثلاث فئات:

- 1- دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة
- 2- دول منضمة للنظام الأساسي ليست أعضاء في المنظمة: يجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن.
- 3- دول أخرى: وتضم الدول التي لا تتمتع بعضوية الأمم المتحدة ولم تنضم للنظام الأساسي للمحكمة لكنها ترغب في التقاضي أمام المحكمة بناء على شروط مجلس الأمن (مأمون، 1999، صفحة 80).

ومن أهم الجوانب التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال إقامة الجدار، البعد الأمني: والذي يتمثل في منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الغربية ومنع العمليات الاستشهادية، إضافة إلى ذلك ضمان استمرار عمليات سحب ما يزيد عن 400 مليون متر مكعب تشكّل كامل الطاقة السنوية المتجددة للحوض المائي الجوي الغربي، وإبعاد الفلسطينيين عن أهم مناطق الحوض من خلال عمليات الحفر، والسيطرة على العديد من الآبار الفلسطينية، كوسيلة لإثراء اليهود على حساب الفلسطينيين، إضافة لإجبار الشعب الفلسطيني على الهجرة فليس من المتصور أن يعيش هذا الشعب بدون مياه، فوسيلة التعطش تعد أداة قسر لهجرة الفلسطينيين (قمر، 2016، الصفحات 56-57).

#### 4-2 فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل

تختص المحكمة بإبداء الآراء الاستشارية في المسائل القانونية فقط، وهي تختلف عن الاختصاص القضائي للمحكمة الذي يشمل النظر في الدعاوي المرفوعة إليه سواء كانت قانونية أم سياسية، كما يختلف الاختصاص الإفتائي كونه قاصراً على هيئات دولية معينة وفقاً لنص المادة 2/96 التي تنص على: أن تجيز لها الجمعية العامة أن تطلب من المحكمة آراء استشارية

بالنسبة للمسائل القانونية المتعلقة بها، والرأي الاستشاري غير ملزم ولكنه يتمتع بقيمة أدبية عالية ويعتبر عملياً بمثابة الحكم الملزم (مأمون، 1999، الصفحات 81-82).

بتاريخ 2003-10-09م تقدمت المجموعة العربية في الأمم المتحدة بمشروع قرار لمجلس الأمن، ينص على أن تشييد إسرائيل للجدار في الأراضي المحتلة، هو أمر غير قانوني بموجب أحكام القانون الدولي، ويجب إلغاؤه، إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو لإسقاط المشروع، واثراً فشل مجلس الأمن في اتخاذ القرار طرح الموضوع على الجمعية العامة (قمر م، 2018، صفحة 58).

وفي تاريخ 2004/07/09م أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها في جلسة علنية (دودين، 2021، صفحة 473)، حول قضية قانونية الجدار تلبية لطلب الجمعية العامة بتاريخ 2003/12/03م، ورفضت إسرائيل التعاون مع هذا الرأي مدعية عم وجود صلاحية للمحكمة للبحث في هذه القضية، وزاعمة أن إطار بحث هذه القضية هو العلاقات الثنائية بينها وبين الفلسطينيين. وتضمنت الفتوى النقاط الأساسية التالية:

- 1- إن المحكمة وبالإجماع ترى أنها تتمتع بالاختصاص القضائي لإعطاء الرأي الاستشاري في هذه القضية.
- 2- إن بناء الجدار الذي تشيده إسرائيل وهي سلطة الاحتلال ف الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في أراضي القدس الشرقية وما حولها، وملحقاته يتعارض مع القانون الدولي ([https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4110](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110)).
- 3- إن إسرائيل ملزمة بإنهاء خروقاتها للقانون الدولي، وكذلك ملزمة بأن توقف في الحال أعمال البناء للجدار الذي يجري بناؤه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، وأن تزيل الإنشاءات التي أقامتها فيه، وأن تبطل وتلغي مفعول التشريعات واللوائح التنظيمية كلها المتعلقة بذلك، وفقاً للفقرة 151 من الفتوى.
- 4- إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار كلها والتي نجمت عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها (قمر م، 2018، صفحة 59).
- 5- يتعين على جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع الغير قانوني الناشئ عن بناء الجدار، وعدم تقديم العون أو المساعدة للمحافظة على الوضع الذي نتج عن ذلك البناء، ويجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب أن تلتزم علاوة عن احترامها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.
- 6- يجب على الأمم المتحدة ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن دراسة الإجراءات الأخرى المطلوب اتخاذها لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار وملحقاته وأخذ الرأي الاستشاري الحالي في الحسبان ([https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4110](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110)).

وبناء عليه فإن جميع الدول ملزمة بعد الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار، وعدم تقديم العون والمساعدة في الإبقاء على هذا الوضع الناشئ عن هذا التشييد، كما تتحمل جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة التزاماً

بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني على النحو الوارد في الاتفاقية، كما ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار (دودين، 2021، صفحة 473).

وعلى الرغم من كل هذه القرارات وغيرها التي صدرت لإيقاف بناء جدار الفصل العنصري، إلا أن سلطات الاحتلال استمرت في بناء الجدار.

## خاتمة

وبعد العديد من القرارات التي لا يمكن حصرها وتتخذها اجهزة الامم المتحدة بشكل دوري إلا أن إسرائيل لم تحترم القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، ولا زالت تمارس عنجهيتها تجاه الشعب الفلسطيني. ضمن نهج إسرائيلي قائم على السياسات والممارسات التمييزية التي تستهدف تفتيت الشعب الفلسطيني. واعتبرت السياسات الاسرائيلية القرارات الدولية ما هي الا حبر على ورق وضربتها بعرض الحائط واستمرت في عدوانها على المدنيين الفلسطينيين، ودون أي جديّة من المجتمع الدولي لمعاقبة إسرائيل على تمرداها على تلك القرارات. ولعل اهم اسباب فشل الأمم المتحدة في إيجاد حلول للقضية الفلسطينية :

- الانحياز الكامل والمطلق من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل
- إخلال موازين القوى العالمية تدريجيا لمصلحة إسرائيل والقوى المساندة لإسرائيل
- سوء الإدارة العربية وتحولها لحلقة من حلقات الصراعات العربية

## قائمة المراجع

- (1) (s.d.). Récupéré sur <https://info.wafa.ps>.
- (2) (s.d.). Récupéré sur <http://hrcs.plo.ps/article>. أهم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية.
- (3) (s.d.). Récupéré sur <https://ar.m.wikipedia.org>. مجلس حقوق الإنسان.
- (4) (s.d.). Récupéré sur <https://cihrs.org>. مركز القاهرة لحقوق الإنسان.
- (5) (s.d.). Récupéré sur [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4110](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110). رأي محكمة العدل الدولية في الجدار.
- (6) (s.d.). Récupéré sur [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4110](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110). رأي محكمة العدل الدولية في الجدار.
- (7) (s.d.). Récupéré sur [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4110](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110). رأي محكمة العدل الدولية في الجدار.
- (8) (s.d.). Récupéré sur [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=8480](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8480). المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.
- (9) (s.d.). <https://news.un.org/ar/story>.
- (10) (s.d.). Récupéré sur <https://www.ohchr.org/ar/hrbodies/hrc/pages/home.aspx>. مجلس حقوق الإنسان.
- (11) إبراهيم ع. (2016). حماية الأعيان المدنية والمدنيين في زمن النزاعات المسلحة (قطاع غزة-دراسة حالة). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعيدة.

- (12) أفكيرين، م. (2010). قانون المنظمات الدولية النظرية العامة-الأمم المتحد-المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها-المنظمات الإقليمية الدولية. مصر: دار النهضة العربية.
- (13) العامة، ا، (2022). انطباق اتفاقية جنيف الرابعة sur Récupéré .  
[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=05iZYia7274248179a05iZYi](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=05iZYia7274248179a05iZYi)
- (14) القاضي، س.ع. (2015). حماية المدنيين والأعيان المدنية من جرائم الحرب. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية.
- (15) بوجلال، ب. (2004). دليل آليات المنظومة الأممية لحماية حقوق الإنسان. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- (16) دودين، ه.م. (2021). القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة" فلسطين نموذجاً. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27.
- (17) صالح، ك. (2008). قواعد القانون الدولي الانساني والتعامل الدولي. أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.
- (18) علام، إ.أ. (2018). القانون الدولي لحقوق الانسان "المبادئ العامة وضمانات الحرية. مصر: الرحمة للطباعة.
- (19). (1993)قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين. 1947-1974 بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- (20) قضية فلسطين ومجلس الأمن- Récupéré sur <https://www.un.org/unispal/ar/data-collection/security-council/> (s.d).
- (21) قمر، ز. (2016). حدود وصلاحيات سلطات الاحتلال في إدارة الموارد الطبيعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- (22) قمر، م.أ. (2018). الجدار العازل أهدافه وأثاره. مجلة تطوير العلوم الإجتماعية.
- (23) مأمون، م. (1999). قانون المنظمات الدولية.
- (24) مجلس الأمن Récupéré sur <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/what-security-council/> (s.d).
- (25) نافعة، ح. (1995). الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم منذ 1945 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات  
دراسة مقارنة

**The Impact of the Implementation of Strategic Planning Concept  
on the Quality of University Services-  
Comparative Study**



وائل محمد ثابت  
جامعة الأزهر (فلسطين)  
thabetw@yahoo.com

تاريخ النشر: 22/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/25

تاريخ الإستملا: 2022/04/07



### ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة الخدمة التي تقدمها الجامعات وذلك بالتطبيق على جامعة أبو بكر بالقايد (كلية الحقوق والعلوم السياسية) بالجزائر وجامعة غزة بفلسطين.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وتمثل مجتمع الدراسة بالموظفين العاملين في المناصب الإدارية العليا والاشرفية في الجامعات محل الدراسة، وقد تم اتباع أسلوب الحصر الشامل للمجتمع المستهدف، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم جميعا وتم استرداد (75) استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط ايجابية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات.
- وجود أثر إيجابي لتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات.
- وجود تقييم إيجابي مرتفع حول مستوى توافر أبعاد جودة الخدمة ( الملموسية، الاستجابة، التعاطف، الضمان، الاعتمادية ) لدى الجامعات محل الدراسة
- وجود مستوى مرتفع لجودة الخدمة المقدمة في كلا الجامعتين

وأوصت الدراسة بضرورة تركيز الجامعات محل الدراسة على الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وجودة الخدمة المقدمة بأبعادها الخمسة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي-الخدمة-جودة الخدمة- معايير جودة الخدمة

### Abstract:

This study aimed to identify the impact of strategic planning on the quality of service provided by universities of Abu Bakr Belkaid: (Faculty of Law and Political Science) in Algeria and The University of Gaza in Palestine .

The study used the descriptive analytical approach, relying on a questionnaire as a tool to collect data from its primary sources, and representing the study community with staff working in senior and supervisory management positions in the universities.

The census method of the target community has been followed, with the questionnaires distributed to all of them, and 90 questionnaires were recovered.

The most important findings of the study include:

- A positive correlation at the indicative level ( $0.05 \geq \alpha$ ) between the application of the concept of strategic planning and service quality of the university..
- There is a positive impact on the application of the concept of strategic planning and service quality of the university.
- A high positive assessment of the level of availability of quality of service dimensions (concrete, response, empathy, warranty, reliability) at the universities.
- .A high level of quality of service provided at both universities

The study recommended that the universities should focus on strategic planning and the quality of the service provided in its five dimensions.

**Keywords:** Strategic Planning - Service - Quality of Service - Service Quality Standards.

### مقدمة

إن التحول نحو الجودة في تقديم الخدمات فرضته عوامل كثيرة منها السعي لاختصار الوقت ضمن مفهوم إداري معاصر هو التنافس بالوقت والعمل على تحسين الأداء دون توقف ضمن مبدأ إداري معاصر هو التحسين المستمر. وتعد المؤسسات الخدمية من أهم الأنشطة في المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها ذلك لأن لها تأثيراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وقد تطلب ذلك سعياً جاداً من المسؤولين عن العمل المؤسسي في البحث عن سبل تطوير جودة خدماتهم، والمحافظة عليها والسعي للترقي بها والتغلب على كل التحديات التي تعترضها لتحقيق الأهداف في مستوياتها الدنيا لم يعد الغاية التي تقف عندها جهود الأفراد



والمؤسسات إنما أصبح الوصول إلى درجة عالية من إتقان العمل والارتقاء بمستوى الجودة الذي يصل إلى التميز هو الغاية المنشودة الذي يطمح الجميع الوصول إليها(الجرادي، 2016).

ولكي يتسنى للجامعات تحقيق أهدافها باستمرار لمواكبة التطورات والتحديات المستجدة ولما كانت عملية التنمية لا تتحقق بدون عملية قياس كان لابد من قياس جودة الخدمات المقدمة للطلاب للوقوف على نقاط القوة والضعف حتى يتسنى للمسؤولين إمكانية التطوير بناء على أسس واضحة وأكيدة وبالتالي يصبح تحقيق ميزة تنافسية(إبراهيم، 2013). هذه التحديات أدت إلى تزايد الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي الفعال كوسيلة للتغلب على العقبات ومواجهة التحديات المتزايدة والعمل على وضع تصور شامل لاتجاه الخدمة المستقبلي وفق الإمكانيات المتاحة(الغزالي، 2017).

### 1. مشكلة الدراسة:

تواجه الجامعات العربية عامة والفلسطينية خاصة مشاكل عديدة أثرت على جودة الخدمات لديها ومنها العجز المالي وضعف التمويل، وبما أن التخطيط الاستراتيجي يُعنى بتطوير الرؤية والرسالة، وتحليل البيئة الداخلية، وتطوير الاستراتيجيات، وتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها، وكيفية الاستفادة منها لتطوير العمليات والأنشطة اللازمة وصولاً إلى الهدف المرجو من حيث تحسين جودة الخدمة ورفع الرضا لدى المواطنين عن الخدمات المقدمة(الغزالي، 2017).

لذا سوف تبحث هذه الدراسة في مفهوم التخطيط الاستراتيجي وتأثيره على جودة الخدمات التي تقدمها الجامعات وبشكل خاص ستغطي هذه الدراسة جامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر (كلية الحقوق والعلوم السياسية) وجامعة غزة بفلسطين كدراسة مقارنة. ومن هنا تم تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: "ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات جامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر(كلية الحقوق والعلوم السياسية) وجامعة غزة بفلسطين.

### 2. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التخطيط الاستراتيجي.

المتغير التابع: جودة الخدمات.

### 3. نموذج الدراسة:

جُرد بواسطة الباحث

### 4. فرضيات الدراسة:

■ الفرضية الرئيسية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمات التي تقدمها الجامعات محل الدراسة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

■ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي والملموسية.

■ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي والاستجابة.

■ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي و التعاطف.  
■ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي و الضمان.  
■ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي و الاعتمادية.  
■ الفرضية الرئيسية الثانية:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  في متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر التخطيط الاستراتيجي في الجامعات محل الدراسة تعزى إلى المتغيرات التالية( الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

■ الفرضية الرئيسية الثالثة:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  في متوسطات استجابات المبحوثين حول جودة الخدمات في الجامعات محل الدراسة تعزى إلى المتغيرات التالية( الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)  
5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعات محل الدراسة.
2. التعرف على جودة الخدمات في الجامعات محل الدراسة.
3. دراسة العلاقة بين مفهوم التخطيط الاستراتيجي في الجامعات محل الدراسة وجودة الخدمات.
4. التعرف على التحديات الرئيسية التي تواجه الجامعات محل الدراسة في خدماتها للجمهور.
5. إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية التخطيط الاستراتيجي في الجامعات محل الدراسة.

#### 6. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية مفهوم التخطيط الاستراتيجي والتي تؤهل المنظمات للحصول على قدر عالٍ من المرونة والتكيف مع طبيعة التغيرات المتسارعة، وتوضح أهمية الدراسة في الآتي:  
الأهمية العلمية:

تسهم في الإثراء المعرفي لمفهوم التخطيط الاستراتيجي وعلاقتها بجودة الخدمة المقدمة ومساعدة الباحثين والدارسين في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة من خلال قيامها بدراسة مقارنة لجامعة جزائرية مع جامعة فلسطينية وتقديم نتائجها وتوصياتها خاصة أن الخدمات التي تقدم للجمهور تعتبر ذات أهمية كبيرة لضمان استمرار عمل الجامعات.

الأهمية للباحث:

■ الإبحار العلمي والعملية في مجال التخطيط الاستراتيجي خاصة وأنها تتوافق مع اهتمامات الباحث وسعيه لتطوير خبرته العلمية والعملية والاستفادة من نتائج الدراسة لعكسها على آلية العمل في الجامعات التي يعمل بها.

#### 7. حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات محل

الدراسة.

2. الحدود البشرية: تم استهداف الإدارة العليا للجامعات، أصحاب الوظائف الإشرافية، مدراء الأقسام، في الجامعات محل الدراسة.

3. الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام 2022

4. الحدود المكانية: الجزائر وفلسطين.

## 8. مصطلحات الدراسة:

■ التخطيط الاستراتيجي: ويعرف (harry, 1985) التخطيط الاستراتيجي على أنه الطريقة أو الوسيلة التي من خلالها تستطيع المنظمة أو المنظمة تحديد المتغيرات والاتجاهات ذات الصلة داخل البيئة المحيطة بها، وتحليل النتائج المحتملة، وبناء إستراتيجية متكاملة لتحديد هذه الأحداث المستقبلية وتغييراتها الطارئة.

كما وترى (diane, 2008) أن التخطيط الاستراتيجي هو العملية القادرة على الإجابة على الأسئلة التالية: ما وضع المنظمة الحالي؟ ما المصادر التي تملكها المنظمة؟ أين تريد المنظمة أن تكون في المستقبل؟ كيف تصل المنظمة إلي هناك؟ أي انه طبقاً لرؤية ديانا سكيلدر يكون على التخطيط الاستراتيجي أن يقدم صورة واضحة لما يريده النظام أن يصل إليه، على ألا تكون هذه الصورة ثابتة ولكن في إطار من التغيير المنظم.

■ الخدمة: حالة ديناميكية مرتبطة بالمنتجات والخدمات والأفراد والعمليات والبيئة التي تلي أو تتجاوز توقعات العملاء (goetch d, 2003)

جودة الخدمة: هي القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة من المزود المختار بالسعر المناسب.

معايير جودة الخدمة:

وفقاً ل (zeithaml, 1990) فان معايير قياس جودة الخدمة تتمثل فيما يلي:

- الاستجابة: الاستعداد لمساعدة العملاء وتقديم خدمة سريعة
- الملموسية: اظهار التسهيلات المادية، المعدات، الشخصا، وسائل الاتصال.
- التعاطف: توفير الرعاية والاهتمام الفردي للعملاء
- الضمان: معرفة الموظفين ومجايلتهم وقدرتهم على نقل الثقة.
- الاعتمادية: القدرة على أداء الخدمة الموعودة بشكل موثوق ودقيق

## 9. دراسات سابقة:

### 9.1. الدراسات المحلية

1- دراسة ( فروانة 2021) بعنوان " دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الازمات بوزارة الصحة غزة"

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي والكشف عن إدارة الازمات بوزارة الصحة الفلسطينية بقطاع غزة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطاوعة وأشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الازمات بوزارة الصحة بغزة، وأشارت إلى أهمية الدور الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي بأبعاده من مرونة التخطيط والمراقبة لعمليات التنفيذ والتقييم على حسن إدارة الأزمات التي واجهت الوزارة.

2- دراسة (المصري، 2017) بعنوان " أثر تطبيق معايير التميز للتعليم التقني على جودة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التميز للتعليم التقني على جودة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة أعضاء الهيئة التدريسية بكلتي العلوم والتكنولوجيا وكلية فلسطين التقنية، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وجاءت أهم النتائج، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في تطبيق معايير التميز للتعليم التقني تعزى لمتغير الكلية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في جودة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني تعزى لمتغير الكلية وأهم التوصيات كما يلي، إجراء المزيد من البحوث العلمية والدراسات المتخصصة بجودة التعليم التقني للوقوف على الواقع وتحسينه؛ وإثراء المكتبة العربية بالأدب التربوي المتعلق بجودة مؤسسات التعليم التقني وبرامجها، توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على دمج مخرجات التكنولوجيا الحديثة في مقرراتهم التدريسية.

3- دراسة (الغزالي، 2017) بعنوان " العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة - دراسة تطبيقية على جودة خدمة المياه - مصلحة مياه بلديات الساحل - محافظات غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل بغزة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل، ووجود علاقة بين جميع أبعاد التخطيط الاستراتيجي (تطوير الرؤية والرسالة والأهداف، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تطوير الاستراتيجيات، تنفيذ الاستراتيجيات، المتابعة والتقييم) وتحسين جودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل، وبينت الدراسة عدم وجود فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل تُعزى لمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي والمسعى الوظيفي، بينما وجدت فروقاً في متوسطات استجابات المبحوثين حول التخطيط الاستراتيجي في مصلحة مياه بلديات الساحل تُعزى لسنوات الخبرة.

4- دراسة (الغوطي، 2017) بعنوان " دور التخطيط الاستراتيجي في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم بمحافظة غزة"

هدفت الدراسة إلى تعرف دور التخطيط الاستراتيجي في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم بمحافظة غزة" اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة، تكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع العمداء ونوابهم والمدراء ورؤساء الأقسام في الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى وأهم نتائج الدراسة كانت: بلغ الوزن النسبي الكلي لدور التخطيط الاستراتيجي في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة (76.08%)، أي أن هناك درجة توافر كبيرة، بلغ دور التخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية بنسبة (77.03%)، للموارد المادية والتكنولوجية بنسبة

(79.93%)، وللأنظمة والعمليات بنسبة (75.56%)، وإدارة جودة الخدمات بنسبة (71.97%)، كما كانت أهم التوصيات، ضرورة مراعاة فريق التخطيط عند اعداد الخطة الاستراتيجية، لوضع السياسات والاستراتيجيات والأهداف التنفيذية في ضوء محددات رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، اهتمام إدارة الجامعة بالتخطيط الاستراتيجي لإدارة جودة الخدمات لما لها من أثر كبير في تحسين وتطوير الخدمات وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أداء الجامعة ككل.

5- دراسة جعفر (2017) بعنوان "أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في التقليل من الأزمات التي يواجهها الموظفون في المؤسسات العامة، والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي وأبعاده بالإضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات، ووزعت على جميع أفراد مجتمع الدراسة من موظفي القطاع العام في منطقة ضواحي القدس، وأظهرت نتائج الدراسة:

- أن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة يساهم في التقليل من المشكلات المحتملة، وأن قلة توضيحه للموظفين يقلل من فعالية إدارة الأزمات.

- أن التخطيط الاستراتيجي يوفر معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات ويزيد من وضوح رؤية العاملين في إدارة الأزمات.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان أبرزها:

- وجوب إطلاع الموظفين وإشراكهم في وضع الخطة الاستراتيجية وأخذ آرائهم فيها، ويجب على المؤسسات العامة تبني التخطيط الاستراتيجي كوسيلة وليس غاية، حيث أنه يزيد من وضوح رؤيا العاملين في إدارة الأزمات. وضرورة تبني المؤسسات العامة التخطيط الاستراتيجي في أعمالها وخاصة طويل الأجل منه والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة

6- دراسة (عودة، 2016) بعنوان "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية- كليات التجارة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية-كليات التجارة في قطاع غزة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم تصميم ثلاث استبانات شملت مجتمع الدراسة المكون من (الجامعات، المشغلين، الطلاب) تم اختيار عينة من الطلاب خريجي كليات التجارة من (جامعة الزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأقصى، جامعة فلسطين، جامعة غزة) وبلغ حجم هذه العينة 275 طالباً وطالبة وشملت عينة الدراسة بعض المشرفين الأكاديميين في كليات التجارة في هذه الجامعات وتمثلت هذه العينة بعدد 50 مشرفاً بينما شملت عينة المشغلين عدد 20 مؤسسة مشغلة وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نسبة البطالة في كليات التجارة حسب عينة الدراسة قاربت 62% و ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص العمل، ورسم سياسات وتخطيط حجم ونوعية الاحتياجات

المستقبلية من العمالة، وعدم وجود دراسات جوهرية لتحديد حاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص والجامعات الفلسطينية لتساعد الخريج في سوق العمل، وضرورة توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة المنتشرة من خلال التعاون بين مختلف القطاعات،

7- دراسة الأغا وآخرون (2014) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة – دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين ممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر على تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة لهذا اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج البحث أن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر يؤثر تأثيراً إيجابياً على تحقيق الأهداف الإنمائية. وان لصياغة الخطة الإستراتيجية وتنفيذها والرقابة والتقييم تأثيراً إيجابياً، وبدرجة مرتفعة جداً على تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أوصت الدراسة بضرورة دمج الأهداف الإنمائية أثناء مراحل التخطيط الاستراتيجي من خلال استهداف الفقراء، وذوي الدخل المحدود، والعمل على تفعيل وتعزيز الأهداف الخاصة بتحسين التعليم والصحة من خلال تقديم برامج تمويل خاصة لتحقيق هذه الأهداف، وتوفير موارد مالية داخلية وخارجية لتحقيق الأهداف الإنمائية، ومتابعة وتقييم الأداء الاجتماعي وفقاً لمعايير محددة تراعي تحقيق الأهداف الإنمائية.

8- دراسة ( صيام، 2010) بعنوان: "تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتبين كنتيجة للدراسة وجود علاقة ايجابية بين التخطيط الاستراتيجي وبين أداء المؤسسات محل الدراسة. كما كشفت النتائج أن إدارات المؤسسات الأهلية النسوية لديها فهم واضح وقناعة بعملية التخطيط الاستراتيجي وتشجع العاملين/ات على المشاركة في التخطيط الاستراتيجي، وأنها تقوم بتطوير رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية واضحة وأنها تطور خططاً إستراتيجية وتنفيذية مكتوبة، وتختار إستراتيجيتها بما يتلاءم مع قدرتها الداخلية والظروف الخارجية التي تواجهها وتنسجم مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وأنها تقوم باجتذاب الموارد البشرية ذات الخبرة والمهارة اللازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية.

## 9.2. الدراسات العربية:

1- دراسة (محارمة، 2021) بعنوان "تأثير التخطيط الاستراتيجي على إدارة الازمات في منظمة حكومية بدولة قطر". هدفت الدراسة الى الكشف عن تأثير التخطيط الاستراتيجي ( التحليل البيئي، الرؤية، الرسالة، الأهداف الإستراتيجية والقيم، المشاريع والخطط التنفيذية) على إدارة الأزمات (في منظمة حكومية بدولة قطر. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرجت بالنتائج التالية:وجود علاقة إيجابية قوية ودالة احصائيا بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الازمات. وان نسبة

47% من نجاح إدارة الازمة يعود للتخطيط الاستراتيجي وممارساته الصحيحة. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والقيام بالتحليل البيئي الداخلي والخارجي والالتزام بتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

2- دراسة (مهدي، 2021) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي لإدارة الامن والسلامة المدرسية بالمؤسسات التعليمية المصرية.

هدفت الدراسة الى توضيح اليات ومفاهيم وإجراءات التخطيط الاستراتيجي ودورها في تحقيق الامن والسلامة المدرسية بالمؤسسات التعليمية محل الدراسة وأشارت الدراسة الى أهمية توافر رأس المال وضرورة توافر السياسات والإجراءات الصحيحة وتوفير التسهيلات اللازمة لإحداث التغيير المطلوب.

3- دراسة (حمزة، 2020) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي ودوره في إنجاح إدارة المنشآت الرياضية"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التخطيط الاستراتيجي في إنجاح إدارة المنشآت الرياضية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة على عينة مقصودة بلغ عددها 30 ادارى من مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة بالجزائر وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى: أهمية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنظيم في تحسين إدارة المنشآت الرياضية.

4- دراسة (علي، الجراي، 2016) بعنوان "أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في السودان)"

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في المصارف والتعرف على جودة الخدمات المصرفية وأثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة الخدمات المصرفية، مع وضع مقترحات تطويرية للارتقاء بجودة الخدمات المصرفية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر إيجاباً على جودة الخدمات المصرفية، كما توجد علاقة إيجابية بينه وبين أبعاد الجودة المتمثلة في الملموسية، الاستجابة، الضمان والتعاطف، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها أنه على المصارف التجارية أن تعمل على زيادة اهتمامها بالجودة عند تقديم الخدمات وخاصة أبعاد الملموسية والتعاطف وعلى الإدارة العليا أن تضع في خططها واستراتيجيتها برامج عن كيفية تقديم الخدمة للعملاء على أن تضع في اعتبارها أبعاد الجودة.

5- دراسة البديري وأميمة (2016) بعنوان الإدارة الاستراتيجية وتأثيرها في جودة خدمات التعليم العالي من خلال الالتزام التنظيمي.

هدفت الدراسة إلى دراسة الارتباطات المباشرة وغير المباشرة بين مكونات الإدارة الاستراتيجية، وكذلك تأثيرها على جودة الخدمة في المؤسسات الجامعية داخل المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن الإدارة الاستراتيجية لها تأثير إيجابي مباشر على الالتزام التنظيمي وأن هذا الالتزام يقدم مساهمات إيجابية، وإن كانت ضعيفة، في جودة الخدمة. ومع ذلك، فإن التأثير المباشر لتنفيذ الاستراتيجية وتقييمها على جودة الخدمة ضئيل. علاوة على ذلك، أظهرت النتيجة وساطة جزئية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة، وكذلك بين إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية وجودة الخدمة، ومع ذلك، فإن العلاقة بين التنفيذ وجودة



الخدمة، وكذلك بين التقييم والمساواة في الخدمة قد اكتملت بالكامل.

### 9.3. الدراسات الدولية:

#### 1. دراسة (Moutinho, L. and Phillips, 2002)

"The impact of strategic planning on the competitiveness, performance and effectiveness of bank branches: a neural network analysis"

ركزت هذه الدراسة حول تأثير مجموعة متنوعة من ممارسات التخطيط الاستراتيجي على التنافسية والأداء العام وفعالية التخطيط الاستراتيجي وفعالية التسويق في بنكين رئيسيين في اسكتلندا وأفرع لهما، وكشفت نتائج الدراسة أنفعالية فرع البنك تتأثر بالممارسات الإدارية الفعالة؛ يعتمد الأداء الكلي للفرع اعتمادًا كبيرًا على التفكير والابتكار على المدى الطويل؛ يبدو أن التفكير طويل المدى له تأثير كبير على فعالية التخطيط الاستراتيجي.

#### 2. دراسة (kathama, 2012)

#### "Strategic planning practices and performance of state corporations in Kenya".

خلصت الدراسة إلى أن الشركات الحكومية في كينيا اعتمدت عددًا من ممارسات التخطيط الاستراتيجي التي كانت لها علاقة إيجابية مع أداء الشركات؛ ومن هنا فإن معنى هذه الدراسة هو أن ممارسات التخطيط الاستراتيجي تعزز الأداء التنظيمي الأفضل، والتي لها تأثير على المدى الطويل على تقديم الخدمات وبقائها. التخطيط الاستراتيجي هو وسيلة فعالة لتحسين أداء الشركات. لقد كان هذا هو المفهوم العام في أدبيات الإدارة الاستراتيجية حتى الآن. توصي الدراسة بأن تسعى إدارة الشركات إلى تحسين كفاءتها التشغيلية ونوعية المنتجات أو الخدمات من خلال التخطيط الاستراتيجي

#### 3. دراسة Hoffman (2011). The strategic planning process and performance relationship.

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأداء وهل ثقافة العاملين من جنسيات مختلفة تؤثر عليه وتتأثر به، وخاصة أنه بتعدد الجنسيات أصبح من الضروري على المدراء أن يتعلموا إذا ما كان التخطيط الاستراتيجي يعزز أداء المؤسسات في حالة تعدد الثقافات. وباستخدام عينة من المؤسسات الدولية تكونت من 150 موظفًا من المؤسسات الدولية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وجرحت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجدت الدراسة أن نموذج التخطيط الاستراتيجي العام مناسب لكل الثقافات.
- كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بسيطة بين الثقافة والتخطيط، حيث وجدت الدراسة أن الثقافة تؤثر تأثير بسيط على التخطيط والأداء زيادة على ذلك وجد أن بعض القيم الثقافية لها تأثير في اختلاف الثقافة في التخطيط الاستراتيجي والأداء. وأوصت الدراسة بالتوصيات التالية:

- ضرورة الاعتماد على الثقافة العامة لدى العاملين، ومدى تأثرهم بما يحيط بهم.

يجب التركيز على نقاط القوة في التخطيط الاستراتيجي السابق، وتحديد نقاط الضعف وتجنبها في السنوات القادمة.

#### 9.4. الدراسة التطبيقية.

#### 10. منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كميّاً وكيفياً.

#### 10.1. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين في جامعة غزة بفلسطين وجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (كلية الحقوق والعلوم السياسية) بالجزائر حيث بلغ عدد العاملين في جامعة غزة (40) وجامعة أبو بكر (80) حسب احصائيات صادرة عن شؤون الموظفين للجامعة بشهر يناير من عام 2022، واتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل وذلك لقلّة عدد أفراد مجتمع الدراسة، ومن ثم قام الباحث بتوزيع (80) استبانة على مجتمع الدراسة موزعة كالتالي (40 جامعة غزة، 80 جامعة أبو بكر بلقايد)، وتم استرداد من جامعة غزة بفلسطين (34 من أصل 40 بنسبة استرداد 85%) أما جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر (41 من أصل 80 بنسبة استرداد 51.25%).

#### 10.2. محتوى الاستبانة (أداة الدراسة).

تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين، حيث يتمثل القسم الأول الخصائص الديموغرافية وهي (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي)، بينما يتمثل القسم الثاني من متغيرات الدراسة وهي المتغير المستقل (التخطيط الاستراتيجي) اما المتغير التابع (جودة الخدمة وتم قياسه من خلال الأبعاد التالية: الاستجابة، الملموسية، التعاطف، الضمان، الاعتمادية).

#### 10.3. المقياس المعتمد في الاستبانة (المحك المعتمد):

لقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي لمستويات الموافقة على فقرات ومحاوّر الدراسة، واستند الباحثان في المقياس المعتمد على استخدام الوسط الحسابي والوزن النسبي والجدول (1) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمس مستويات.

جدول (1): المقياس المعتمد في الاستبانة

مقياس ليكرت	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفض جداً
غير موافق = 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفض
محايد = 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسط
موافق = 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفع
موافق بشدة = 5	4.20 الى 5	84% الى 100%	مرتفع جداً

## 11. صدق وثبات أداة الدراسة:

### 11.1. صدق التقاربي من خلال التحليل العاملي (درجة التشبع):

يوضح جدول رقم (2) نتائج الصدق التقاربي لجميع فقرات أبعاد الدراسة ومتغيراتها، والتي تمثل نسبة مساهمات كل فقرة في البعد المنتهي إليه. وبعد إجراء التحليل تبين عدم وجود فقرات أقل من الحد الأدنى المسموح لتواجدها ضمن النموذج (درجة التشبع = 0.30) (نصار، 2021) حيث بلغ أدنى درجة تشبع للفقرة الرابعة وتندرج تحت المحور الأول "التخطيط الاستراتيجي" (درجة التشبع = 0.695)، وتعد هذه القيم مقبولة، ويمكن الاعتماد عليها في نتائج الدراسة.

### جدول (2): نتائج الصدق التقاربي (درجة التشبع) لأبعاد الدراسة ومتغيراتها

التعاطف		الموسمية		الاستجابة		التخطيط الاستراتيجي	
الفقرة	درجة التشبع	الفقرة	درجة التشبع	الفقرة	درجة التشبع	الفقرة	درجة التشبع
الفقرة 1	0.855	الفقرة 1	0.822	الفقرة 1	0.719	الفقرة 1	0.867
الفقرة 2	0.851	الفقرة 2	0.769	الفقرة 2	0.826	الفقرة 2	0.880
الفقرة 3	0.840	الفقرة 3	0.849	الفقرة 3	0.795	الفقرة 3	0.819
الفقرة 4	0.832	الفقرة 4	0.814	الفقرة 4	0.716	الفقرة 4	0.695
				الفقرة 5	0.792	الفقرة 5	0.745
				الاعتمادية			
				الفقرة	درجة التشبع	الفقرة	درجة التشبع
				الفقرة 1	0.907	الفقرة 1	0.755
				الفقرة 2	0.792	الفقرة 2	0.836
				الفقرة 3	0.891	الفقرة 3	0.856
				الفقرة 4	0.816	الفقرة 4	0.884
				الفقرة 5		الفقرة 5	0.794

المصدر: إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج الاحصائي spss v25

## 12. ثبات أداة الدراسة:

### 12.1. مؤشر ألفا كرونباخ ومؤشر اوميغا الموزونة.

حيث بلغت قيم مؤشر معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول "التخطيط الاستراتيجي" = 0.861، للمحور الثاني جودة خدمات = 0.944، بينما بلغ مؤشر اوميغا الموزونة للمحور الأول = 0.873، للمحور الثاني = 0.945، وتشير هذه النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة التي تم جمعها من أفراد مجتمع الدراسة، وعليه فإنه يمكننا الاعتماد على أداة الدراسة

## أثر تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجي على جودة خدمات الجامعات دراسة

مقارنة.....د/ وائل محمد ثابت

المستخدمة، وتحليلها وتفسير نتائجها، وتعميمها، والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبارات الثبات لمتغيرات ومحاور الدراسة.

جدول (3): نتائج اختبارات ثبات لأبعاد الدراسة ومحاورها.

متغيرات الدراسة	ألفا كرونباخ	اوميغا الموزونة
المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي	0.861	0.873
المحور الثاني: جودة خدمات	0.944	0.945

المصدر: إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج الاحصائي spss v25

### 13. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحثان في تحليل البيانات من خلال البرنامج الاحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (5spss v2)، حيث استخدم الباحثان مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها التحليل العاملي لقياس الصدق التقاربي، ومؤشر كرونباخ الفا اوميغا الموزونة لقياس الثبات، واستخدام التكرارية والنسب المئوية لقياس وصف متغيرات الديموغرافية لمجتمع الدراسة، بالإضافة للمقاييس الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري والوزن النسبي)، وتم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس فرضيات الدراسة منها: معامل ارتباط بيرسون، واختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات، واختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس أبعاد أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات.

### 14. التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية:

14.1. الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية:

بلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (75) مستجيب من العاملين في جامعة غزة بفلسطين وجامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر، والجدول رقم (4) يوضح الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية في الدراسة كما يلي:

جدول (4): الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية (العدد = 75)

المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%	
الجنس	ذكر	44	58.7%	غزة	34	45.3%
	أنثى	31	41.3%	أبو بكر بلقايد	41	54.7%
العمر	أقل من 30	10	13.3%	دكتوراه	27	36.0%
	30 أقل من 40	31	41.3%	ماجستير	21	28.0%
	40 أقل من 50	21	28.0%	بكالوريوس	13	17.3%
	50 سنة فأكثر	13	17.3%	دبلوم	14	18.7%
المسمى الوظيفي	نائب رئيس الجامعة	2	2.7%	أقل من 5 سنوات	19	25.3%
	عميد	14	18.7%	5 أقل من 10 سنوات	31	41.3%

## أثر تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجي على جودة خدمات الجامعات دراسة

مقارنة.....د/ وائل محمد ثابت

مدير	15	%20.0	الخدمة	10 أقل من 15	17	%22.7
رئيس قسم	13	%17.3		15 سنة فأكثر	8	%10.7
اداري	31	%41.3				

### 15. نتائج تحليل أبعاد الدراسة ومحاورها بشكل عام:

يوضح الجدول رقم (5) المقاييس الوصفية لأبعاد الدراسة ومحاورها لدى العاملين في جامعة غزة بفلسطين وجامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر، حيث يتكون المتغير الأول المتمثل بالمتغير المستقل (التخطيط الاستراتيجي) من (5) فقرات، بينما يتكون المتغير الثاني المتمثل بالمتغير التابع (جودة خدمات: الاستجابة، الملموسية، التعاطف، الضمان، الاعتمادية) من (22) فقرة.

وقد بلغ متوسط الموافقة للدرجة الكلية للتخطيط الاستراتيجي (3.44 من 5 بوزن نسبي %66.8) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفعة مقارنة بين جامعة غزة بفلسطين حيث بلغ الوسط الحسابي (3.53 من 5 بوزن نسبي %70.6) تعبر عن موافقة مرتفعة بينما جامعة أبو بكر بلقايد بلغ الوسط الحسابي (3.18 من 5 بوزن نسبي %63.6) تعبر عن مستوى موافقة متوسطة. وفيما يتعلق بالمحور الثاني "جودة خدمات الجامعات" بلغ الوسط الحسابي بشكل عام (3.44 من 5 بوزن نسبي %66.8) تعبر عن موافقة مرتفعة، بينما بلغ الوسط الحسابي لجامعة غزة (3.54 من 5 بوزن نسبي %70.8) تعبر عن موافقة مرتفعة، مقارنة بجامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر بلغ (3.36 من 5 بوزن نسبي %67.2) تعبر عن موافقة متوسطة.

### جدول (5): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة ومحاورها

المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة		جامعة غزة			جامعة أبو بكر بلقايد			الدرجة الكلية		
المقاييس	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير
التخطيط الاستراتيجي	3.53	%70.6	0.92	3.18	%63.6	0.93	3.34	%66.8	0.94	
الاستجابة	3.51	%70.2	0.82	3.29	%65.8	1.03	3.39	%67.8	0.95	
الملموسية	3.46	%69.2	0.78	3.25	%65.0	1.08	3.34	%66.8	0.96	
التعاطف	3.59	%71.8	0.83	3.52	%70.4	1.10	3.55	%71.0	0.98	
الضمان	3.57	%71.4	0.80	3.48	%69.6	1.35	3.52	%70.4	0.99	
الاعتمادية	3.56	%71.2	0.73	3.23	%64.6	1.01	3.38	%67.6	0.90	
جودة خدمات	3.54	%70.8	0.70	3.36	%67.2	0.86	3.44	%68.8	0.79	

### 16. نتائج تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على "يوجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات" ومن خلال نتائج الجدول (6) يوضح وجود علاقة ايجابية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (0.540 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05). وهذا النتيجة تجيب على الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على (علاقة ارتباط عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات)

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى مجموعة من الأسباب التي يقف في مقدمتها ما اشارت اليه الادبيات المتنوعة من وجود علاقة ايجابية لممارسات التخطيط الاستراتيجي في رفع الأداء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة من قبل منظمات الاعمال بشتى اشكالها، ومن جانب اخر فان تطبيق مفاهيم التخطيط الاستراتيجي في اطار بيئة اعمال الجامعات يسهم في إيضاح كافة الجوانب المتعلقة بطبيعة بيئة العمل الداخلية والخارجية سواء من حيث نقاط القوة او الضعف او الفرص والتهديدات التي تواجه الجامعات في ظل حالة المنافسة الشديدة في اطار القطاع التعليمي، وبالتالي فان الاعتماد على تقنيات التحليل الاستراتيجي كاحد جوانب التخطيط الاستراتيجي تسهم في إيضاح هذه الجوانب وبالتالي بلورة الخطط التنفيذية من قبل الجامعات لتلافي التهديدات وتعزيز نقاط قوتها ومعالجة أوجه القصور المرتبطة بتقديم خدماتها، كما وان الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي في وقائع الممارسة يسهم في تعزيز الاعتمادية على خدمات تلك الجامعات كون التخطيط الاستراتيجي احد اهم الأدوات لتعزيز العمل مع اطراف العلاقة المجتمعية وهو ما يعزز من اعتمادية هذه الأطراف على تلك الجامعات كونها طرفا هاما في تقديم الخدمات لهم عبر اشراكهم في تخطيط تلك الخدمات وطبيعتها، فجميع هذه الأسباب تفسر طبيعة هذه العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المقدمة من قبل الجامعات.

الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )"

ومن خلال نتائج الجدول (6) يوضح وجود أثر إيجابي لتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث بلغ معامل الانحدار (0.457) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى جودة خدمات الجامعات بمقدار (0.457) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، بينما بلغ معامل التحديد (28.2%) والتي تفسر التباين الحاصل في جودة خدمات الجامعات (أي ان تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي تفسر ما نسبته (28.2%) من التغير الحاصل في جودة خدمات الجامعات والباقي يرجع الي عوامل أخرى ومنها الخطأ العشوائي).

جدول (6): أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات

لقياس فرضية الأثر تم استخدام الانحدار الخطي البسيط					
معنوية النموذج عند مستوى 0.05			معامل	معامل	المتغيرات المستقلة
النتيجة	مستوى	F	التحديد	الانحدار	طريقة التقدير

## أثر تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجي على جودة خدمات الجامعات دراسة

مقارنة.....د/ وائل محمد ثابت

	الدلالة (Sig.)		المعدل (R <sup>2</sup> ) %	(Sig.)	(B)	
معنوي	0.000	30.093	0.282 (%28.2)	0.000	**1.914	الحد الثابت (a)
				0.000	**0.457	التخطيط الاستراتيجي
0.000	**0.540	معامل الارتباط لقياس العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة خدمات الجامعات				
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01)، * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.05)						

### النتائج:

- يؤثر التخطيط الاستراتيجي بشكل واضح على جودة الخدمات المقدمة من الجامعات محل الدراسة.
- هناك درجة موافقة مرتفعة على تطبيق التخطيط الاستراتيجي بشكل عام.
- هناك درجة موافقة مرتفعة حول جودة الخدمة المقدمة في كلا الجامعتين

من خلال العرض السابق يتضح للباحث وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لممارسة التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة الخدمات المقدمة من قبل الجامعات المستهدفة، ويعزو الباحث وجود مثل هذه الأثر الى مجموعة متنوع من الأسباب التي يقف في مقدمتها قدرة هذه الوسيلة على تحديد وتشخيص الظروف الراهنة التي تعمل بها الجامعات وتحديد المسار المستقبلي الذي يتوجب على الجامعات سلوكه لتحقيق غايتها في تقديم خدمة بمواصفات تلبي حاجة اطراف العلاقة، كما ان تقنية التخطيط الاستراتيجي تعتبر اتجاها علميا منظما يسهم في بلورة الخطط التنفيذية الواقعية التي تراعي معالجة أوجه الخلل والقصور في طبيعة الخدمات المقدمة والتي يعكسها التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية لهذه الجامعات كما ان الاعتماد على تحليل البيئة التنافسية وتشخيص مستويات جودة الخدمات المقدمة من قبل المنافسين في اطار التحليل الاستراتيجي يسهم في تعزيز اعمق لفهم مستوى التنافسية للخدمات المقدمة من قبل الجامعات محل الدراسة ويشكل أساسا ومنطلقا لتعزيز مكانم الضعف لتعزيز السبق التنافسي في اطار بيئة العمل الراهنة وهو ما يسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة تلك الخدمات، وأخيرا فان أدوات التخطيط الاستراتيجي تشكل أساسا لوضع كافة الافتراضات والسيناريوهات المتوقعة التي قد تؤثر على طبيعة الخدمات المقدمة من قبل تلك الجامعات وهو ما يشكل أساسا للاستعداد الاستراتيجي لكافة الاحتمالات التي قد تؤثر على مستويات تلك الخدمة والتأقلم معها بما لا يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة من قبل تلك الجامعات، فجميع هذه الأسباب تفسر الأثر الإيجابي للتخطيط الاستراتيجي في تعزيز جودة الخدمات المقدمة من قبل الجامعات.

### 17. النتائج والتوصيات:

#### 17.1. النتائج:



أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفع لممارسة التخطيط الاستراتيجي بجامعة غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور 70.6%، بينما اتسمت الممارسة لهذا الاتجاه بالدرجة المتوسطة بجامعة ابي بكر بلقايد بالجزائر، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور 63.6%

اشارت نتائج الدراسة الى وجود درجة مرتفعة لجودة الخدمة المقدمة من قبل جامعة غزة وبوزن نسبي بلغ 70.8% بينما اتسمت هذه الدرجة بالمتوسطة بجامعة ابي بكر بلقايد ونسبة 67.2%.

أظهرت نتائج الدراسة وجود وجود علاقة ارتباط ايجابية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (0.540) بمستوى دلالة 0.000 أقل من (0.05) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة خدمات الجامعات عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث بلغ معامل الانحدار (0.457) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى جودة خدمات الجامعات بمقدار (0.457) درجة

17.2. التوصيات:

- هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في كلا الجامعتين.
  - هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بجودة الخدمة المقدمة في كلا الجامعتين.
  - جودة الخدمة بحاجة لمزيد من الاهتمام والتطوير في كافة الابعاد الخمس (الاستجابة، الملموسية، التعاطف، الضمان، الاعتمادية) لكلا الجامعتين.
- قائمة المراجع

- (1) diane, s. (2008). *Strategic Planning Process: Steps in Developing Strategic Plans*, Harvard Family Research Project. harvard university.
- (2) goetch d, l. d. (2003). *Quality Management: Introduction to total quality Management for production, processing and services*. new jersy prentice.
- (3) harry, c. (1985). *Strategic Planning in Education: A Guide for Policymaker*. virginia: national association of state boards of education.
- (4) kathama, k. (2012). *Streategic planning practices and performance of state corporations in kenya*.
- (5) zeithaml, v. p. (1990). *Quality Service: balancing customer perceptions and expectations*. new york: free press.
- (6) إبراهيم, س. م. (2013). مستوى جودة الخدمات الجامعية كما يدركها طلبة جامعة الأقصى بغزة طبقا لمقياس جودة الخدمة. *مجلة جامعة الأقصى، المجلد السابع عشر*.

أثر تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجي على جودة خدمات الجامعات دراسة  
مقارنة.....د/ وائل محمد ثابت

- (7) الجراي، ع. ب. (2016). أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جودة الخدمات المصرفية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في السودان. جامعة نجران.
- (8) الغزالي، م. خ. (2017). العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة: دراسة تطبيقية على جودة خدمة المياه، مصلحة مياه بلدية الساحل -محافظات غزة. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- (9) المصري، ح. (2017). أثر تطبيق معايير التميز للتعليم التقني على جودة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني. الإستدامة والبيئة الإبداعية في قطاع غزة.
- (10) حمزة، ب. (2020). ديسمبر. (التخطيط الاستراتيجي ودوره في إنجاح إدارة المنشآت الرياضية. مجلة رصين للدراسات والأنشطة الرياضية وعلوم الحركة، المجلد 01، العدد 1.
- (11) عودة، م. أ. (2016). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية-كليات التجارة في قطاع غزة. جامعة الأزهر: عمادة الدراسات العليا -كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- (12) محارمة، ت. (2021). سبتمبر. (تأثير التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات في منظمة حكومية بدولة قطر. مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد 9، العدد 2.
- (13) مهدي، ع. (2021). يوليو. (التخطيط الاستراتيجي لإدارة الامن والسلامة المدرسية بالمؤسسات التعليمية المصرية. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد 35.

## دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية – دراسة حالة جامعة

أبو بكر بلقايد تلمسان؛

## The role of scientific research in sustainable development in Algerian universities - a case study of the University of Abou Bakr Belkaid of Tlemcen;



سليمان سلامة الديب\* حازم أحمد فروانة

جامعة فلسطين (فلسطين) جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر)

soliman.aldeeb@gmail.com atiaf\_1998@hotmail.com

تاريخ النشر: 22/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 17/04/2022

تاريخ الإستملا: 21/03/2022



### ملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، ودراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، واعتمدت على المقابلات شبه المنظمة، والملاحظة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة الجزائرية في مجال البحث العلمي، إلا أنها تعاني من عدة معوقات تحول دون إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي منها: غياب وجود آليات حقيقية لتطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع. ضعف الروابط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، هجرة الكفاءات من الباحثين إلى الخارج، وعدم العودة إلى الجزائر، وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها: أهمية الاستفادة من البحوث التطبيقية ونتائجها في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع، خاصة البحوث التي لها علاقة بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التنمية المستدامة، الجامعات الجزائرية

### Abstract:

The study aimed to show the role of scientific research in achieving sustainable development in Algerian universities, and to study the case of Abou Bakr Belkaid University - Tlemcen. The study relied on the qualitative approach, and relied on semi-

structured interviews, and observation in data collection. The Algerian University makes efforts in the field of scientific research, but it suffers from several obstacles that prevent its contribution to achieving sustainable development, including: the absence of real mechanisms for applying research results on the ground. Weak links between universities and the productive sectors, the migration of qualified researchers abroad, and the lack of return to Algeria, The study made some recommendations, including: the importance of benefiting from applied research and its results in finding appropriate solutions to community problems, especially research related to sustainable development.

**Keywords:** Scientific Research, Sustainable Development, Algerian Universities.

## مقدمة

يحتل البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقفاً مركزياً في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حالياً، حيث تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي في البحث في مشكلات الحياة ومعالجتها والتصدي لحلها، وذلك استجابة لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية والتحديات التي تواجه المجتمعات، ويعد البحث العلمي من أهم الوسائل المتاحة في تفعيل حراك التنمية في المجتمع، وبشكل خاص تفعيل التنمية المستدامة.

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة. أي أنها رؤية جديدة للمستقبل وطريقة جديدة للنظر إلى الواقع.

ونظراً لأن التميز في البحث العلمي من أهم متطلبات تحقيق جودة العملية التعليمية، فلم يعد البحث العلمي مجرد تراكمات معرفية بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرته على حل العديد من المشاكل الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وغيرها وفق أسس علمية صحيحة، وتسعى الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات إلى تحقيق أدوارها في التنمية المستدامة، وبالتالي تسلط هذه الدراسة الضوء على دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، بالتطبيق على جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

## • مشكلة الدراسة:

يعد البحث العلمي من أهم وسائل التطور وازدهار الدول، ولا بد من اهتمام الجامعات به من خلال توفير البنية التحتية والبيئية المناسبة لاستقطاب العقول والكفاءات، وإعطائها المجال للابتكار والإبداع، وهذا بدوره يؤدي إلى استدامة التنمية والتطوير والرقى، وتعد جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان من الجامعات الرائدة في الجزائر، وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً وتطوراً في الأداء وإقبال الطلبة عليها خاصة من طلبة الدراسات العليا في كافة التخصصات، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في جامعة أبو بكر بلقايد ؟

- ما مستوى البحث العلمي في جامعة أبو بكر بلقايد ؟
- هل تسعى جامعة أبو بكر بلقايد إلى تحقيق وتطبيق التنمية المستدامة؟
- هل فعالية البحث العلمي في الجامعة لها علاقة بالتنمية المستدامة؟
- ما الفائدة والمردود العائد للجامعة من خلال الأبحاث العلمية؟
- هل هناك تحديات تحول دون إنجاز الأبحاث العلمية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة؟
- ما هي طرق وآليات تفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟

#### • أهداف الدراسة:

- التعرف إلى مستوى البحث العلمي في جامعة أبو بكر بلقايد.
- بيان معوقات البحث العلمي في جامعة أبو بكر بلقايد.
- إظهار الدور الذي يقوم به البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تقديم مقترحات تساعد في تفعيل دور البحث العلمي في تحقق التنمية المستدامة.

#### • أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناوله، وهو البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة، وفي التأكيد أن كل منهما مكمل للآخر، كما تنبع أهميتها في تركيزها بالدراسة على جامعة أبو بكر بلقايد، وهي من الجامعات الرائدة في الجزائر، وشهدت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة.

### 1. الإطار النظري

#### 1.1 البحث العلمي

#### • مفهوم البحث العلمي

يعرف البحث العلمي بأنه: "استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي"، كما يمكن تعريفه بأنها: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"، فالبحث العلمي هو بمثابة الوسيلة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللقروض، والبحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالطواهر" (شليبي محمد، 2002)

كما يعرف البحث العلمي أيضاً أنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "مشكلة الدراسة" باتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث" (العياشي، زرزار، وبوعطيط، سفيان، 2012)

#### • أهمية البحث العلمي

- يعد البحث العلمي الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور، بحيث أدركت معظم الدول ذلك، وأولته الكثير من الاهتمام بتوفير متطلباته المادية والمعنوية، ويمكن تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية (غانم، محمد، 2000)
- إضافة المعلومات الجديدة، ويساعد على إجراء التعديلات للمعلومات السابقة بهدف الاستمرار في التطور.
- تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه، وعن الظواهر المختلفة.
- التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، وحتى ثقافية أو بيئية وغير ذلك.
- يفيد البحث العلمي في تقصي الحقائق للتغلب على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة، أو معرفة الأماكن الأثرية، أو الشخصيات التاريخية، أو في التفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار، وفي حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والسياسية وغيرها.
- تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى نظريات مفسرة لها وبالتالي البحث عن كيفية تقادي الأضرار الناتجة عنها.
- يساهم في الحد من الفقر والبطالة ويحقق تنمية اقتصادية وبشرية.
- يعمل على تحقيق تنمية تعليمية مستدامة للأجيال القادمة ونقل المعرفة والعلم لهم.
- تنمية الأفراد وتطوير أفكارهم المعرفية والمساهمة في التطور التكنولوجي.
- يساهم في العملية التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع عملي يحقق سعادتها ورفاهيتها، فهو يعمل على إحياء المواضيع والأفكار القديمة وتحقيقها عملياً، وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة.

#### • واقع البحث العلمي في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول، بعد نيلها الاستقلال على الاهتمام بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، بما أن البحث العلمي هو أحد الوظائف الأساسية للتعليم العالي، فقد عملت الدولة على تطويره سواء من ناحية الاهتمام بالجانب التمويلي والجانب البشري وكذا من جانب الإصلاحات التشريعية والقوانين التي ساهمت في تطويره، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر من 1962 حتى يومنا هذا.

جدول 1: مراحل تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
كتابة الدولة للبحث	1991	الوزارة الأولى	1992
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي	إلى يومنا هذا

• الإطار القانوني والتشريعي للبحث العلمي في الجامعات الجزائرية:

انطلاقاً من إدراك الجامعات الجزائرية لأهمية تنظيم ودعم البحث العلمي في مسارات التنمية، وبالتالي سعت إلى ترفيقته ودعمه، بتوفير الوسائل التي يحتاجها ليكون في مستوى تلبية متطلبات المجتمع، ويعتبر القانون 8-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 تطور ملحوظ في تنظيم البحث العلمي في الجزائر حيث حدد ما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ، مؤرخة في 24 أوت 1998).

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
  - تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
  - تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
  - رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.
  - دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
  - تثمين المنشآت المؤسسية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- وقد حاولت الجامعة الجزائرية من خلال هذا البرنامج الخماسي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبحث والتنمية بمفهومها الواسع، وتحديد الهيئات التي تأخذ على عاتقها تنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه، فيعتبر المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق تطبيقها، وتقييم تنفيذها، دعم هذا التوجه بالقانون



رقم 05-99 المؤرخ في أبريل 1999 الذي تتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وفق المادة 03 من هذا القانون فإن التعديل جاء لمعالجة النقائص والدفع بتطوير البحث العلمي في الجزائر. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مؤرخة في 7 أبريل 1999).

وركز البرنامج الخماسي 2008-2012 على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تصنيفها في إطار الأهداف العلمية الكبرى للبرنامج، وضرورة التصدي للأخطار والوقاية منها، وذلك بإدماج النتائج العلمية في كل الميادين التي من شأنها التقليل من هذه المخاطر الطبيعية، كما اهتم بالطاقات المتجددة والتحكم في طرائق التبديل والتحويل وتحديثها وتخزين هذه الطاقات، لهذا تم إنشاء مركز للبحث والتكوين والتطبيقات حول الطاقات المتجددة، وإنشاء محطة توليد الطاقة الحرارية، ومعهد إيفريقي في الجزائر، وسعيًا للارتقاء بجودة البحوث العلمية في الجزائر وجعلها أكثر مرونة وحيوية طورت الجامعة الجزائرية من برامجها البحثية من خلال وضع تنظيم جديد لمشاريع اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي، يعمل على (هارون، أسماء، 2020)

- إشراك طلبة الدكتوراه في مشاريع البحث الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي.
- 6000 مشروع قيد الإنجاز.
- مشاريع اللجنة المشتركة للتقييم والاستشراف (CMFP).
- برنامج HUBERT GURIER PHC-TASSILI مدة ثلاث سنوات ويشمل فرق بحث مشتركة جزائرية – فرنسية تضم 87 مشروع قيد الإنجاز.

## 1.2 التنمية المستدامة

### • تعريف التنمية المستدامة

تُعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص أو تكامل النظم الاجتماعية الداعمة للحياة، والنظم الأيكولوجية، والنظم الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والقدرات المؤسسية" (الكردي، أحمد، 2010)

وتعرف أيضاً بأنها: "تلك التنمية التي تفي بمتطلبات الأجيال الحالية دون إلحاق أي ضرر يقلل من كفاءة أو قدرة البيئة على تلبية احتياجات الأجيال المقبلة" (عبد العزيز هناء وشديد عزة، 2019)

وتعرف أيضاً بأنها: "نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة" (راضي، زهور، ومحمد، جاسم، 2020)

### • أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بال ضبط والترشيد للموارد، وهذه الأبعاد هي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، وذلك كما يلي:

### 1- البعد الاقتصادي:

يتضمن البعد الاقتصادي الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على المحيط الذي يعمل ويستهلك منتجاته لكامل دورة حياة المنتج، وتسعى العديد من السياسات الاقتصادية عادة لتعزيز الدخل والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة واستهلاك السلع والخدمات واستقرار الأسعار.(إسماعيل، معتصم، 2015)

### 2- البعد الاجتماعي:

والذي يتمثل في حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة ويمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخدمات البيئية والاجتماعية كي يستثمرها بما يخدم حاجاته الأساسية فضلاً عن احتياجاته المكتملة لرفع مستوى المعيشة دون تقليل فرص الأجيال القادمة، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري من حيث تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني باعتبار أن النمو السريع وغير المستقر يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وبذلك قدرة الحكومات على توفير الخدمات، وهذا يتناسب عكسياً مع معدلات الرفاهية الاجتماعية (العداري عدنان، 2016)

### 3- البعد البيئي:

أدى إدخال البعد البيئي في مجال التنمية إلى تغيير مفهومه من مجرد الزيادة في استغلال الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتوازنة أو التنمية المستدامة، بحيث تحرص التنمية المستدامة على ألا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوّثها الأجيال الحالية، وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتوازنة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي. (الطاني محمد، 2006)

### 1.3 دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة:

تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال(عزي الاخضر الابراهيمي، 2019)

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة.
- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- طرح التكوين في برامج الماجستير والدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- إجراء أبحاث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل اثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- انجاز بحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.

- انجاز البحوث التي تقدم حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.
- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

## 2. منهجية البحوث تحليل نتائج المقابلات الشخصية

### 1.4 المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي باستخدام المقابلات شبه المنظمة. وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال الدراسات السابقة والدوريات، بالإضافة إلى المقابلات مع رؤساء الأقسام والعمداء، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

وقد كان المجتمع المستهدف في هذه الدراسة خبراء في مجال البحث العلمي، واقتصاد المعرفة، في جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، وقد تم اختيار المشاركين بأخذ عينات عمدية، أي أنه تم اختيارهم لأنهم يعتبرون مصادر معلومات جيدة للدراسة، ولديهم منظور دقيق وفريد حول موضوع الدراسة، وتكون حجم عينة الدراسة من خمسة خبراء ومن المفترض أن يكون حجم العينة هذا كافياً لتحقيق الأهداف.

وقد تكونت أسئلة المقابلة من تسعة أسئلة مفتوحة، للحصول على أكثر المعلومات دقة، وقد تم جمع البيانات من خلال طريقة المقابلات شبه المنظمة، والتي كانت وجهاً لوجه، وقد تم الاتصال بكل شخص تمت مقابلته لترتيب موعد المقابلة. وقد أجرى الباحث بنفسه المقابلات المعمقة مع المشاركين، حيث استمرت المقابلة 40 دقيقة كحد أقصى، واستخدمت العشر دقائق الأولى لشرح أهداف المقابلة، وتوضيح الأسئلة، وكان هذا ضرورياً لتعزيز فهم الخبراء للأسئلة، وقد تم تسجيل هذه المقابلات. وفي النهاية تم ترميز جميع البيانات التي تم جمعها في وقت لاحق، بالإضافة إلى الملاحظات التي تم تدوينها خلال المقابلة، ومن ثم تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها بشكل موضوعي، وقد تم استخدام طريقة تحليل المحتوى للمقابلات وتحليلها وأخيراً الخروج بالنتائج.

### 2.2 تحليل البيانات

يعرض هذا القسم التحليلات الإجمالية للبيانات النوعية التي تم جمعها من المقابلات، للتعرف على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، وينقسم هذا القسم إلى قسمين فرعيين، الأول يركز على البيانات الخاصة بالمشاركين بالمقابلات، أما القسم الفرعي الثاني فيتناول البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات.

#### - نبذة عن الخبراء

يوضح الجدول التالي الخبراء الذين تمت مقابلتهم، حيث يقدم الجدول معلومات عن المسمى الوظيفي لهم، والعمر، وسنوات الخبرة، وقد تم تسمية المشاركين الخمسة باسم الخبير 1 (خ1)، الخبير 2 (خ2)، والخبير 3 (خ3) ... والخبير 5 (خ5).

جدول 2: نبذة عن الخبراء

الخبير	المنصب/ الوظيفة	العمر	سنوات الخبرة
1خ	عميد البحث العلمي والدراسات العليا	54	24
2خ	رئيس قسم	48	14
3خ	أستاذ مشارك	51	24
4خ	رئيس قسم	47	15
5خ	عميد كلية	53	19

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الخبراء لديهم خلفية متنوعة، وإطلاع كبير على واقع البحث العلمي في الجامعة، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فهم مصدر جيد للمعلومات المطلوبة، كما أنه بالنظر إلى العمر وسنوات الخبرة يلاحظ أن جميعهم من ذوي الخبرات الكبيرة، والأعمار المتقدمة، والذي من شأنه أن يساهم في الحصول على المعلومات الدقيقة كونها صادرة من ذوي الخبرات والمعرفة الكبيرة.

• الموضوعات الرئيسية وأسئلة المقابلة

بعد تحليل نصوص المقابلات بشكل موضوعي، تم تصنيف الأسئلة إلى ثلاثة مواضيع، وهي معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، آليات تفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية، كما هي في الجدول التالي.

جدول 3: المواضيع الرئيسية وأسئلة المقابلة

المواضيع الرئيسية	أسئلة المقابلة
الموضوع الأول: معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية	ما هي التحديات المالية تواجه جودة البحث العلمي؟ ما هي التحديات القانونية التي تواجه البحث العلمي؟ هل توجد مشكلات اجتماعية تحد من البحث العلمي في الجامعة؟
الموضوع الثاني: دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة	ما دور البحث العلمي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟

ما دور البحث العلمي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟	
ما دور البحث العلمي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟	
ما الإجراءات المطلوبة قانونياً لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟	الموضوع الثالث: آليات تفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة
ما الإجراءات المالية المطلوبة لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟	
ما آليات الاستفادة من المراكز والمخابر الخارجية في تفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟	

### 3.2 نتائج وتحليل البيانات

هذا القسم يقدم نتائج المقابلات مع الخبراء وتحليلها. وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مواضيع رئيسية بما يتوافق مع أهداف الدراسة.

#### • معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية

أشار الخبراء إلى عدد من المعوقات والتحديات التي تحد من جودة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية بشكل عام، وجامعة أبي بكر بلقايد بشكل خاص، وقد أشار الخبير (خ1) إلى أنه بالرغم من وجود القوانين التي تدعم البحث العلمي في الجزائر إلا أن مشاكله لم تكن يوماً في وضع النصوص والقوانين، لكن في تطبيقها، حيث اتبعت الدولة في السنوات الأخيرة السياسات التي تهدف إلى تدعيم هذا القطاع، وذلك بتمكين الباحثين من الانتظام والانخراط في مراكز البحث والمشاريع، إلا أن طريقة إدارتها لهذه المشاريع كانت بعيدة عن الفعالية المطلوبة.

وأشار الخبير (خ2) إلى أن الجامعة الجزائرية ما زالت بعيدة بعد من التواصل مع مجتمعها، الذي لا يدرك أهمية هذه البحوث في تحقيق التنمية المستدامة والتي تحقق له التقدم.

وأشار الخبير (خ3) إلى أنه على الرغم من أن الجامعات الجزائرية تخصص ميزانية خاصة للبحث العلمي إلا أن البحث العلمي ما زال يعاني من الفجوة الكبيرة بين من يقوم به ومن يستهلكه، فبقيت هذه البحوث مجرد نتائج وتوصيات نظرية، ولم تطبق على أرض الواقع.

وأضاف الخبير (خ4) أن هجرة الكفاءات من الوطن العربي إلى الخارج وحرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها، هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدماً نتيجة هجرة العقول منها، وأضاف إلى أنه أكثر

من نصف الطلاب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم وفقاً للإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية، ويقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ عام 1990 بأكثر من 40000.

أما الخبير (خ5) فأضاف عدد من المعوقات، والتي منها: غياب المحيط المناسب للبحث العلمي، وعلى الرغم من الزيادة في أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها فيا لعالم، كما أن هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي عدم توفر وسائل البحث المناسبة، وغياب استراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة. كما أن هناك ندرة في تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي بسبب العجز المالي، واستحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.

#### دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

للبحث العلمي دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، يقول الخبير (خ1) إن الوظيفة الأساسية للجامعة هي خدمة المجتمع، من خلال رفع القدرات المهنية للطلبة، وعلى البحوث العلمية تقديم الحلول لمشاكل المجتمع، وفي واقع الجامعات الجزائرية فإن البحوث العلمية لا تقوم بدورها الكافي في تحقيق التنمية المستدامة".

وأضاف الخبير (خ2) إلى أن البحوث العلمية يمكنها أن تتحول من قدرات معرفية وعلمية إلى نواتج عملية، وتساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد الحلول المبتكرة للمشكلات التي تواجه الدولة، إلا أنها بحاجة إلى تفعيل من خلال عقود الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الخارجية التي تقدم الدعم المالي والمادي والفني والتقني لهذه البحوث.

وأشار كل من الخبير (خ3، خ4، خ5) إلى أن الجامعات الجزائرية حاولت تفعيل دور البحوث العلمية للمساهمة في حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنه لا يمكن الحديث عن هذا الدور في ظل غياب بيئة ملائمة وبشروط أساسية حيث أن هناك غياب البرمجية التي تستلزم تحديد دقيق لأهداف البحوث والتي تتطلب التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي ظل غياب التقييم الفعلي لنظام البحوث العلمية التي يضمن نجاح النظام الوطني، كما أن هناك مشكلة تهمين نتائج البحوث العلمية الذي يسمح بالتوصل إلى منتجات وطرق جديدة ذات قيمة مضافة تستخدمها المؤسسات الاقتصادية بهدف التطوير وتحقيق الميزة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

#### • آليات تفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

أشار الخبراء إلى أن هناك بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي، لضمان تحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

وجود سياسة علمية تهدف لتفعيل البحث العلمي، وذلك يكون ذلك بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتهي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي، وتعمل على توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى، وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.

كما أشار الخبراء إلى ضرورة توفير التمويل اللازم للبحث العلمي، بتخصيص أموال كافية لتجسيد الإنجازات البحثية والتطويرية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار، وأهمية زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، وبالتالي على الجامعات الجزائرية توفير جميع المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع. ومن المقترحات أيضاً: تحقيق الشراكة الفاعلة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، وتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات لاستخدامها في أغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة.

كما أن الجامعة بحاجة إلى إتاحة المناخ المناسب للباحثين للتخفيف من حدة هجرة الكفاءات، وتوفير الحرية الفكرية، والاستفادة من الكفاءات الجزائرية في الخارج لتطوير البحث العلمي داخل الجزائر.

#### خاتمة

للبحث العلمي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة الجزائرية في مجال البحث العلمي، إلا أنها تعاني من عدة معوقات تحول دون إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي منها: غياب وجود آليات حقيقية لتطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع. ضعف الروابط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، هجرة الكفاءات من الباحثين إلى الخارج، وعدم العودة إلى الجزائر. وفيما يخص تفعيل دور البحوث العلمية للمساهمة في حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإنه لا يمكن الحديث عن هذا الدور في ظل غياب بيئة ملائمة وبشروط أساسية حيث أن هناك غياب البرمجية التي تستلزم تحديد دقيق لأهداف البحوث والتي تتطلب التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي ظل غياب التقييم الفعلي لنظام البحوث العلمية التي يضمن نجاح النظام الوطني.

#### التوصيات:

- تنمية مهارات جمع المعلومات والاستكشاف والتحليل والاستدلال وحل المشكلات.
- أهمية الاستفادة من البحوث التطبيقية ونتائجها في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع، خاصة البحوث التي لها علاقة بالتنمية المستدامة.
- ضرورة تقديم الدعم والتحفيز للباحثين للمشاركة في الملتقيات الدولية، والتبادل المعرفي مع الخبرات الخارجية.
- تشجيع نشر البحوث العلمية في المجالات العالمية والمصنفة.



– التخفيف من هجرة الكفاءات بتهيئة الجو المناسب داخل الجامعات، وتوفير الإمكانيات المادية والمعنوية، ومحاولة الاستفادة من الخبرات الجزائرية في الخارج.

#### قائمة المراجع:

1. إسماعيل، معتصم". (2015). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سوريا نموذجا"، جامعة دمشق، سوريا: رسالة دكتوراه..
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، ( مؤرخة في 7 أفريل 1999).
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ( مؤرخة في 24 أوت 1998).
4. راضي، زهور، ومحمد، جاسم، (2020)، "توظيف أبعاد التنمية المستدامة في إعادة تدوير النفايات لتنمية الوعي البيئي." مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع. (58)
5. شلبي محمد. (2002). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات، الأدوات"، الجزائر: دار هومة.
6. الطاني محمد". (2006). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، المملكة العربية السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي.
7. عبد العزيز هناء وشديد عزة. (2019). برنامج مقترح في التنمية المستدامة قائم على الرحلات المعرفية (الويب كويست) لتنمية التحصيل المعرفي والمسؤولية البيئية لدى الطلاب معلمي العلوم بالتعليم الأساسي بكلية التربية"، المجلة المصرية للتربية العلمية. 197-120, (97)
8. العذاري عدنان. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية". عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
9. عزي الاخضر الابراهيمي. (2019). تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة – إشارة إلى الحالة الجزائرية :. "مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات- العام السابع-
10. العياشي، زرار، وبوعطيط، سفيان". (2012). الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية." مجلة المستقبل العربي (العدد. 112, (396)
11. غانم، محمد. (2000). منهجية البحث العلمي. القاهرة: مطبعة الاطلس.
12. الكردي، أحمد. (2010). الاسلام والتنمية. المجلة العربية. 71, (104)
13. هارون، أسماء. (2020). "التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة- مقارنة سوسيولوجية لواقع وأفاق التعليم الجامعي في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لامين دباغين، سطيف 2، الجزائر.

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح  
دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة – فلسطين

**"The Range of Effects of Accounting Information on Financial  
statements using Earning Management Method"**

**Applied and analytical study of the external auditor's point of view in  
Gaza strip, Palestine.**



أ. هاني فرحان سلامة الزايغ

محاضر بقسم المحاسبة

الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية - غزة

[hzayegh@ucas.edu.ps](mailto:hzayegh@ucas.edu.ps)

تاريخ النشر: 22/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/17

تاريخ الإستملا: 2022/03/25

\*\*\*\*\*

#### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم عمل استبانة مكونة من ثلاث أجزاء اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة وزعت على مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين في قطاع غزة وعددها (85) استبانة وبلغت الردود (72) وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها 84.72% كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في التحليل والمعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الخصوص، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة تؤدي إلى كسب ثقة الجمهور في هذه المهنة، الأمر الذي يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وأن التلاعب في أرصدة الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة يؤدي إلى تخفيض قيمة الديون المشكوك فيها، وأن وجود لجنة تدقيق غير مستقلة يؤدي إلى زيادة ممارسة طريقة إدارة الأرباح عن طريق المحاسب المتمرس.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: المحافظة دائماً على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تؤدي إلى كسب ثقة الجمهور في هذه المهنة الأمر الذي سيساهم بالحد من ممارسة إدارة الأرباح، وعلى جمعيات المحاسبة والمراجعة

# مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

إصدار معايير ومبادئ محاسبية جديدة تحد من المرونة المعطاة في السياسات والطرق المحاسبية، وحرية الاختيار بين البدائل التي أدت إلى ممارسة طريقة إدارة الأرباح.  
الكلمات الدالة: المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، إدارة الأرباح، مدققي الحسابات، قطاع غزة، فلسطين.

## The Abstract

This Study aims to identify the range of effects of the accounting information on the financial statements using earning management. To achieve the objectives of this study a questionnaire has been designed, consisted from (3) three parts, depended on theoretical framework and previous studies, distributed to external auditors in Gaza strip, they were (85) questionnaires, the returned questionnaires were (72), which represents (84.72%), The researcher used the statistical program "SPSS" in analyzation and statistical treatment in this respect. **The study have introduced a set of results:** the first was that the ethics of accounting and auditing profession will lead to obtain the trust in this profession, which participates to narrow the practicing the earning management. And that the manipulation on in the debit balances of debtors through not discovering the obstructed debits will lead to reduce the value of doubtful debts. Finally, the study showed that the existence of audit committee is not independent this will lead to the increase of practicing earning management by the experienced accountant.

**The study has also introduced a set of recommendations, and they were as followed:** The necessity always to maintain the ethics of accounting and auditing profession in order to obtain the trust in this profession, which participates to narrow the practicing the earning management. Also, Accounting and Auditing Associations should issue new accounting standards and principles that limit the flexibility of accounting policies and methods and the choice between alternatives that have led to the practice of profit management.

**Keywords:** Accounting Information, Financial Statements, Balance Sheet, Income Statement, Cash Flows Statement, Earning Management, External Auditor, Gaza Strip, Palestine.

## المقدمة:

يُعد التلاعب في البيانات المالية على الرغم من عدم اخلاقياته فناً من فنون التضليل، وقد يصعب أحياناً اكتشاف هذا التضليل وخصوصاً في ظل وجود محاسب متمرس ولملم بهذا الفن غير الأخلاقي، ولقد اصطلح مهنيّاً على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب في البيانات المالية بالعديد من المسميات وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة، فمنها على سبيل المثال مصطلح إدارة الأرباح (Earning Management)، لتلطيف الدخل (Smoothing Income)، (chen, 2013, pp. 09-108)، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة (Creative Accounting) وأياً كانت هذه المسميات فجميعها يستغل الثغرات الموجودة في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية

بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية مُعديها ومدققها كما هو العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهيار الشركات، يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة وما دور مدققي الحسابات (الله، 2011)، وتلجأ الشركات إلى استخدام أساليب إدارة الأرباح لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها إحداث تحسين غير حقيقي في ربحية الشركات أو في مركزها المالي بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة، العمل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافآت المدراء أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، التأثير على سمعة الشركة إيجابياً في السوق وذلك بهدف تحسين القيمة المتعلقة بأداء الشركة لجلب المستثمرين الجدد لاستثمار أموالهم في الشركة وغيرها، وفي استخدام ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العاملة في فلسطين بشكل واضح وملموس دفع بمجالس الإدارة والمشرعين والباحثين إلى البحث عن توفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة والتي من أهمها التعرف على دور محلي الائتمان، دور حوكمة الشركة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية. وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تستكمل ما بدأ به الباحثون الآخرون وتحاول توضيح دور مدققي الحسابات والمتمثل في مدى التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية، ومدى تخطيط عملية التدقيق قبل البدء بها ومدى تقييدهم وتطبيقهم للاختبارات والإجراءات في القوائم المالية للحد من ممارسة إدارة الأرباح التي تمارسها إدارة الشركات في القوائم المالية.

إن وجود محاسب متمرس له خبرة طويلة في الحسابات سوف يؤثر على عناصر المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، فمثلاً يستطيع المحاسب -بناءً على رغبة الإدارة- أن يتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال ما يُعرف بالمحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة (Creative Accounting) في مجالات كثيرة ومنها: المخصصات، الاحتياطات، التقديرات المحاسبية، السياسات المحاسبية التي تنتهجها إدارة المنشأة عند إعداد القوائم المالية، بقصد تجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية (rong, 2014, pp. 573-589).

#### مشكلة الدراسة:

أدى انهيار الكثير من الشركات المساهمة العامة الأمريكية وغيرها إلى ضياع بعض أو كل حقوق أصحاب المصالح وفقدان الثقة في المعلومات المنشورة التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات، ونظراً لتلك الظروف السائدة لجأت الكثير من إدارات تلك الشركات إلى تجميل القوائم المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواءً من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي، واستخدمت في ذلك أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة في ذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية المنشورة والتي تؤثر سلباً على صدق وعدالة القوائم المالية، واستناداً لما ذكر أعلاه فإن السؤال الرئيس للمشكلة يتمثل في الآتي:

ما مدى تأثير القوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح؟

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في الميزانية العمومية باستخدام أساليب وطرق إدارة الأرباح؟
2. ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل باستخدام أساليب وطرق إدارة الأرباح؟
3. ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية باستخدام أساليب وطرق إدارة الأرباح؟

### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مدى إدراك مدققي الحسابات لأساليب إدارة الأرباح المستخدمة في القوائم المالية.
2. بيان مدى تقيّد مدققي الحسابات بتطبيق الاختبارات والإجراءات في القوائم المالية للحد من ممارسة أسلوب إدارة الأرباح على تلك القوائم.
3. التعرف على تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي باستخدام طريقة إدارة الأرباح.
4. التعرف على تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل باستخدام طريقة إدارة الأرباح.
5. التعرف على تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية باستخدام طريقة إدارة الأرباح.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

تعتبر القوائم المالية المدققة من قِبل مراجعي الحسابات الخارجيين مهمة لكثير من الأطراف والمستثمرين، والمستخدمين، ومصداقية وشفافية تلك القوائم تعتمد بدرجة كبيرة على العوامل التي تؤثر في إصدار تلك القوائم، كما أن الدراسة تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو ظاهرة التلاعب بالأرباح وإدارتها، والتي تعتبر من إحدى المشكلات التي تواجه مستخدمي القوائم المالية، وترجع أهميتها من حيث تطبيقها على بيئة الأعمال الفلسطينية بالشركات والمنشآت وقطاع المصارف، ضرورة الاهتمام برقابة الجودة على أعمال التدقيق والعوامل المؤثرة فيها، وذلك للرقى بمهنة التدقيق وزيادة الإفصاح والمصداقية في التقارير المالية، كما تكسب هذه الدراسة أهميتها من حيث التوقيت، لأنها تأتي في ظروف تكثُر التساؤلات فيها حول مدى مصداقية وموثوقية القوائم المالية المنشورة، مما يثير الشكوك حول مدى قدرة مدقق الحسابات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وتأثيرها على القوائم المالية المنشورة.

### فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابهته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضية الرئيسية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثر المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية واستخدام طريقة إدارة الأرباح ومن هذه الفرضية انبثقت الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لآراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح"

الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح."

الفرضية الثالثة:

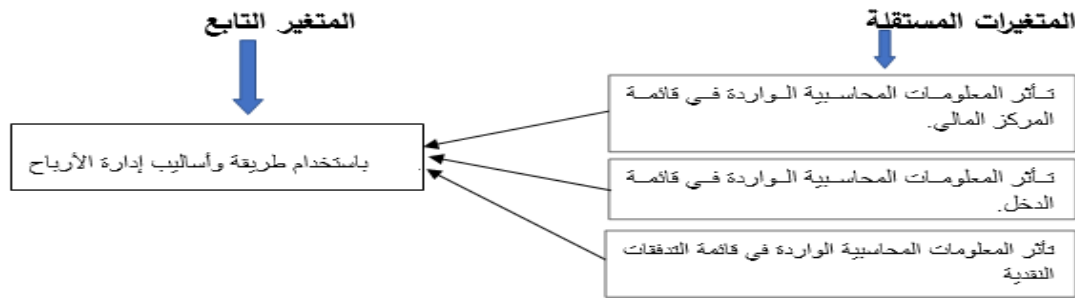
"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح"

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تم استخدام المصادر الثانوية والمكونة من الكتب والمراجع العلمية والأبحاث المنشورة في مجالات علمية محكمة ومتخصصة، أما المصادر الأولية فقد تكونت من الاستلانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS"، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهذا الخصوص.

متغيرات الدراسة:

تتكون من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حسب ما يأتي:



الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

-دراسة (صبيح، 2019) بعنوان: "أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ومعرفة مدى ممارسة تلك الشركات المدرجة لإدارة الأرباح في قوائمها المالية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس إدارة الأرباح كمتغير مستقل باستخدام نموذج جونز المعدل 1995 وقياس الأداء المالي من خلال احتساب المؤشرات المالية المتمثلة بالعوائد السوقية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وذلك عن الفترة من العام (2017-

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

(2010). وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح خلال السنوات محل الدراسة، كذلك أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على كل من العوائد السوقية والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم في حين لم يظهر وجود أثر على العائد على الأصول. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة وضع تشريعات من قبل هيئة بورصة الأوراق المالية للحد من الممارسة السيئة لإدارة الأرباح والعمل على رفع كفاءة البورصة المالية، وتوعية مستخدمي التقارير المالية بأثار الممارسات إدارة الأرباح.

-دراسة (الدنيبات، 2017) بعنوان: "أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان". هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في المتغير التابع (إدارة الأرباح) متمثلاً في المستحقات الاختيارية، وقد قام الباحث باستخدام المنهج القياسي الكمي في تحليل القوائم المالية لقياس الربحية، وأنموذج جونز المعدل الذي يقوم على تقدير الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من (40) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة خلال الفترة بين عامي (2009-2013)، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (سابقة الذكر) في إدارة الأرباح، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) فقد بينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة المديونية، وحجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور هيئة الأوراق المالية في الرقابة على الشركات، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الشركات التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح، لما لذلك من أثر في تضليل مستخدمي القوائم المالية.

-دراسة (محمد، 2016) بعنوان: "أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم ودوافع وأساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على تقويم الأداء المالي، و الدراسة التطبيقية توضح العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات تقويم الأداء المالي المتمثلة في مؤشرات الربحية والنشاط وسعر السهم إلى ربحيته، وتم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية للمصارف خلال الفترة (2009-2013م)، وتشير النتائج إلى أن المصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية مارست إدارة الأرباح بنسبة 80%، وأن ذلك أثر بشكل طردي على تقويم الأداء المالي لها من خلال تأثيره على مؤشرات الربحية والنشاط وسعر السهم إلى ربحيته. وأوصت الدراسة بضرورة أخذ ممارسة إدارة الأرباح في الاعتبار عند وضع المعايير للمحاسبة من جانب مجلس تنظيم المهنة في السودان.

-دراسة (جيهان، 2015) بعنوان: "ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان للأوراق المالية"



## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة أنواع وأساليب وطرق قياس إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح للاستحقاقات وأياً من هذه الأساليب الأكثر ممارسة في بورصتي فلسطين وعمان للأوراق المالية، وطبقت الدراسة على أربع وستين شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان وستٍ وعشرين شركة مدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة ما بين عامي (2006-2011)، واستخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار Binomial، واختبار الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات في بورصتي عمان وفلسطين تمارس أساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، لكنها تمارس أسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات بدرجة أكبر من أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في بورصتي فلسطين وعمان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في البورصتين باستثناء أسلوب التلاعب بالمبيعات في بورصة فلسطين، فتبين وجود علاقة إحصائية.

- دراسة (المباشر، 2014) بعنوان: "علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل وإدارة الأرباح، وتحديد أي هذه العوامل هو الأكثر تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح، ومن ثم الخروج بتوصيات تدفع باتجاه تعزيز جودة التدقيق الداخلي بما يضمن أكبر قدر من الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على أسلوب الحصر الشامل، نظراً لقلّة عدد أفراد مجتمع الدراسة والمكون من (49) شركة، واعتمدت الدراسة على استبانة صممت لخدمة أهدافها، وتم توزيع (49) استبانة على مدراء دوائر ورؤساء أقسام التدقيق الداخلي في جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين أن جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح تتمتع وظيفية التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالجودة. لا يوجد علاقة بين جودة التدقيق الداخلي والحد من إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة. يوجد علاقة عكسية بين حجم قسم التدقيق الداخلي وبين إدارة الأرباح، وهو المتغير الوحيد الذي يؤثر في الحد من إدارة الأرباح، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بترشيد ممارسة أرباحها لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الأطراف المعنية بالشركة، والعمل على تكثيف البحث ودراسة أدوات وعوامل أخرى غير التدقيق الداخلي من داخل الشركة تساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الدراسات الأجنبية:

-دراسة (sochib, 2019) بعنوان: "Influence Of Earnings Management On Stock Prices With Good Corporate Governance As An Intervening Variable" تأثير إدارة الأرباح على أسعار الاسهم في ظل استخدام حوكمة الشركات كمتغير وسيط

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

هدفت الدراسة لتوضيح محاولات فريق الإدارة في تحقيق هدف الربح المحدد في الميزانية في كل فترة لزيادة قيمة الشركة كما هو موضح في سعر السهم، حيث إن الإدارة تدير عملياتها عن طريق ممارسات إدارة الأرباح على كل مستوى من مستويات الإدارة لمتابعة أهداف الربح المدرجة في الميزانية للشركة، فإدارة الأرباح التي هي أداة للحفاظ على الربحية يمكن أن تعطي إشارة إلى أسعار الأسهم في سوق رأس المال، باستخدام تحليل المسار خلال الفترة (2014-2018)، تم إجراء دراسة لتأثير إدارة الأرباح على أسعار الأسهم من خلال حوكمة الشركات الجيدة بواسطة الوكيل المفوض المستقل ولجنة التدقيق كمتغير متداخل في البنوك التجارية الوطنية الخاصة في اندونيسيا. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن إدارة الأرباح ليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، فإن إدارة الأرباح من خلال حوكمة الشركات الجيدة في وكيل المفوضين المستقلين ليس لها تأثير كبير، ولكن تأثيرها كبير على أسعار الأسهم من خلال لجنة التدقيق، أما من خلال المفوضين المستقلين ولجان التدقيق فليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم، وقد أوصت الدراسة بأهمية ممارسة حوكمة الشركات الجيدة التي يقوم بها المفوضون المستقلون ولجان التدقيق حيث يمكنها إنشاء أنظمة إشراف ومراقبة فعالة داخل أي كيان.

### دراسة (saedi, 2018) بعنوان: "Earnings Management And Its Relationship With Stock Returns: An Empirical Study On A Sample Of Qatari Listed Industrial Companies"

إدارة الأرباح وعلاقتها مع عوائد الأسهم. دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية القطرية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والعوائد على الأسهم، من منظور الحقيقة التي تشير أن المحاسبين يمكنهم التغيير في البيانات المالية من خلال ممارسة إدارة الأرباح. فقد بينت الدراسة مدى انتشار هذه الظاهرة من خلال إجرائها على سبع شركات صناعية في سوق قطر على مدار 9 سنوات من سنة (2009-2017) كعينة الدراسة. لتحديد ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات، قامت الدراسة باستخدام the modified Jones model لحساب إجمالي المستحقات والمستحقات التقديرية وغير التقديرية باستخدام البيانات المالية المأخوذة من تلك الشركات واختبار العلاقة بين المتغيرات، قامت الدراسة باستخدام طريقة البيانات المقطعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية القطرية لا تمارس إدارة الأرباح بالمستحقات بشكل عام. ولا يوجد علاقة بين إدارة الأرباح بالمستحقات والعوائد على الأسهم وقد أوصت الدراسة المحاسبين بضرورة الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة كما وأوصت بإمكانية استخدام إدارة الأرباح بطريقة ذكية من قبل المحاسبين وإدارة الشركات لتحسين الدخل والمركز المالي دون انتهاك المبادئ والمعايير المحاسبية.

### دراسة (rodriel, 2018) بعنوان: "Impact Of Real Earnings Management On Financial Performance And Firm Value: Evidence From The Philippines"

تأثير إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المالي والقيمة الثابتة: دليل من الفلبين

هدفت هذه الدراسة لدراسة المنظور الانتهازي لإدارة الأرباح حيث يعتقد أن المديرين يقومون ببعض ممارسات الإدارة المالية باستخدام التدفقات النقدية من العمليات، تكاليف الإنتاج والمصروفات التقديرية كما وتبين هذه الدراسة تأثير إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المالي والقيمة الثابتة للشركات العامة في الفلبين في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ لمدة أربع سنوات

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

(2016-2013). وقد توصلت الدراسة الى أن إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية من العمليات، تكاليف الإنتاج والمصروفات التقديرية ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركة من حيث العائد على حقوق المساهمين ولكن لها تأثير كبير على ربحية الأسهم. وقد وجدت هذه الدراسة أيضاً دليلاً على أن إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية من العمليات لها تأثير كبير على قيمة الشركة، وأن عمر الشركة وحجمها يؤثر إيجابياً على العائد على الأصول، في حين تم التوصل إلى أن النفوذ الراسخ يؤثر سلباً على العائد على حقوق المساهمين. كما وأوصت الدراسة إلى إجراء مزيد من الأبحاث والتحقيق في إدارة الأرباح بشكل أوسع بحيث تشمل جميع الشركات العامة في الفلبين وإجراء تحليلات الصناعة على تلك الشركات.

### -دراسة (Kumari, 2017) بعنوان: "Linking Earnings Management Practices and Corporate Governance Systems with a Firms' Financial Performance: A Study of Indian Commercial Banks"

ربط ممارسات إدارة الأرباح وأنظمة حوكمة الشركات بالأداء المالي للشركات: دراسة عن البنوك التجارية الهندية: هدفت هذه الدراسة التجريبية لتحليل وجود ممارسات لإدارة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري العام والخاص في الهند. كما وتهدف إلى وضع إطار للعلاقة الثلاثية القائمة بين متغيرات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح وأداء الشركة، وقد تم جمع البيانات لمدة 11 عامًا ماليًا (2013-2003) من قاعدة بيانات (مركز مراقبة الاقتصاد الهندي)، واستخدام نموذج الاستحقاق القائم على البنوك لحساب ممارسات إدارة الأرباح، وتم أيضاً استخدام انحدار OLS لتحليل درجة الاعتماد المتبادل بين متغيرات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح والأداء المالي. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: حقيقة وجود ممارسات لإدارة الأرباح لزيادة الدخل في البنوك التجارية الهندية، وأن ممارسة حوكمة الشركات تعمل أساساً على تقييد المتغيرات لممارسة إدارة الأرباح ويتضح من التحليل أيضاً أن متغيرات أداء الشركة القائمة على السوق ترتبط ارتباطاً كبيراً بنظام إدارة الأرباح ونظام حوكمة الشركات، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراقبة ممارسات إدارة الأرباح الاحتياطية الموجودة في البنوك التجارية الهندية.

### -دراسة (Chongsirithitisak, 2015) بعنوان: "Detection of Creative accounting in Financial Statements by the Model the Case Companies Listed on Stock Exchange of Thailand"

"كشف المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من قبل نموذج الشركات المدرجة في بورصة تايلاند" هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الإشارات الخطيرة في المحاسبة الإبداعية للشركات التي تم تسجيلها في سوق البورصة في تايلاند باستخدام نموذج بينش. وكانت مجموعة العينة المستخدمة لهذه الدراسة هي (6) شركات مسجلة في لجنة الأوراق المالية والمصرفية، تايلاند تورطت في تجاوز المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية من تاريخ 31 ديسمبر 2009 حتى 2011 على التوالي، وحللت العينات النسب والمؤشرات المالية لنموذج بينش 1999 باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الخصائص المالية لمشروع المحاسبة الإبداعية تتوافق مع نموذج بينش، حيث الخصائص المالية تعتبر أصغر من حيث إجمالي الأصول، والسيولة والنقود مقارنة مع نظرائهم، وأيضاً حجم أصغر من حيث المبيعات، والقيمة السوقية، ورأس المال

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

العامل إلى إجمالي الأصول، والنسبة الحالية ومجموع الديون إلى إجمالي الأصول بالنظر إلى نظرائهم، وعلاوة على ذلك، كما أنها أقل ربحية وأكثر استنادة.

### الإطار النظري:

يتكون الإطار النظري للدراسة من الآتي:

1. مقدمة عن المحاسبة باستخدام طريقة إدارة الأرباح.
2. دوافع استخدام طريقة إدارة الأرباح.
3. ممارسة طريقة إدارة الأرباح:
  - أ- في الميزانية العمومية (المركز المالي للمنشأة)
  - ب- في قائمة الدخل
  - ج- في قائمة التدفقات النقدية

أولاً: مقدمة عن المحاسبة باستخدام طريقة إدارة الأرباح:

يُعد التلاعب في القوائم المالية فناً من فنون التضليل، وقد يصعب أحياناً على جهات المراجعة سواءً المراجعين الداخليين أو الخارجيين أو حتى الجهات الرقابية التابعة للحكومة اكتشاف هذا التضليل، وخصوصاً في ظل وجود محاسب متمرس وملم بهذا الفن للأخلاقي (ghosh, 2016).

ثانياً: دوافع استخدام طريقة إدارة الأرباح:

هناك عدة أسباب دفعت مدراء ومحاسبي الشركات بأن يتدعوا طرق وأساليب للتلاعب بالحسابات المالية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1. التأثير على سمعة الشركة إيجابياً في السوق المالي.
2. الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية أو المحافظة عليه.
3. لغايات التهرب من دفع الضرائب (بطو، 2006).
4. لغايات التصنيف المني حيث تلجأ بعض الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
5. لتقوية فرص استفادة الإدارة للمعلومات الداخلية. (زين الدين، 2019)
6. الحصول على مكافآت كبيرة للمدراء.

ثالثاً: ممارسة طريقة إدارة الأرباح:

أ- في الميزانية العمومية (المركز المالي للمنشأة)

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لآراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

- 1- الأصول غير الملموسة: حيث تتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية التي تنشأ عند الدمج، بالإضافة إلى الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة، بما يخالف الأصول والمبادئ المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول (مطر، 2010)
- 2- الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، واتباع طريقة إعادة التقدير وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين، كذلك يتم التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المعمول بها في السوق، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الاستهلاك، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس، كما يتم التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بهدف التأثير على مصاريف الإهلاك والقيم التي تدرج بها في الميزانية العمومية مثل تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة بين الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة أو إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أرض تحت التطوير (Rahman، 2013)
- 3- الاستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، والتلاعب في تصنيف الاستثمارات، وذلك عن طريق تصنيف هذه الاستثمارات إلى استثمارات طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات هبوط الأسعار (إبراهيم، 2012).
- 4- النقدية: يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المُقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
- 5- الذمم المدينة: يتم التلاعب في رصيد الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بقصد تخفيض قيم مخصص الديون المشكوك فيها، يضاف إلى ذلك العمل تضمين رقم حسابات المدينين ذمماً لأطراف ذات علاقة أو شركات تابعة أو زميلة، وفي هذا البند يتم إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، مثل تصنيف ذمم طويلة الأجل إلى أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة (أسامة، 2010).
- 6- الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من شروط تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه من القضاء.
- 7- المطلوبات المتداولة: تتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في هذا البند من خلال عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بقصد تحسين نسب السيولة يُضاف إلى ذلك قيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل بقصد تحسين نسب السيولة (المحسن، 2010).

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

- 8- المطلوبات طويلة الأجل: حيث تقوم إدارة المنشأة بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية العمومية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل بقصد تحسين نسب السيولة، كذلك تعمل على إطفاء السندات القابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها وإضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.
- 9- المخزون السلعي: في هذا البند تتركز عمليات أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بضاعة راكدة أو متقدمة، إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من أساليب FIFO إلى W.A أو العكس (IAS, 1999).
- 10- حقوق المساهمين: تتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في هذا البند خلال إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سابقه، وكذلك معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بالعملات التي تتم بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل (جربوع، 2017).
- ب- في قائمة الدخل: يتم استخدام أساليب إدارة الأرباح في البنود التالية لقائمة الدخل:
- 1- المبيعات: حيث يتم إجراء مبيعات صورية في نهاية العام، ثم يتم إلغاؤها في العام الذي يليه، كذلك يتم إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط سهلة، إضافة إلى القيام بعمليات لتسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كبيعات (مطر، 2010)، (Omid, 2012)
- 2- تكلفة البضاعة المباعة: حيث تقوم المنشأة بتغيير الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي من طريقة FIFO إلى طريقة W.A، إضافة إلى تضمين كشوفات الجرد أصناف لبضاعة راكدة وتأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام الذي يليه (Matis, 2009)
- 3- مصاريف التشغيل: ويتم في هذا البند العمل على رسملة مصاريف الإيرادات التي لا تنطبق عليها شروط الرسملة، مثل رسملة مصاريف الإعلان أو مصاريف الصيانة، كذلك القيام بإجراء تغييرات في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.
- 4- البنود الاستثنائية وغير الاستثنائية: إذ يتم تضمين الأرباح التشغيلية مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو غير اعتيادية دون الإفصاح عن طبيعتها تلك البنود، إضافة إلى دمج نصيب المنشأة الأم في أرباح المنشآت التابعة لها دون الإفصاح عن ذلك (Mulford, 2005)، وتعد قائمة الدخل من أكثر القوائم المالية التي تمارس بها أساليب المحاسبة الإبداعية لما لها من أهمية في إثبات ربح أو خسارة الشركة من خلال ما يدرج بها من إيرادات ومصروفات تتعلق بكافة الأنشطة التي تمارسها الشركة خلال الفترة المالية (Nobes, 2014)
- ج- في قائمة التدفقات النقدية:



## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

- 1- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تحويلية ويمكن كذلك تصنيف النفقات النقدية التمويلية باعتبارها نفقات نقدية تشغيلية، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.
- 2- يتم التعامل بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب ويتم القيام ببعض الممارسات التي تندرج تحت باب إدارة الأرباح من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات، وبعض حقوق الملكية وكذلك تتم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية).
- 3- زيادة العمر الإنتاجي للأصل الثابت يؤدي إلى تقليل قيمة مصاريف الإهلاك السنوية وهذا يؤدي إلى تضخيم الدخل دون أن يترتب على ذلك تدفقات نقدية تشغيلية (Nobes, 2014)

### منهج الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، وهناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي، ويستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وحيث إن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة، فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه استخدم أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات، من خلال تصميم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

### طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات

#### 1. البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي (Statistical Package for Social Science) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

#### 2. البيانات الثانوية.

قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على



# مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

## مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين في قطاع غزة وعددهم (85) يمثلون المجتمع الأصلي وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتم استرجاع (72) استبانة منها صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها (84.71%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياسياً للأبحاث المماثلة.

## أداة الدراسة:

تم إعداد وتطوير أسئلة الاستبانة من خلال الاستعانة والاطلاع على الدراسات السابقة وفق ما يخدم مشكلة وأهداف وفرضيات البحث واستخلاص ما يتناسب مع بيئة التدقيق في قطاع غزة وفق خبرة الباحث، وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) من أعضاء الهيئات التدريسية المتخصصين في مجال المحاسبة والإدارة وقد تم الاستجابة لأراء السادة المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية والتي تتكون من ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح ويتكون من 30 فقرة.
- المحور الثاني: المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح ويتكون من 11 فقرة.
- المحور الثالث: المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح ويتكون من 4 فقرات.

## صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (Field, 2018)

تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حُددت اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو التالي:

## جدول (1): مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale)

التصنيف	1	2	3	4	5
الدرجة	1	2	3	4	5

وتتراوح قيمة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، لجميع فقرات الاستبانة مجتمعة بين (0.852، 0.870) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع. وقد بين (Field, 2018) أن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (70%) فأكثر وأن القيمة التي تزيد عن (90%) فهي ممتازة. وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة. والصدق

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

البنائي للاستبانة يشير إلى أن معامل الارتباط يتراوح بين (0.707، 0.796) وهذا يبين أن محتوى كل متغير من متغيرات الاستبانة له علاقة قوية يهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05). وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وتبين أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

وقد تم استخدام برنامج (Statistical Package for Social Science, SPSS) الإحصائي، واستخدام اختبار كولموجوروف-سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (1.194 القيمة) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.115) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: التكرارات، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة، معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات، اختبار كولومجوروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)، اختبار One sample T-test، وحجم التأثير لقياس الدلالة المعنوية.

### الدراسة التطبيقية

#### اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات وفرضيات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99) أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد (3)، وغير ذلك تكون أراء أفراد عينة الدراسة غير إيجابية.

#### فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح"

لاختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (6) والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول حيث تبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "91.11%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على "إن اخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق ستقود إلى الرقي في هذه المهنة، الأمر الذي سيساهم بالتالي الحد من ممارسة طريقة إدارة الأرباح."

2- في الفقرة رقم "22" بلغ الوزن النسبي "90.00%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على إنه "يتم التلاعب في أرصدة الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها."

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

كما تبين النتائج أن أقل فترتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "71.11%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على "إن قيام المحاسب المتمرس بإجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإطفاء في تخفيض تلك الأصول يكون قد استخدم طريقة إدارة الأرباح".

2. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "68.33%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على "إن وجود محاسب متمرس ومُلم بفنون التضليل في الحسابات يؤدي إلى استخدام طريقة إدارة الأرباح". وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي (4.00) وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.34) والوزن النسبي يساوي (80.05%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي (25.315) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي تأثر إيجابيا في استخدام طريقة إدارة الأرباح" عند مستوى دلالة  $\alpha < 0.05$

جدول رقم (2) تحليل فقرات المحور الأول:

(المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	أقيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	إن طريقة إدارة الأرباح هي عبارة عن مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية.	4.03	0.58	80.56	15.017	0.00	9
2	إن المرونة المعطاة في السياسات والمبادئ والطرق المحاسبية وحرية الاختيار بين البدائل أدت إلى ممارسة طريقة إدارة الأرباح.	3.57	0.77	71.39	6.308	0.00	18
3	إن أهم أهداف طريقة إدارة الأرباح هي تقديم انطباع مضلل عن الأرباح وتجميل صورة الدخل.	3.90	0.73	78.06	10.427	0.00	13
4	توجد العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات طريقة إدارة الأرباح ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان التدقيق، وعدم تغيير السياسات المحاسبية.	4.43	0.62	88.61	19.450	0.00	3
5	إن اخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق ستقود إلى الرقي في هذه المهنة، الأمر الذي سيساهم بالتالي الحد من ممارسة طريقة إدارة الأرباح.	4.56	0.65	91.11	20.381	0.00	1
6	إن أهمية المحاسبة والتدقيق تزداد يوماً بعد يوم وهذه الأهمية المتزايدة تدفع المحاسبين والمدققين العمل بمزيد من الكفاءة والشفافية، ولكن انتشار ممارسات طريقة إدارة الأرباح أصبح قيداً في طريق هذه الشفافية	3.63	0.81	72.50	6.527	0.00	17
7	أن وجود لجنة تدقيق غير مستقلة أدى إلى زيادة ممارسة طريقة إدارة الأرباح عن طريق المحاسب المتمرس.	4.43	0.50	88.61	24.344	0.00	3

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	أقيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
8	يتزايد خطر المساءلة القانونية لمنشأة التدقيق في حالة عدم كشفها من ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية.	3.83	0.67	76.67	10.533	0.00	15
9	إن وجود محاسب متمرس ومُلم بفنون التضليل في الحسابات يؤدي إلى استخدام طريقة إدارة الأرباح.	3.42	0.62	68.33	5.681	0.00	20
10	إن وجود محاسب متمرس في فنون التضليل يؤدي إلى التلاعب والتهرب من دفع الضرائب مستخدماً طريقة إدارة الأرباح.	3.64	0.61	72.78	8.855	0.00	16
11	تتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية التي تنشأ عند الدمج بواسطة المحاسب المتمرس مستخدماً طريقة إدارة الأرباح.	3.93	0.45	78.61	17.381	0.00	11
12	إن الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة بما يخالف الأصول والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، الشهرة غير المشتراة يؤدي بالمحاسب المتمرس إلى استخدام طريقة إدارة الأرباح.	3.92	0.71	78.33	11.000	0.00	12
13	إن قيام المحاسب المتمرس بإجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإطفاء في تخفيض تلك الأصول يكون قد استخدم طريقة إدارة الأرباح.	3.56	0.63	71.11	7.537	0.00	19
14	إن قيام المحاسب المتمرس اتباع طريقة إعادة التقدير وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق الملكية يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	3.99	0.39	79.72	21.272	0.00	10
15	إن قيام المحاسب المتمرس بالتلاعب في نسب الاهلاك للأصول عن طريق تخفيضها عن النسب المعمول بها في السوق يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	3.93	0.45	78.61	17.381	0.00	11
16	إن قيام المحاسب المتمرس بالتلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بهدف التأثير على مصاريف الاهلاك والقيم التي تدرج بها في الميزانية العمومية يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	4.07	0.26	81.39	35.448	0.00	7
17	إن قيام المحاسب المتمرس بعدم الإفصاح عن الأراضي المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو أصول مؤجرة يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	3.85	0.52	76.94	13.781	0.00	14
18	أن قيام المحاسب المتمرس بالتلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية والتلاعب في تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها في السوق يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	4.15	0.36	83.06	26.999	0.00	6
19	إن قيام المحاسب المتمرس بإجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات هبوط الأسعار يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	4.15	0.36	83.06	26.999	0.00	6
20	إن قيام المحاسب المتمرس بعدم الإفصاح عن البنود النقدية المُقيدة يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	3.99	0.39	79.72	21.272	0.00	10
21	إن قيام المحاسب المتمرس التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية يكون قد مارس طريقة إدارة الأرباح.	3.99	0.39	79.72	21.272	0.00	10

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لآراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t قيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
22	يتم التلاعب في أرصدة الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.	4.50	0.73	90.00	17.398	0.00	2
23	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح بإثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من شروط تحققها.	4.06	0.47	81.11	19.000	0.00	8
24	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح عن طريق الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه من القضاء.	4.33	0.63	86.67	18.016	0.00	5
25	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح من خلال ادراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بقصد تحسين نسب السيولة.	4.33	0.93	86.67	12.107	0.00	5
26	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح عند الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية العمومية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل بقصد تحسين نسبة السيولة.	4.35	0.61	86.94	18.776	0.00	4
27	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح في تضمين كشوفات الجرد لبضاعة راكدة أو متقادمة.	3.99	0.39	79.72	21.272	0.00	10
28	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح من خلال إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب.	4.07	0.26	81.39	35.448	0.00	7
29	تتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح عند عمل التقديرات المحاسبية بواسطة المحاسب المتمرس دون استعمال تقديرات مستقلة من قبل المدقق ومقارنتها مع تقديرات الإدارة.	3.57	0.62	71.39	7.742	0.00	18
30	يتم ممارسة أساليب إدارة الأرباح عند عمل التقديرات المحاسبية بواسطة المحاسب المتمرس دون الحصول على أدلة كافية للتأكد من معقولية هذه التقديرات.	3.93	0.45	78.61	17.381	0.00	11
	جميع الفقرات	4.00	0.34	80.05	25.315	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "71" تساوي 1.99

الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح"  
 لاختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني حيث تبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:  
 1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.61%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "في حالة إجراء عملية بيع صورية في العام، ومن ثم إلغاؤها في العام الذي يليه، هل تعتبر هذه العملية من أساليب إدارة الأرباح".

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "85.56%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عند تسجيل عملية بضاعة الأمانة المرسله للوكلاء كمبيعات، هل تعتبر هذه من أساليب إدارة الأرباح". كما تبين النتائج أن أقل فترتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "71.67%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عند تغيير الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي من طريقة إلى أخرى، هل تعتبر هذه من أساليب إدارة الأرباح".

2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "70.28%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عندما يتم إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام الذي يليه، هل يعتبر هذا الإجراء من أساليب إدارة الأرباح".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي (3.85) وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.57) والوزن النسبي يساوي (77.07%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي (12.271) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل تؤثر إيجابياً على استخدام طريقة إدارة الأرباح عند مستوى دلالة  $\alpha < 0.05$ .

جدول رقم (3) تحليل فقرات المحور الثاني

(المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	أقيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	في حالة إجراء عملية بيع صورية في العام، ومن ثم إلغاؤها في العام الذي يليه، هل تعتبر هذه العملية من أساليب إدارة الأرباح.	4.43	0.90	88.61	13.471	0.00	1
2	عند تسجيل عملية بضاعة الأمانة المرسله للوكلاء كمبيعات، هل تعتبر هذه من أساليب إدارة الأرباح.	4.28	0.97	85.56	11.208	0.00	2
3	عند تغيير الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي من طريقة إلى أخرى، هل تعتبر هذه من أساليب إدارة الأرباح.	3.58	0.73	71.67	6.811	0.00	9
4	عندما يتم تضمين الكشوفات أصناف راكدة أو متقدمة هل تعتبر هذه من أساليب إدارة الأرباح.	3.85	0.52	76.94	13.781	0.00	5
5	عندما يتم إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام الذي يليه، هل يعتبر هذا الإجراء من أساليب إدارة الأرباح.	3.51	0.73	70.28	5.961	0.00	10

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لآراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t قيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
6	عندما يتم رسملة مصاريف الإيرادات التي لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصاريف الإعلان أو مصاريف الصيانة، هل يعتبر ذلك من أساليب إدارة الأرباح.	3.69	0.82	73.89	7.221	0.00	6
7	عند القيام بإجراء تغيير في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة، هل يعتبر ذلك من أساليب إدارة الأرباح.	3.93	0.59	78.61	13.400	0.00	3
8	عند استخدام معدلات إهلاك وإطفاء بأقل من تلك الشائعة والمتعارف عليها في القطاعات الاقتصادية والتي تندرج المنشأة في إطارها، هل يعتبر هذا الإجراء من أساليب إدارة الأرباح.	3.93	0.59	78.61	13.400	0.00	3
9	عند تضمين الأرباح التشغيلية مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو غير اعتيادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود، هل يعتبر هذا الإجراء من أساليب إدارة الأرباح.	3.88	0.56	77.50	13.376	0.00	4
10	في حالة دمج نصيب المنشأة الأم في أرباح المنشآت التابعة لها دون الإفصاح عن ذلك، هل يعتبر هذا الإجراء من أساليب إدارة الأرباح.	3.65	0.72	73.06	7.744	0.00	7
11	في حالة عدم الإفصاح عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق خط إنتاجي مهم وجوهري في نتائج أعمال المنشأة، هل يعتبر ذلك من أساليب إدارة الأرباح.	3.65	0.73	73.06	7.540	0.00	8
	جميع الفقرات	3.85	0.57	77.07	12.771	0.00	

قيمة t الجدولية مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "71" تساوي 1.99

الفرضية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية وبين استخدام طريقة إدارة الأرباح"

لاختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث حيث تبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.00%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "إن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح".

2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "77.40%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "إن قيام بعض المنشآت من خلال التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح".

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:



مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "70.00%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "إن تخفيض بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح".
  2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "69.72%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "إن إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح".
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي (3.75) وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.44) والوزن النسبي يساوي (74.93%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي (14.362) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية تأثر ايجابياً على استخدام طريقة إدارة الأرباح عند مستوى دلالة  $\alpha < 0.05$ .

مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

جدول رقم (4) تحليل فقرات المحور الثالث

(المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية ومدى تأثيرها باستخدام طريقة إدارة الأرباح)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t قيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	إن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح.	4.00	0.38	80.00	12.610	0.000	1
2	إن تخفيض بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح.	3.50	0.63	70.00	6.756	0.000	2
3	إن إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح.	3.49	0.63	69.72	6.570	0.000	3
4	إن قيام بعض المنشآت من خلال التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، يعتبر من أساليب إدارة الأرباح.	3.87	0.52	77.40	8.610	0.000	1
	جميع الفقرات	3.75	0.44	74.93	14.362	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "71" تساوي 1.99

أ- النتائج:

1. أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة تقود إلى رقي هذه المهنة الأمر الذي سيساهم بالتالي إلى الحد من ممارسة طريقة الأرباح.
2. إن قيام المحاسب المتمرس بإجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإطفاء للأصول غير الملموسة يكون قد استخدم طريقة إدارة الأرباح.
3. إن وجود لجنة تدقيق غير مستقلة أدى إلى زيادة ممارسة طريقة إدارة الأرباح عن طريق المحاسب المتمرس.
4. يتم ممارسة أساليب إدارة الأرباح عند عمل التقديرات المحاسبية بواسطة المحاسب المتمرس دون الحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من معقولية هذه التقديرات.
5. يتم ممارسة طريقة إدارة الأرباح عند قيام الإدارة بإجراء عملية بيع صورية في العام، ومن ثم إلغاؤها في العام الذي يليه.
6. عند تغيير الطرق المحاسبية في تقييم المخزون السلعي من طريقة إلى أخرى (FIFO, LIFO, WA)، تعتبر هذه العملية من أساليب إدارة الأرباح.
7. عندما يتم رسملة مصاريف الإيرادات التي لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصاريف الإعلان أو مصاريف الصيانة، تعتبر هذه العملية من أساليب إدارة الأرباح.
8. إن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، تعتبر هذه العملية من أساليب إدارة الأرباح.

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

### ب- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يقترح التوصيات التالية:

1. يجب المحافظة دائماً على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة والتي ستقود إلى الرقي في هذه المهنة، الأمر الذي سيساهم بالتالي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
2. ضرورة مراعاة عدم التلاعب في أرصدة الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.
3. ضرورة تكثيف جهود المدقق الخارجي في الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمتعلقة بأسس احتساب التقديرات المحاسبية.
4. يجب إصدار معايير ومبادئ محاسبية جديدة تحد من المرونة المعطاة في السياسات والطرق المحاسبية وحرية الاختيار بين البدائل التي أدت إلى ممارسة طريقة إدارة الأرباح.
5. ضرورة وجود لجنة تدقيق مستقلة والتي بدورها ستؤدي إلى الحد من ممارسة طريقة إدارة الأرباح عن طريق المحاسب المتمرس.

### الدراسات المستقبلية المقترحة:

- 1- ضرورة اختيار متغيرات أخرى غير المتغيرات التي اتبعتها الدراسة الحالية والمتعلقة بالبيئة الفلسطينية.
- 2- أثر تطبيق المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح.
- 3- تصور مقترح لتطبيق المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح في المؤسسات والشركات الفلسطينية.

### Bibliographie

- 1 chen, I. (2013). Income Smoothing Information Uncertainty Stock Returns and Cost of Equity. *review of pacific basin financial markets and policies, vol 16, n03.*
- 2 Chongsirithitisak, O. (2015). Detection of Creative Accounting in Financial Statements by Model the Case Companies listed on the stock Exchange.
- 3 Field, A. (2018). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics.*
- 4 ghosh. (2016). Creative Accounting: A Fraudulent practice leading to corporate collapses. *the mangent accountant.*
- 5 IAS. (1999). *International Accounting standard (IAS-2&15,1999), "Inventories.* first edition.
- 6 Kumari, P. &. (2017). Linking earnings management practices and corporate governance system with the firms' financial performance: A study of Indian commercial banks. *journal of financial crime.*
- 7 Matis, D. V. (2009). cash Flow Reporting Between potential Creative Accounting Techniques and Hedging opportunities. *case study Romania, Annales University, Apulensis series o economica, vol.11,NO.1.*
- 8 Mulford, C. a. (2005). *Creative Cash Flow Reporting Uncovering Sustainable Financial performance.* New York, John Wiley and sons Inc.

## مدى تأثير المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية باستخدام طريقة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية تحليلية لأراء المدققين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين.....أ. هاني فرحان أسامة الزايغ

- Nobes, C. W. (2014). *The Qualitative Characteristics of Financial Information and Managers Accounting Decisions: Evidence from IFRS policy Changes*. Récupéré sur <http://www.ifrs.org/IFRS-Research/2014>
- Omid, A. M. (2012). Type of Earning Management and the Effects Debt Contracts Future Earning growth forecast and sales growth: Evidence from Iran. *School of Doctoral Studies (European Union Journal 2012)*.
- Rahman, M. M. (2013). Motives and Controls of Earnings Management. *International Journal of Information Technology and Business Management (IJTBM), Vol. 11, No. 1, March*.
- rodriel, a. r. (2018). *Impact Of Real Earnings Management On Financial Performance And Firm Value: Evidence From The Philippines*. De La Salle University, Manila, Philippines, Institute for Global Business Research Conference Proceedings.
- rong, h. l. (2014). Dose Industry Regulation Matter? New Evidence on Audit Committees and Earnings Management. *journal of business ethics. n 123*.
- saedi, a. (2018). Earnings management and its relationship with stock returns: an empirical study on a sample of Qatari listed industrial companies. *academy of accounting and financial studies journal, university of basra*.
- sochib, m. h. (2019). Influence Of Earnings Management On Stock Prices With Good Corporate Governance As An Intervening Variable.
- 16 إبراهيم 3, ا. (2012). أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة مجلة الفكر المحاسبي، عدد 14، كلية التجارة: جامعة عين شمن.
- 17 أسامة ط. ج. (2010). دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الثقة في البيانات المالية مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية.
- 18 الذنبيات. (2017). أثر الربحية في ادارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*.
- 19 الله ج. ي. (2011). العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة مجلة المحاسبة والإارة والتأمين، العدد 1178.
- 20 المباشر ح. (2014). علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير في الحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 21 المحسن ا. ف. (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية -دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد السابع والأربعون.
- 22 بطو، ع. ف. (2006). أثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب في العراق. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 23 جربوع م. ي. (2017). ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية"، "المحاسبة الدولية بين النظرية والتطبيق في ظل المعايير الدولية. جامعة فلسطين: مكتب الطالب الجامعي.
- 24 جيهان، ا. ع. (2015). ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان للأوراق المالية. مجلة جامعة النجاح للباحث.
- 25 صبحي ز. ا. (2019). أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي في بورصة فلسطين دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، فلسطين.
- 26 محمد ع. ا. (2016). أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية.
- 27 مطر م. ع. (2010). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني -الأساليب والأدوات والمستخدمات العملية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

## Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

نظرة ماركسية للطبقة الكادحة في أعمال الروائي "تشارلز ديكنز"



Ilhem Mortad Serir

Lina Serir

University of Tlemcen, Algeria

University of Ain Temouchent, Algeria

[ilhem.mortad@univ-tlemcen.dz](mailto:ilhem.mortad@univ-tlemcen.dz)

serirser@gmail.com

Statistique Analytique du Concept

Date of receipt: 14/ May/2022 Verification date: 17/ may/ 2022 publication date 22/ juin/ 2022



### الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تمثيل الحالة الإنسانية كما تظهر في أعمال تشارلز ديكنز المدعومة بالنظريات الماركسية. تعكس إنجلترا كمجتمع طبقي هياكل اجتماعية مختلفة تتصاعد من الطبقة العاملة إلى الطبقة البرجوازية. اشتهر ديكنز بكونه محامياً للفقراء المحرومين اجتماعياً، نساءً ورجالاً وأطفالاً، من خلال شرح الحياة العادية للبروليتاريا التي عادة ما يتم تجاهلها؛ يقود بسهولة إلى الصراع الطبقي بين البرجوازية الرأسمالية ضد العمال الصناعيين. يركز التحليل هنا على خيال الثورة الصناعية حيث يسلط ديكنز الضوء على نمط المنافسة للبروليتاريا. تمثل الورقة التفسير الفلسفي للطبقة العاملة على النحو الذي وضعه كارل ماركس. المواقف الاجتماعية غير العادلة تجاه العمال الفقراء. تأثير التصنيع الذي حط من قدر المجتمع الفيكتوري؛ وكان خيال ديكنز كتفسير للمفاهيم الماركسية للحياة اليومية للسكان هي النتائج البحثية الرئيسية لهذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الماركسية، البرجوازية، البروليتاريا، ديكنز، ماركس

### Abstract:

This paper targets at representing the human condition as exposed in the works of Charles Dickens, supported by Marxist theories. England as a class society reflects different societal structures escalating from the working to the bourgeoisie layer. Dickens was famous for being the lawyer of the socially disadvantaged poor children, old women and men by explaining the ordinary lives of the Proletariat, who are usually ignored, leading quickly to class conflict between the capitalist bourgeois against the industrial workers. The analysis now focuses on Industrial Revolution fiction, where

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

Dickens highlights the mode de vie of the Proletariat. The paper stands for the philosophical interpretation of the working class as theorised by Karl Marx. The unfair social attitudes towards the poor workers; the impact of industrialisation, which demeaned Victorian society; and Dickens's fiction as an interpretation of Marxist conceptualisation of the everyday lives of the populace are the main research findings of this paper.

**Keywords:** Marxism, bourgeoisie, proletariat, Dickens, Marx.

## Introduction

The mid and late 19th century Events took another turning point with the rise of many ideologies and theories. The change was inevitable. Thus far, Marxism emerged as a philosophy; developed by the German theorists Karl Max and Friedrich Engel. According to Oxford dictionary, Marxism is "the system of economic and political thought", while the state is "a device for the exploitation of the masses by a dominant class." Be it as it may, philosophy had its portion among the various literary texts and is often detected by Marxist Criticism. In his Marxist Literary Criticism, the English literary critic Terry Eagleton affords a straightforward definition of this theory in literature and puts: "Marxist criticism is not merely a 'sociology of literature', concerned with how novels get published and whether they mention the working class. Its aim is to explain the literary work more fully, and this means a sensitive attention to its forms, styles and, meanings. But it also means grasping those forms, styles and meanings as the product of a particular history." (1976: 553). Literature is, accordingly, based on the background and ideology of the author. In contrast, literary texts interweave more with class struggle, social conflicts, and focus on the brutality of profits driven by capitalism. Victorian novels feature aspects of Marxism, notably class struggle, to identify Marxist Criticism among literary texts. An excellent example is Charles Dickens's novels, where the novelist surveys the English society in which those with power devour those with less or none. In the narrative, Dickens analyses class relations and the impact of economic situations on these relations. However, the ruling ideology of Victorian capitalist society has left no choice for the poor, but to perceive themselves as unworthy, forcing them to live in workhouses or adopt a life of crime. In *Hard Times*, Industrialization, education, and a labour union are perfectly portrayed through an abundance of characters. The age of factitious materialism has been portrayed by Mr. Bounderby and the fraudulent Gradgrind: a utilitarian and a model of corrupted politicians. Under the influence of Marxist theory, a reader or critic is probably interested in examining the ideology woven into the work. This has a profound effect on Post-modern critical theories and also leads to a Feminist Marxist theory, apparent in the reading of Virginia Woolf's *A Room of One's Own*. Woolf pointed out that women were omitted from history, and the oppressed must gain control of their own ideology.

Women, thus, broke the cycle of oppression by writing their own stories that define them as human, intelligent, and equal. This theory instigated writers of minorities like Africans, Latino, or Asians to

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

raise their voices against oppressive systems. In 2007, the Marxist theory remained an effective means to analyse and interpret literary texts. In this vein, Khaled Hosseini's novel *A Thousand Splendid Suns* is the epitome of any study about social conflicts or class struggles. The volatile events in Afghanistan positioned the poor as useless persons who have to be controlled and ruled by the rich. Jalil portrays the upper class and rejects his illegitimate daughter Mariam and her mother, Nana because she is the housekeeper of his house. Both women are dismissed by Jalil and everyone in the society simply because they are powerless and regarded with no honour or respect.

Most of Dickens's novels report artistically Karl Marx's views about a system of economy that favours the rich and impoverishes the poor. This quickly leads to a class gap in all spheres of life. The rich intensify the poor's exploitation, and the oppression often turns to turmoil and rebellion. Dickens's novels communicate with Marx's books in their shared vision of the societal hierarchal system. Dickens's stories are duplicated in Marx's books about the daily struggle to be fed and sheltered. Four of Dickens's novels: *Christmas Carol*, *A Tale of Two Cities*, *Oliver Twist*, and *Great Expectations*, are selected as data to reflect the plight of the Proletariat and the exploitation of the bourgeois in a dehumanised manner to the poor.

## 2. Karl Marx in Charles Dickens's Novels

Contemporaries Karl Marx (1818-1883) and Charles Dickens (1812-1870) tackle various themes about the economic crisis, class consciousness, sacrifice, revolution, humanity, and cruelty in the social world of a new underclass in response to the unparalleled growth of European Capitalism. Marx thinks of Dickens and his fellows that "the present splendid brotherhood of fiction-writers in England, whose graphic and eloquent pages have issued to the world more political and social truths than have been uttered by all the professional politicians, publicists and moralists put together" ("The English Middle Class" 4). From a methodological viewpoint, Dickens novels are good sources of data for scholarship in diverse disciplines which inform each other. The novelist's works are good exploration for interpreting theoretical issues in society shared in similar worldview. This is a particularity in Dickens's novels which transcend the scope of literature to crawl in interconnected studies related to language, sociology, history and culture; since his works are globalised truths about subjective realities of miserable people's everyday life. England, in the time of Dickens, was preparing for Industrial Capitalism, where the middle and upper class almost wiped out the underclass people, and the country moved towards an escalation of capitalism after the crumbling of the feudal system. Marx was the pioneer in denouncing industrialised society where the Proletariat remained under the mercy of the bourgeoisie, as he claims "That which is now to be expropriated is no longer the laborer working for himself, but the capitalist exploiting many laborers. This expropriation is accomplished by the action of the immanent laws of capitalistic production itself, by the centralisation of capital. One capitalist always kills many" (*Capital* 836). The ignored hard factory worker has to be an effective agent in Marx's theory to challenge the oppression of the capitalist, whose only interest is to accumulate a fortune to the detriment of the working class. Marx criticised the harsh living



# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

conditions of the miserable towns and cities overcrowded by people who endure bad sanitation, contagious diseases, pollution, smoke, soot, low wages, women exploitation, and child labour. Marxist Criticism is reflected in Dickens's novels which are agenda for the evil of the Industrial Revolution and the social disorganisation of the population. The aristocratic class declined, and power moved to the middle and upper class, who became factory owners and owned business: "the bourgeoisie has stripped of its halo every occupation hitherto honoured and looked up to with reverent awe. It has converted the physician, the lawyer, the priest, the poet, the man of science, into its paid wage-labourers" (Marx, Capital 37). Marx asserts the plight of the Proletariat and encourages them to struggle against the bourgeoisie: "along with the constantly diminishing number of the magnates of capital, who usurp and monopolise all advantages of this process of transformation, grows the mass of misery, oppression, slavery, degradation, exploitation" (Marx, Capital 836). The aristocratic class turns to the bourgeoisie, and the labourers become proletarians: "as soon as the laborers are turned into proletarians, their means of labor into capital, as soon as the capitalist mode of production stands on its own feet, then the further socialisation of labor and further transformation of the land and other means of production into socially exploited and, therefore, common means of production, as well as the further expropriation of private proprietors, takes a new form. That is now to be expropriated is no longer the laborer working for himself but the capitalist exploiting many laborers. This expropriation is accomplished by the action of the immanent laws of capitalistic production itself, by the centralisation of capital. One capitalist always kills many" (Capital 836). The philosophy of capitalism fosters social injustice and the degradation of the underclass. Marx suggested an economic system where the bourgeois should think for the poor before exploring them and the poor should manage life in a more respectful and profitable way. However, capitalism grows the aggregation of social injustice, misery, slavery, hunger, starvation, child labour, and disease. Inexplicable dualities pervade the whole area, controversially combining the good with evil, unfairly opposing the Proletariat with the bourgeois, and cruelly matching capitalism with socialism which caused anarchism and disorder. In Dickens's time, rare were those who took the theme of poverty as a serious issue, as Jaffe said: "By the time of Dickens's story, poverty was a spectacle rather than a visible reality for many members of the middle and upper classes" (Jaffe, 1994: 264). Dickens was professional to focus on these dualities in the plot of all his novels opposing "the world of 'respectability' and the world of ignominy; of oppressors and of oppressed; of the living and of the dead" (Hagan, 1954: 177). These issues have been reported by Marx as a philosopher and Dickens as a novelist, where philosophy, sociology and literature zoomed on the deteriorated community. The two men in two different research areas are not the same citizens of the same country, nor do they speak the same language. However, they could meet in their deep vision of the important structures of society in its social and economic order. They both theorise for the relationship of the poor with the rich in the new emerging world of the Industrial Revolution.

## 2.1 A Christmas Carol – Plot Summary

Dickens wrote *A Christmas Carol* in 1843, in a time when people used to read ghost stories at Christmas. The novel centres on themes of money and unfair wealth in Victorian England. The novella tells about an old man called Ebenezer who experienced numerous spirits after four ghostly visits on Christmas Eve; this enables Scrooge to become famous for miserly ways. Scrooge's behaviour as an elderly and miser could easily affect the people around him. So a series of spirits come to him to teach him a better noble life, starting with Jacob Marley, his old business partner, then three Christmas ghosts follow represented in past, present and future. The following points resume the novel:

- The reader is frustrated at Scrooge mean behaviour on Christmas Eve, in many instances, like when he employs his clerk Bob Cratchit in the chilly cold. The latter tries to warm himself by the candle since Scrooge cruelly disallows more coal. He also never attends a Christmas party when his nephew Fred invites him to join. Besides, he accumulates money only for saving and refuses to participate in a charity collection
- A series of ghosts start to visit him and teach him each time a lesson about how to behave better
- Firstly visited by the ghost of his old business partner, Marley
- Then three Christmas ghosts follow
- The Ghost of Christmas Past: Scrooge wakes up perturbed by the Ghost of Christmas Past, who reminds him his beginning as a child, his apprenticeship and his falls through his engagement.
- The Ghost of Christmas Present: Scrooge is transported to the Cratchit's home by the Ghost of Christmas Present, where he meets Tiny Tim, **one of Bob Cratchit's sons**. This ghost teaches Scrooge that though Tiny Tim is half paralysed, he keeps loveable, generous, and helpful to others
- The Ghost of Christmas Present shows Scrooge how Fred rejoices Christmas party with his friends together.
- The Ghost of Christmas Future: Scrooge here is terrified by the death scenes shown by the Ghost of Christmas Future.
- Finally, Scrooge gets up, alerted and overjoyed, on Christmas Day, ready to change for a benevolent person starting by attending Fred's party, and buying a turkey for the Cratchits. He also decides to become a father for Tiny Tim and installs the tradition to celebrate Christmas.

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

The following graphic resumes the novel:



A Christmas Carol - Key plot details: <https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zgvgbk7/revision/2>

## 2.2. Marxist Analysis in Christmas Carol

The years 1843 and 1848 meet, the best-known books of the novelist Dickens and the philosopher Marx. A Christmas Carol is a Dickens Marxist novel calling for the ideals of a better society hampered by the cruelty of the rich and the oppression of the poor. The Communist Manifesto is Marx's book, including Dickens's dream for an ideal new society, allowing better conditions of life. However, the two books have different denouements. While Marx views capitalism as a condition that necessarily draws poverty, Dickens keeps hopeful about reforming the hearts of the rich to feel

compassion for the poor. Marx and Dickens stand to match their assessment of social knowledge. They reasoned in many cases of the time in a similar manner, especially social problems. Both wrote in the same period and place, deepening their vision of economy, the social order and people, theorising system and structures suitable for a balanced society. The working class in the novel noticed the bitter inner reality of the country through the poor Bob Cratchit, who is only paid fifteen shillings a week, and badly exploited by his employer Ebenezer Scrooge who is rich and miser and saw the ghosts of Christmas and all together penetrated a world where "the ways were foul and narrow, the shops and houses wretched, the people half naked, drunken, slipshod, ugly. Alleys and archways, like so many cesspools, disgorged their offences of smell, and dirt, and life, upon the straggling streets; and the whole quarter reeked with crime, filth and misery" (A Christmas Carol 94). A Christmas Carol is a denunciation of economic discrimination and the supremacy of factory owners over employees.

### 3. A Tale of Two Cities Plot Summary

*A Tale of Two Cities* is structured around two countries, France and England. The novel follows the consequences of the French Revolution which grows up to attack the social injustice of many French aristocrats like Darnay. But could cause the death of many persons who were very innocent. After years of tumult and injustices where people were exploited, the revolution started to render justice and end years of unfair profits. This is demonstrated via characters in the novel where the brothers of Evremonde brutally behave with Madame Defarge's family, which causes the imprisonment of Dr Manette. *A Tale of Two Cities* is a compressed historical account of the events of rebellion that took part in France and affected England about the crimes of the aristocratic class. It is a historical novel following the events of the French Revolution (1789-1794), the fall of the Bastille (July 14, 1789), the September Massacres (September 2-6, 1792), and the Reign of Terror (1793-1794). The novel also demonstrates a love story between Darnay and Lucie who witness big challenges. The novel is summarised as follows:

- Dr Manette, a successful doctor, has been jailed for 18 years in Bastille prison for no reason. After his released, he feels disheartened and lost only occupying himself by making shoes. Ernest Defarge takes care of him. His daughter Lucie Manette joins to help him, and all go back to England.
- Five years later, Lucie meets Darnay, the former French aristocrat, who runs away and tries to rebuild himself again with more affection for the poor but in vain. Darnay could not be detached from the abuses of his family.
- As Darnay confesses, "He knew very well that in his love for the French Lucie Manette, the renunciation of his social place... had been hurried and incomplete." (chapter 24). Darnay first attempt to resign from the ancient regime with his family was not successful, so he went back to France to restore his life again

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens


Ilhem mortad serir & lina serir

- Once back, Darnay gets arrested twice and knows many conflicts between his family.
- Madame Defarge is punished for her violence and soon gets killed.
- Sidney Carton, a wit and educated Englishman, helps Darnay escape from prison. Carton lives depressed, pessimistic and a drunkard. He loves Lucie but cannot change for her. He decides to offer her a sacrifice that renders her happier by giving up his life for her husband Charles Darnay in the execution block. Carton goes to the guillotine instead of Charles Darnay.
- After all these conflicts and resolutions, Darnay could this time be free from his family's brutality and rebuild a happier and peaceful life with Lucie.

The following graph resumes the setting of the novel:

## Setting Background Information & Introduction

A Tale of Two Cities is set in the cities of London, England, and Paris, France during the time period of 1775-1790. Some of the events of the French Revolution, which began in 1789, are recreated in the novel and are central to its plot. The revolution was basically an influential period of political and social upheaval in France, with the liberal and radical ideas of the revolution being represented in the novel by Madame Defarge. The book includes the scene that takes place in Paris in which peasants storm the Bastille. Other French settings include the French chateau, the Defarge's wine shop, and the Tribunals of the Republic. The three London settings the book acknowledges include the courtroom in London, the Manette's house in Soho, and Tellson's Bank.



The map shows Europe with various countries labeled. Two arrows point to specific locations: one from the text 'London, England' points to the United Kingdom, and another from the text 'Paris, France' points to France. The map also shows the Atlantic Ocean, North Sea, Baltic Sea, and Mediterranean Sea.

A Tale of Two Cities Summary: <https://prezi.com/js-ewssxed55/a-tale-of-two-cities-setting/>

## 3.1 Marxist Analysis of A Tale of Two Cities

A Tale of Two Cities is an appropriate title for a love story set in London and Paris. It describes the class struggles between the [bourgeoisie](#) and the Proletariat, highlighting the perils of the rise and fall of the third and second estates during the chaotic surroundings of the French Revolution. The duality of poor/rich; good/evil has been promptly prefaced in Dickens's A Tale of Two Cities: "It was the best of times, it was the worst of times, it was the age of wisdom, it was the age of foolishness, it was the epoch of belief, it was the epoch of incredulity, it was the season of Light, it was the season of Darkness, it was the spring of hope, it was the winter of despair, we had everything before us, we had nothing before us, we were all going direct to Heaven, we were all going direct the other way—in short, the period was so far like the present period, that some of its noisiest authorities insisted on its being received, for good or for evil, in the superlative degree of comparison only" (1<sup>st</sup> chapter, opening lines). Marxist Criticism of A Tale of Two Cities is very suitable in the sense that the novel invokes the 18th-century social realities in England and France, social and political crises, and the drawbacks of capitalism. The novel turns around rebels against unbearable oppression in France that had been continued in England. Also, when the society cannot bear this oppression, they begin to rise and protest, so the rebellion in France results in brutality that frightens Dickens. A novel about the upshots of poverty in society. Two lives are portrayed and compared between the royalties and the aristocrats in opposition to the peasants and lower class people. The vulgar expression used by Evermonde in the novel: "It is better for the poor little boy to die than to live" (chapter7) sums up the oppression, dehumanisation, and cruelty of the time.

## 4. Oliver Twist Plot Summary

Oliver Twist was Dickens's second novel about an orphan boy called Oliver involved in a life of crime. The novel is a satire about the malaise of the inequalities raised from child labour, orphanage, and child exploitation. The story turns about humiliated children living in workhouses and getting fed at minimal costs. It demonstrates children suffering in Victorian England who mainly were at risk.

- Oliver was born in a workhouse in 1830s England and his mother died just after his delivery in the street.
- Oliver spends almost nine years in an orphanage house, then he moves to a workhouse for adults where the other boys maltreat him
- Expelled from the workhouse, Oliver is obliged to work for Mr Sowerberry , an undertaker who mistreats him.
- Being nastily abused, he runs away to London and first meets Jack Dawkins, a boy his age, who was kind to accommodate and feed him in the house of a dangerous criminal.
- Jack Dawkins is famous for the name of Artful Dodger, who introduced Oliver to the patron of a band of thieves Fagin who recruits children as pickpockets.

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

---

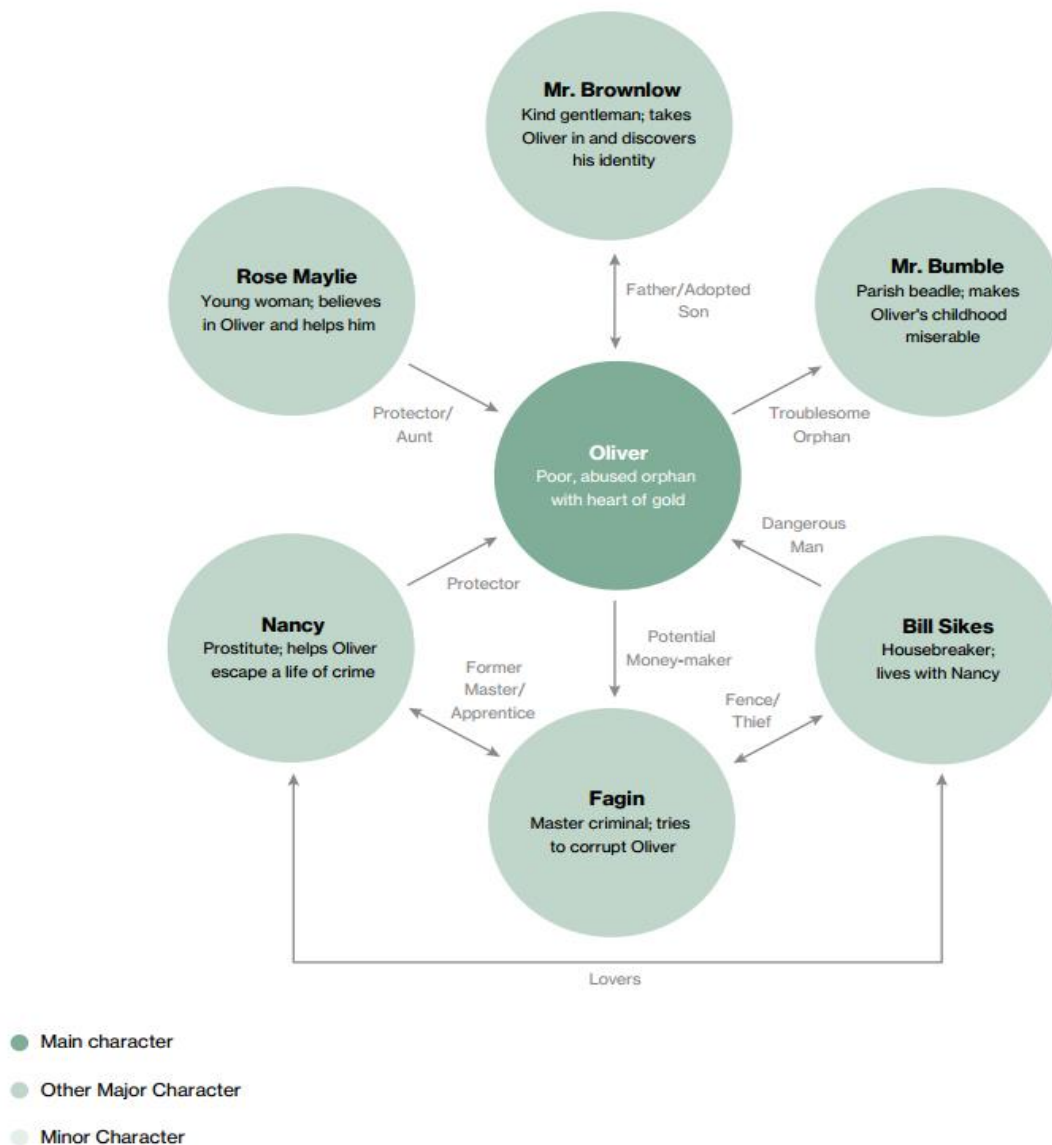
- Oliver's life starts to change when luckily, Mr Brownlow takes him to his house after he catches him in the act of robbery.
- Fagin gets scarred that Oliver will reveal the camp of thieves, so he decides to kidnap him and involve him again in the life of burglary and theft with the help of another criminal named Sikes.
- Oliver gets injured in an attempt to steal Rose Maylie who appears to be very kind and takes care of him.
- By the end, the real identity of Oliver is revealed as the illegal son of a gentleman. This information was kept secret for a long time till it was discovered by Fagin as told by an ill doer called Monks.
- Nancy is murdered by her lover Sikes when she tries to disclose the dangerous gang to Brownlow and Maylie.
- Sikes gets accidentally hung by a rope around his body when he tries to escape the pursuit of the mob.
- Again Oliver is welcome by Brownlow, and his parentage is discovered to be the nephew of Rose Maylie.

The following diagram sums up the plot of the novel Oliver Twist:



# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

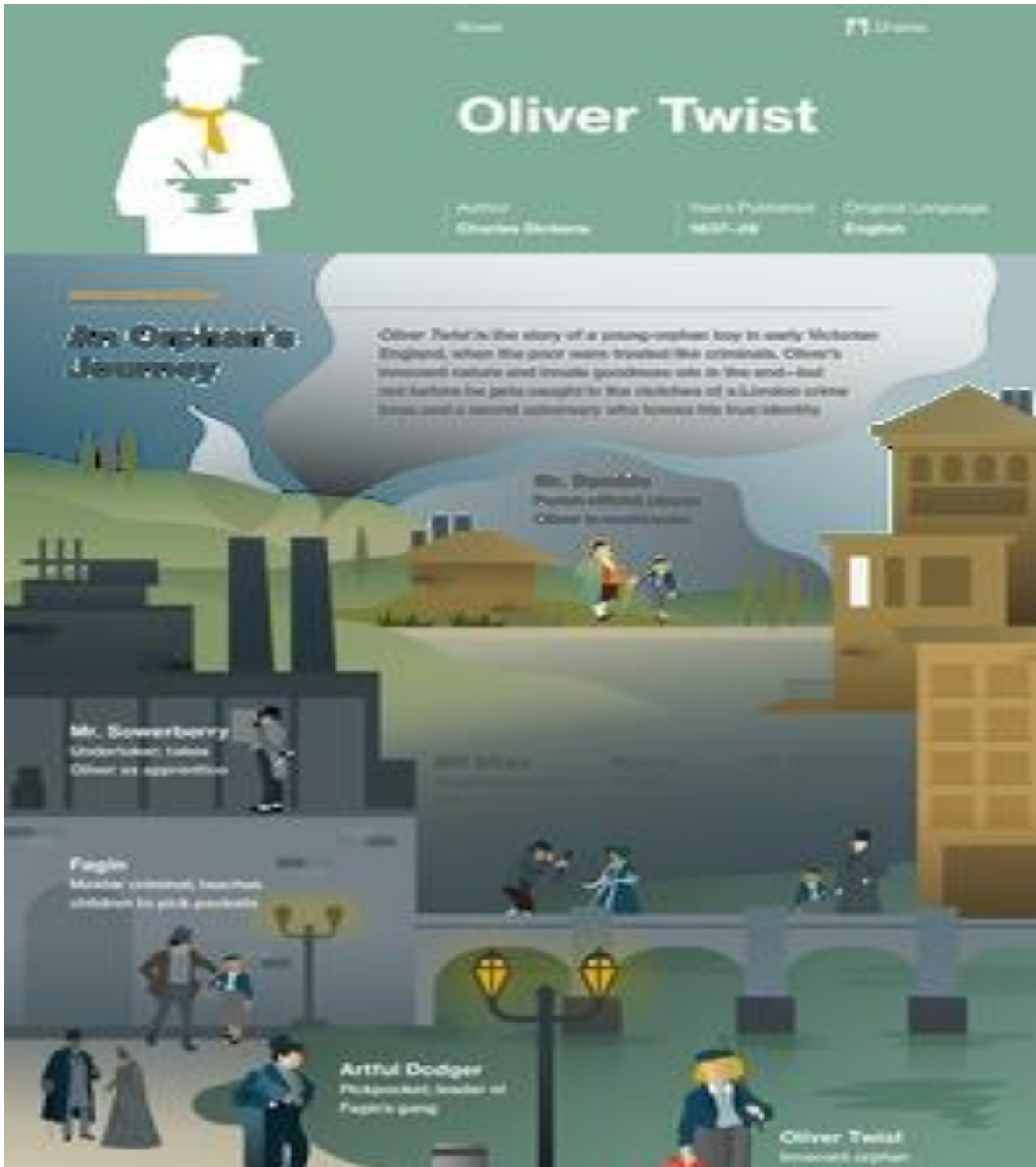


The Main Characters in Oliver Twist: <https://nl.pinterest.com/pin/780178335443916142/>

The main characters interplay with each other in a traditional plot. Oliver Twist is a story of orphanage that teaches the readers cruel realities about their miserable life and sufferings. The next diagram resumes the story of Oliver Twist as follows:

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir



Oliver Twist Plot Summary: <https://www.coursehero.com/lit/Oliver-Twist/>

The novel uncovers the journey of people struggling for the better of life, and finally, the good triumphs over the evil.

## 4.1 Marxist Analysis of Oliver Twist

In the Oliver Twist novel, the Proletariat strive for freedom and survival. This is what Marx theorises after the massive expansion of urbanised cities witnessing the acceleration of drastic industrial change. This creates new classes between the upper and underclass where the rich become richer and the poor poorer. The Proletariat is extremely exploited for harsh work with low wages living in an aggravated state of welfare and health. Oliver is described as weak and dismissed in the dark atmosphere: "Oliver, groping his way with one hand, and having the other firmly grasped by his companion, ascended with much difficulty the dark and broken stairs" (Oliver Twist 48). Immoral and unethical people get control over destabilised and fatigued workers: "the moral world of Oliver Twist is polarised by extremes of vice and virtue" (Sanders, 2006: 62). In Oliver Twist, Light and dark are symbols used to intensify the interaction between good and evil: "the moral world of Oliver Twist is polarised by extremes of vice and virtue" (Sanders 62). Dickens experienced the hardship of child labour and illustrated the troubles of the working class in his novels, especially in Oliver Twist and Great Expectations.

## 5. Great Expectations Plot Summary

Great Expectations contains lessons about life reflecting the 19<sup>th</sup>-century era in England when people used to move from county villages to towns. The novel was written by Charles Dickens in 1860 and 1861, about the early days and young adult years of Philip Pirrip called Pip, who became a famous figure in the history of English literature. Pip, who appears in the first episodes of the story as an infant who lost his family members: mother, father and five of his brothers, endures turbulent infancy. He first works in a village as a blacksmith's apprentice. The great expectations start with him when he, all of a sudden, comes to a large amount of money sent anonymously to him. Pip used to feed the convict Magwitch, who later moved to Australia and worked as a farmer. As an act of gratitude, Magwitch rewards Pip with a large fortune; this enables Pip to escape the working class and enters the world of gentlemen. The novel follows Pip's emotional adventure with Estella whom he meets at the age of eight, but he keeps ashamed of his low upbringing. The novel proceeds as follows:

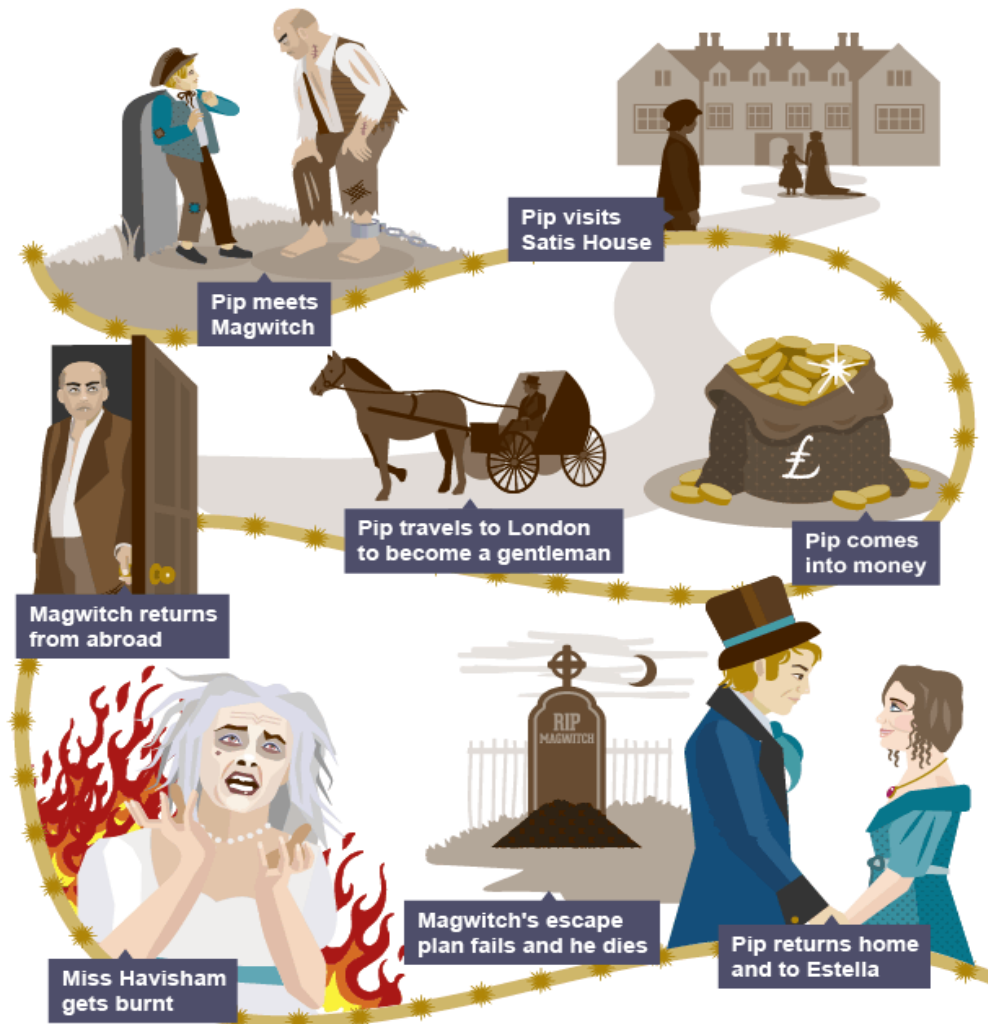
- The reader is first introduced to an orphan boy Pip and his sister who live near the marshes. Also, Joe Gargery, who makes and repairs things in iron, is defined as the village blacksmith; the little Pip makes food for the fugitive prisoner Magwitch who he meets near his home
- Pip meets an upper-class girl Estella and quickly falls in love with her but keeps reticent because of his poverty. He meets the weird Miss Havisham, who is the adopting mother of Estella, in Satis House
- Suddenly, Pip received a great deal of money after long years of hard work as a blacksmith apprentice. He presupposed that Miss Havisham should have supplied him to become a rich man. This new life affords Pip a move to London to join the world of gentlemen. He then disregards his family and focuses more on his love for Estella.

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

- All Pip's dreams vanish at the illegal return of Magwitch, who claims to be the benefactor of Pip's fortune.
- Pip is deceived to know that his source of money is not from Miss Havisham, who is now dead in a dreadful fire and Estella is preparing for her marriage with Bentley Drummle
- Soon after, the misfortunate Pip is ruined at the loss of all Magwitch money, who dies in prison.
- Pip returns to home bankruptcy but could gain wisdom and experience from the power of money and the new social class it affords. Pip rejoices to meet again his love forever Estella.

The following graphic sums up the novel:



Great Expectations Plot Summary: <https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zsybr82/revision/2>

## 5.1. Marxist Analysis of Great Expectations

Marx explains the hierarchy of the economic system where the upper class impose the gap with the underclass, considering them like servants, disgraced and sometimes like animals. Pip feels disgrace and embarrassment in Satis House when he learns he was considered a labouring boy: "I set off on the four-mile walk to our forge; pondering, as I went along, on all I had seen, and deeply revolving that I was a common labouring-boy; that my hands were coarse; that my boots were thick; that I had fallen into a despicable habit of calling knaves jacks; that I was much more ignorant than I had considered myself last night, and generally that I was in a low-lived bad way" (Great Expectations 50). Another character in the novel named Estella treats Pip like a dog when she gives him food in the ground with no consideration. The rich in this novel behave with the poor in an arrogant and humiliating way to intensify class differences. The duality of evil against good in Great Expectations pervades in the setting where the "city is poised against country, experience against innocence" (Stange, 1954: 10). The dreadful conditions of child labour are reflected in the orphan Pip: "the tyranny exercised over Pip by his sister, Pumblechook, and their like is a type of the tyranny exercised by the conventionally 'superior' elements of society over the suffering and dispossessed" (Hagan 173). This reflects the down grounded position of children in that cruel industrialised society.

## 6. Conclusion

Both Dickens and Marx influenced each other in a complementary manner. They wandered in the same streets of London, revolted against the immorality of their time and were readers for each other. Dickens fiction is considered social and political treaties, fictional ideologies focussing on social Criticism of explicit abuses in the social/ economic atmosphere of Victorian England. Dickens novels are a report of the bourgeois horrors, Victorian capitalists, factory owners, moneylenders, and wealthy industrialists. Marx's philosophy enlightens Dickensian fiction about the failure of a new urban industrialised society that leads to the alienation of the masses. The human condition is exposed in the famous novels of Dickens and Marx's philosophy.

## References

- 1) Dickens, C. (1962). A Christmas Carol. New York: Scholastics Book Services.
- 2) Dickens, C. (1993) A Tale of Two Cities. London: Wordsworth Editions Ltd.
- 3) Dickens, C. (2001). Great Expectations. Mineola: Dover.
- 4) Dickens, C. (2002). Oliver Twist. Mineola: Dover.
- 5) Eagleton, T. (1976). Marxism and Literary Criticism, Cambridge, UK: Routledge Classis.
- 6) Hagan, J. H. Jr. (1954). "The Poor Labyrinth: The Theme of Social Injustice in Dickens's Great Expectations." *Nineteenth-Century Fiction* 9.3, 169-78.
- 7) Jaffe, A. (1994) "Spectacular Sympathy: Visuality and Ideology in Dickens's A Christmas Carol." *PMLA: Publications of the Modern Language Association of America* 109.2, 254-65.
- 8) Marx, K. (1 August 1854) "The English Middle Class." *New-York Daily Tribune* 4.

# Marxist View of Proletariat Representation in the Works of Charles Dickens

Ilhem mortad serir & lina serir

---

- 9) Marx, K. (1936). Capital: A Critique of Political Economy. Trans. Samuel Moore and Edward Aveling. New York: The Modern Library.
- 10) Marx, K. Friedrich. E. (2008). The Communist Manifesto. Trans. Samuel Moore. London: Pluto P.
- 11) Sanders, A. (2006). "Dickens and the Idea of the Comic Novel." The Yearbook of English Studies 36.2, 51-64.
- 12) Stange, G. R. (1954): "Expectations Well Lost Dickens' Fable for His Time." College English 16.1, 9-17.

### 13) Electronic Sources

- 14) <https://nl.pinterest.com/pin/780178335443916142/>
- 15) <https://prezi.com/js-ewssxed55/a-tale-of-two-cities-setting/>
- 16) <https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zgyvbk7/revision/2>
- 17) <https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zsybr82/revision/2>
- 18) <https://www.coursehero.com/lit/Oliver-Twist/>
- 19) <https://www.dictionary.com/browse/marxism>

Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة



Yousra Mahi

University of Tlemcen, Algeria

Statistique Analytique du Concept

Date of receipt: 14 / May/2022 Verification date: 18/ may/ Year publication date 22/ juin/ 2022



المخلص

تهدف هذه الورقة الرؤى المعرفية حول مذهب النسوية والتي تمت رؤيتها من زوايا مختلفة في مجال البحث. لذلك، عندما يتعلق الأمر بالتنظير لمصطلح النسوية، فإن المنظرين ينظرون إلى الحركات النسوية عبر عصور مختلفة ومتطورة من زمن لآخر في تصورات حديثة، بطرق أكثر علمية وتقليدية للأكاديميين. تتناول الورقة أيضاً توسع الحركة النسوية، عبر موجات مختلفة، طوال القرنين الثامن والتاسع عشر، والتي كانت مرتبطة بالليبرالية التي شجعت الحرية لجميع الأفراد. المذهب النسوي تم اعتباره شكل من أشكال الحق في الحصول على فرصة التحرر من التدخل الذي أوجدته المجتمعات قدر الإمكان، لتحقيق نجاحهن ومساوهم وثروتهم الخاصة، وهذه إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها البحث.

**Abstract:**

This paper targets epistemological visions about feminism which was viewed by different angles up to the discipline and area of research. However, when it comes to theorizing the concept, theorists rather view the movements through different eras in a newer perception, in more scientific and conventional ways for academicians. The paper also covers the expansion of feminism, through different waves, all along the eightieth and nineteenth centuries, which was related to liberalism that encouraged freedom, for all the individuals. It is included as a form of right to have the opportunity to be free from the interference created by the government, as



much as possible, to achieve their own success and their own path and wealth, and this is one of the main findings that the research reaches

**Keywords:** Feminism, gender discrimination, women work, economy, equality.

## Introduction

The start of feminism as we understand it, occurred in the late eightieth century, in lots of ways in conjunction with the French Revolution and it was at a time when there are new constitutions being written, when declarations of the rights of man are being promulgated and expanded. Series of questions so heated but debatable were tackled right throughout the nineteenth century and it creates issues newly set in an intricate way linking the nineteenth with the twentieth century, like:

- What would be the type of women whose rights are being vindicated urgently in any specific area throughout the world?
- Who is the woman, the portrait, whose rights Wollstonecraft is calling painstakingly for?
- And who is the woman, the area under discussion, of all the nineteenth century campaigns for women's rights?

Accordingly, nineteenth century feminism immediately questions and covers the woman's demand for including her in politics by her insertion in the state, rights of man and citizenship. Though the defense was set for some women, but by no means, all of them were meant to include in the case. Feminist activity and thought were the pillars of first wave Feminism. Thus, the women's movements and the feminist movements began in the middle of the nineteenth century in the United States and the United Kingdom, asking for a number of a parcel of rights so long neglected from the public demand, especially when devoted to women: rights to education, guardianship rights, and rights to work, but most predominantly citizenship and legal and political rights. The nineteenth century women's movements, particularly in the mid nineteenth century, held attractive perspectives for the status and the future of women. These women were combined strongly with abolitionist movements, like with movements for the abolition of slavery and the liberation of slaves. With time, 1<sup>st</sup> wave feminism movement turn from individual calls scattered sometimes, denied another so often, to an intellectual commitment and political movements touching hot topics like slaves emancipation, slavery, race, ethnicity, to farther end with sex difference in all domains.

From philosophical viewpoint, the movement was not limited to a political revolt or rebellion, 1<sup>st</sup> wave feminism was linked to a set of theories and ideologies usually meant to interpret philosophical topics from a feminist opinion, which was acclaimed by the 1960s and reached by the second Wave Feminism. While in the first wave feminism different domains in law, politics, sociology and literature contribute to the launching of the movements to empower it and great participation was from the suffrage leaders who marked history by their efficient involvement.

## The Suffrage Leaders' Contribution

Many suffragists' women contribute from different domains in the success of rights emancipation and vindication and indeed their writings and claims were echoed to the authorities proclaiming many legal demands often thrown aside when the subject of woman is tackled

### Elizabeth Cady Stanton

Indeed, the American suffrage leader Elizabeth Cady Stanton, starts her career as an activist and as campaigner for the abolitionist cause. Right after she moves to focus on women's rights when she was at a meeting in Britain and was deprived to hold a public from the stage as a woman. She proceeds later on, when she went to the United States, to fix the first women's rights convention. John Stuart Mill plainly explains it in his book entitled *The Subjection of Women* when he said: "Meanwhile the wife is the actual bond servant of her husband: no less so, as far as legal obligation goes, than slaves commonly so called. She vows a livelong obedience to him at the altar, and is held to it all through her life by law...She can do no act whatever but by his permission, at least tacit." (Mill, 1896, p.55). The strong common sense of parallel between the position of women especially married women, and of slaves, and the point that Mill spots, is unquestionably linked to marriage as a law; an institution that deprives the woman from her identity and be passed as an ownership legally to her husband subduing to him her name, her life, her soul and body. Accordingly, the right of divorce and the right of vote where the two pillars on which Elizabeth Cady Stanton proclaims violently in her claims. She adopts the role of women rights and being herself married and mother of three sons could only motivate her to move forward. She nicely put it in her own writing *Eighty Years and More*. She also witnessed women oppression as a personal experience that she decides to protest by publically spreading freely her opinion to the world to save the dignity of the ones exposed to traumatic nature of slavery as she puts "It seemed as if all the elements had conspired to impel me to some onward step. I could not see what to do or where to begin—my only thought was a public meeting for protest and discussion" (Stanton, 1993, p 148). So, a nineteenth century married woman in Britain, the United States, Australia, most other countries, was deprived from many legal rights like money, inheritance, earnings, work, and the worse is of being the ownership of her husband, plus her children who are under the pledge of her husband especially in case she thinks to abandon him. The most horrible and cruel matter is that he can imprison her to guarantee her complete submission and yielding to fulfill any wanted domestic and sexual services. With great care to preserve notions of femininity, involved the women in the suffrage campaign insist to look very respectful, kind and reasonable. Their target was to convince and try to influence male legislatures, or members of their own relatives. This is why there was a policy of beauty applied among women who wrestle for their rights; in the suffrage movement, the front stage was left specially for pretty women while very severe looking women were given the back to occupy. Their aim was not at all bodily but a way to

## Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

attract male attention to her views openly said publically for the first time. It was the only vital way to claim their demand and be heard by men.

**Suffragists: Millicent Fawcett and the [National Union of Women's Suffrage Societies](#) (NUWSS)**



The women who advocated for women's suffrage were suffragists, highly regarded women, well thought and constantly correctly clothed.

### Emmeline and Christabel Pankhurst

Whenever the developmental position of the new woman in English literature is evoked in the 1890's, where it becomes apparent to the public that drastic change is prepared, there is a revolution against Victorian sexual demeanor and Victorian sexual modes. However, the real change begins in the early twentieth century with the introduction of the women's social and political union (WSPU), the militant campaign that is associated with Emmeline and her daughter Christabel Pankhurst and their followers. Christabel Pankhurst began this campaign in 1905. The British suffragette interrupted

# Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

a political campaign and she claimed this in her book: *Unshackled: The Story of How We Won the Vote* in which she wrote: "Women, we must do the work ourselves. We must have an independent women's movement. Come to my house tomorrow and we will arrange it!" (Christabel, 1959, p45). The suffragettes accept as true that you have to essentially take the struggle to political parties, and make political parties approve women's suffrage. In light of the early twentieth century, the UK witnessed an initiation led by the Pankhursts, who denounced the most compelling arguments while seeking the full equality with men in voting rights. Notwithstanding the organized protest that advocates female rights and mainly female suffrage, Pankhurst recommended publicly the Union's slogan "Deeds not Words"<sup>1</sup> In this vein, she interrupted the Liberal party meeting in 1905 with Annie Kenney, and made an epic moment while raising a banner demanding "Votes for Women" and therefore there was a certain strictness, or even cruelty at times, in the impulse of her heroic action. There was, of course, an abrupt insurgency that resulted her imprisoning for her defiance of the authority. However, she reached a different conclusion and took the suffrage campaign to another uplift which required hunger strikes and a rigid assembly of energies for the counterattack. Notably, actual figures like Pankhurst and her followers were gifted to procreate well considered ideas by drawing attention to the shrine of truth. Significantly, they punctured big demonstrations which raised thorny aphorisms to back up their case. Suffragettes also confronted the forces of law and order. Moreover, they bore every seizure by legal authority including jail and arrest. Pankhurst proclaims her experience in Manchester's workhouse where she was witness on the suffering of little girls at a very early age, as she said: "The first time I went into the place I was horrified to see little girls seven and eight years old on their knees scrubbing the cold stones of the long corridors ... bronchitis was epidemic among them most of the time." (Pankhurst, 1914, p 25-28) of course, the segregation of the female gender does not know any limitation; for such suffering does not offer any exceptions. Pankhurst was left in owes when she "found that there were pregnant women in that workhouse, scrubbing floors, doing the hardest kind of work, almost until their babies came into the world ... Of course the babies are very badly protected ... These poor, unprotected mothers and their babies I am sure were potent factors in my education as a militant." (Pankhurst, 1914, p 25-28)

The term suffragette is coined at this time by the "Daily Mail"<sup>2</sup> first recorded in 1900-1905 and it is intended initially, it differentiates the suffragettes from the suffragists (suffrage+ette). It is coined at the beginning as a way of kind of demeaning that is to say making diminutive. They are degraded and become a much bigger nuisance. Coupled with the suffragette's demands, they took the lion's share of all events of the twentieth century when it comes to women rights and especially to advocate the female suffrage.

## The WSPU (Women's Social and Political Union)

<sup>2</sup> ([www.oxfordreference.com](http://www.oxfordreference.com))



## Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

In a country that rejected any female involvement in voting at that time, all women had occasionally had to wrestle against the governing authorities. Thus, another key point to highlight is the WSPU (Women's Social and Political Union) amongst the suffragettes, was created in Manchester under the leadership of Emmeline Pankhurst after the women suffrage was brutally revoked in 1832.<sup>3</sup> Hostility increased in intensity and in some degree, it was attracted to be involved with these political campaign speeches, but in the period from 1906 to 1913 the suffragettes moved on with this into property damage. Their pacific disposition resulted nothing but more injustice, their voice was mute and their demands had been laughed on. All sort of devastation seemed to be the most approachable solution in order to echo their words. The movement captivated a lot of attraction especially when they sought violence and disobedience as refuge. It was an unfamiliar strategy done by respectable ladies, yet rebellious and vigorous at the same time. They burnt letter boxes, destroyed shop windows, and even and set on fire buildings in towns. In fact, the conflict was carried by force when they did not find any ears to listen and minds to reflect their demands. It was always property that was damaged, they were careful not to cause any harm to people. The movement's main aim was to attract more attention. The reason why it was done quite publicly because they were determined to hold the result of their revolt. In fact, suffragettes sought to be arrested, go to prison, speak from the dock and then have the whole big celebration coming out of prison. According to their beliefs, this seemed to be the most persuasive act to earn the public opinion.



### Pankhurst released from Holloway prison, 1908

For women who were arrested and imprisoned did not surrender even when their freedom was enchained. All things considered, it seemed reasonable to demand a special treatment as political

<sup>3</sup> (www.britannica.com).

prisoners and not viewed as common criminals. In sum, the struggle became more serious and in 1908, the suffragettes in prison went on hunger strikes. For the government, that was an unexpected move and not in the favour of their interests. As long as public opinion was not really stirred, parliament was not interested in the suffragettes in any franchise. Rather they wanted to get rid of every tinge of the movement while trying to deactivate its effectiveness. Hence, they decided to introduce forced feeding as a way to deal with this problem. In other words, hunger strike was a common type of protest against improper treatment and basically imprisonment and women opt for this option to put pressure on the government and to perpetuate the submission of the parliament through continuous acts likewise.

## The Second Wave Feminism

The second wave started first in the United States then arose in Australia and spread in much of the most other developed western countries by 1960s with the goal of gaining more equalities and more rights for all women beyond the movement of the suffrage political franchise which was just about having the right to vote, But they did not call it feminism; but Women's Liberation movement (WLM) as Stephen Trombley and Bullock have claimed in their book entitled: *The New Fontana Dictionary of Modern Thought* where they said: "The WLM branch of [Radical feminism](#), based in [contemporary philosophy](#), comprised women of racially- and culturally-diverse backgrounds who proposed that economic, psychological, and social freedom were necessary for women to progress from being second-class citizens in their societies." (Bullock; Trombley 1999, p314). In 1950s, the idea of the housewife keeper was spread in all the society and it was expected and supposed that only function of woman at that time was to uphold her home and take care of her husband and her children and maintain everything that has a relation with her marital situation. Therefore, America in 1960s began to change when all women across the nation and the globe started their demands of change and rebel against this idea; they call for new rights and try to express their opinions on their own society that had a big and a strict contrast with what they were supposed to be in the past. This moment in history is known as the second wave of feminism. Betty Friedan in her famous book *The Feminine Mystique* claimed that: "A woman is handicapped by her sex, and handicaps society, either by slavishly copying the pattern of man's advance in the professions, or by refusing to compete with man at all." (Friedan, 1963, p361)

The second wave of feminism defined the transformation and the renewal of women's rights with the help of the new concepts and thoughts expressed in the publication of feminist books like Betty Friedan *The Feminine Mystique* and by famous feminists emerging at that time. Thus, women began to have stronger demands and wishes to change the ordinary beginning in the early 1960s and persist and carry on into the 70s and the 80s until the present time. Women across the nation saw this as a call for more rights for women and more notable government action followed. Around the time of the 1960s, all people in the society had accepted that the principal and the most important duty of women was to take the responsibility of their families and to tend to all the demands of their husbands

# Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

or children at home. At this time, women spent an average of about 55 hours a week primarily on tending to household tasks around the home, for this reason they were not able to hold a job and a place in the workforce because they had not enough time to be responsible of other tasks. The 1960s follows World War two that took place from 1939 to 1945, when many job opportunities opened because men were shipped off to war and demands for supplies boosted. This was an occasion that provided a lot of women more than ever before with new opportunities and chances to go to work and have a job. Following the World War two, during this time, women who worked were those who gained special jobs and occupied works such as: nursing care, teaching or working as secretaries. Working women had repeatedly less payment than that of men, as it was expected that they would bear children while holding the job and to tend to the duties at home, earning fifty eight cents compared to the men's dollar in the 1963 as demonstrates the following diagram. And also, it shows the gender wage gap narrowed by 20% in the four decades following the 1970s with woman earning 79 cents to the man's dollar as of 2012.

## 77 Cents for Every Dollar

Median earnings of full-time, year-round workers, age 15 and older

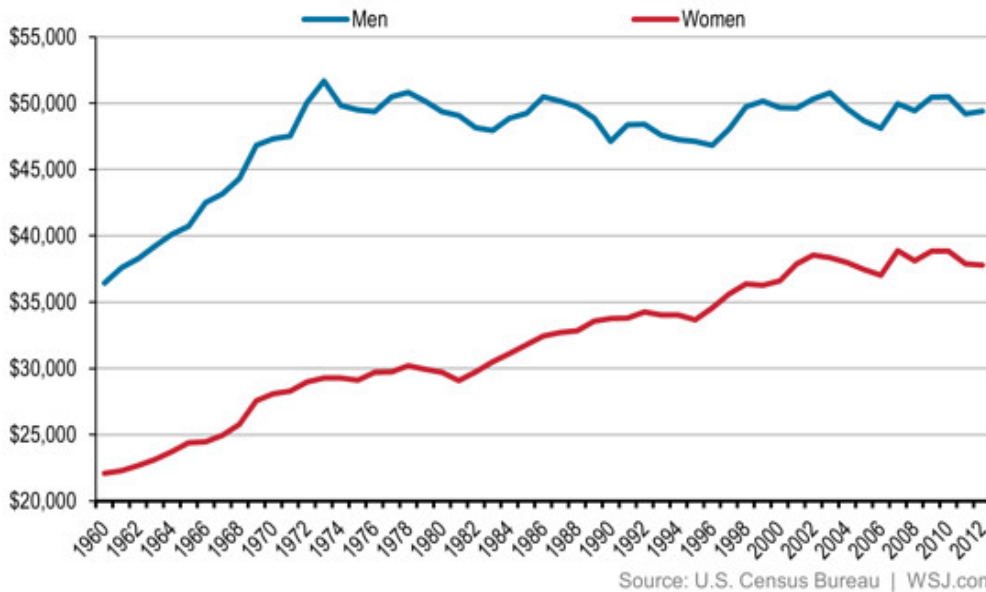


Figure 1.1: earnings among women and men from 1960 to 2012

(U.S. Census Bureau/ WSJ.com)

Women were totally discriminated comparing with men, even when they had their job interviews they were told that if they were a man they could have the job but they do not want to risk that type of position on a woman.

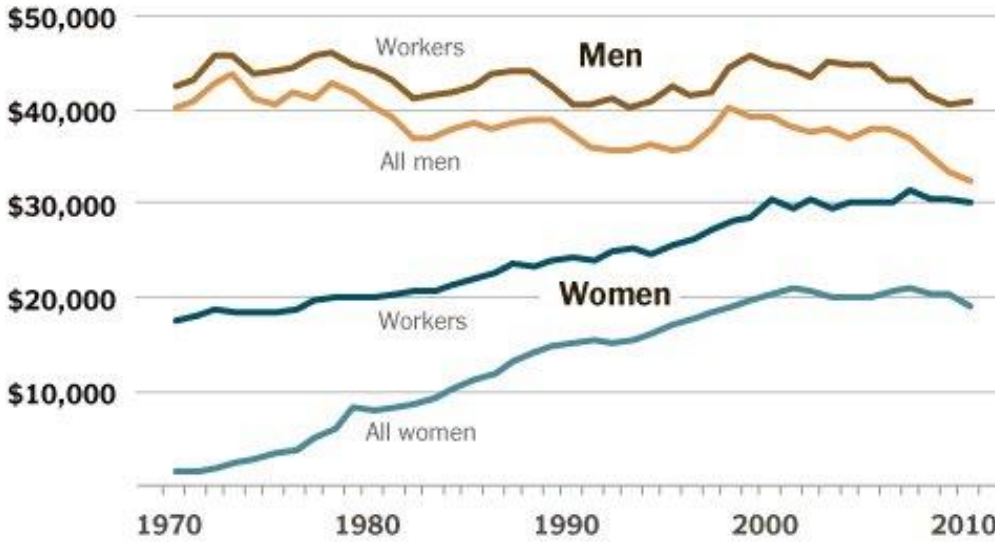


# Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

## EARNINGS of people ages 25-64



NOTE: Adjusted for inflation, in 2010 dollars.

Source: U.S. Census via The Hamilton Project, The Brookings Institution THE NEW YORK TIMES

Figure 1-2: Earnings among men and women from 1970 to 2010

(U.S. Census via The Hamilton Project, [www.hamiltonproject.org](http://www.hamiltonproject.org))

This diagram shows the earnings of all people who are between 25 and 64 years old, according to the gender wage gap, women be them workers or not have always a less salary than men. While much progress has been made over the years as clearly showed in Figure 1-1 and figure 1-2, the problem of gender equality is still very prominent, discrimination of women can still be seen in and out of the workplace, today the wage gap although improved is still present and employers are often biased towards men in higher job positions with women still in middle skilled jobs. However, with every single passing day women and men are working towards true and total equality.

## Women's Liberation Movement

In 1963, Betty Friedan published *The Feminine Mystique*, this book stemmed from her past experiences from attending college finding work as a reporter in New York but then losing her job when she was pregnant with her second child. In the *Feminine Mystique*, New York academic Betty Friedan wrote a devastating critique of the modern woman's situation and she said: "Women as well as men can only find their identity in work that uses their full capacities. A woman cannot find her identity in the dull routine of housework" (Friedan, 1963, p324). This brought attention to the real unhappiness of women at that time. This book questioned the woman's role and the distinct separation

## Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

of spheres between women and men, she started her writings about the sufferings of women as housewives and demonstrates their situation by calling it: “the problem that has no name” and this was explained in the beginning of her book, *The Feminine Mystique*, when she wrote: The problem lay buried, unspoken, for many years in the minds of American women. It was a strange stirring, a sense of dissatisfaction, a yearning [that is, a longing] that women suffered in the middle of the twentieth century in the United States.” As a matter of fact, Friedan directly commented on the position of women at that time as she continues: “Each suburban [house] wife struggled with it alone. As she made the beds, shopped for groceries ... she was afraid to ask even of herself the silent question — “Is this all?” (Friedan, 1963, p15). The ideas expressed Friedan’s book caught like wildfire. In fact, there was no manner to identify the distinct reason of the second wave of feminism, but it was believed that Friedan’s book was a great contributor that helped to the emergence of the opening of this movement.

The women of the 1960s followed a strict set of beauty standards, they were expected to wear skirts and dresses, keep their hair in fashion and have makeup that would look elegant. However, the younger people at that time began a counterculture to these standards, mud girls and hippies began to arise and new style, new norms and beliefs have emerged in the society.

Many second wave feminists tossed aside the idea of having select leaders of the movement, while the various forms of media at the time picked and chose the one they thought to be suitable as a leader. Gloria Steinem was a feminist in the 1970s that had a significant presence in the media of the time. Steinem is a journalist and she created miss magazine; a solely feminist magazine that empowers women and still stands tall in the newsstands to achieve equal rights for women and make them visible and powerful.

In 1961 the president John F Kennedy attempted to address the inequality problems regarding women of the time by creating the Presidential Commission on the Sasse of women, and put former First Lady Eleanor Roosevelt as the first head of the operation. The commission addressed the discrimination of the nation’s woman in certain fields of the culture at the time. These monumental strides and legislation marked many wins for women but there was still many problems of discrimination and inequality. Women have been marching and agitating for liberation, for everyone; for people in the third world, for workers in factories and for students. The first women’s liberation meetings were held in Australia in 1969 and by 1970, most of the big cities had at least one group where women began to examine their own oppression. They knew that it was legal to pay them 25cents, 25% less than men and that there were many occupations and jobs that simply were not available to them and they were excluded from all sorts of jobs and all the domains just because they were women. Femininity was a straitjacket, imposing and forcing behavior that rendered women seen as lowered and in an inferior position in order to be conventional to the existing standards.

Thanks to legislation passed during the second wave feminism, women are able to enjoy many rights that they could have never dreamed of a hundred years ago to shift to another new wave of feminism.

## The Third Wave Feminism

The third wave feminism started in the mid of 1990s and it is a continuation and a follow-up that pursues the second wave movement. The emergence of this movement tends to be much more multiplied about sexuality and personal announcements plus model preferred choices and much less doctrinaire. The third wave feminism appears as an inclination to be more watchful mostly on the alert than some second wave feminists were as challenging to class and race concerns. This is why feminists of this era look definitely more self confident to involve in spheres formerly forbidden engaged to dare use power in politics, media and the electoral process. The term is firstly coined by Rebecca Walker in her famous article "Becoming the Third Wave" (1992) claiming her position as not a postfeminism feminist but as the third wave: "The movement in flux is often referred to as the Third Wave of the U.S. women's movement, interchangeably called "Third Wave Feminism." There appears no consensus regarding the coining of the term "Third Wave." Some accounts, like Lorber, point to Rebecca Walker, daughter of legendary feminist writer and activist Alice Walker, who boldly asserted in a 1992 Ms. Magazine: "I am not a postfeminism feminist. I am the Third Wave." (Evans, 2007, p.208)." Radical democracy, women's autonomy and full independence were the main calls by the third wave of feminism were other contributors from women supported Rebecca Walker like Garrison (2000), in her writing: *U.S. Feminism-grrrl Style! Youth (sub)Cultures and the Technologicis of the Third Wave.* and Lynn Chancer (1998), *Reconcilable Differences: Confronting Beauty, Pornography and the Future of Feminism.*

Around the same time, Chela Sandoval and Barbara Smith argued in an unpublished book that "Third Wave" was supported by women of color who exposed the Second Wave's lack of racial-ethnic diversity and interesectional analyses that see race, class, and gender as interlocking systems of oppression as thinks Patricia Hill Collins (2000) in her book *Black Feminist Thought.* The third wave feminism sums up a newer feminist expression basically targeted at realizing a radical democracy which witnessed drastic change attitudes and conceptualization of the concept to focus rather some biased and marginalized groups. Rather third wave feminists meet with more advanced technology like the Internet. In this context, [Diane Elam](#) wrote in her essay entitled "*Generations, Academic Feminists in dialogue*":

This problem manifests itself when senior feminists insist that junior feminists be good daughters, defending the same kind of feminism their mothers advocated. Questions and criticisms are allowed, but only if they proceed from the approved brand of feminism. Daughters are not allowed to invent new ways of thinking and doing feminism for themselves; feminists' politics should take the same shape that it has always assumed. (Baumgardner and [Richards](#), 2000, p77)

# Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

Feminists in the third wave have come to categorize themselves within a chronological context in history that traces its legacy from the second wave of the feminist movement; on the other hand, while they pay scarce reverence to their foremothers, they claim convincingly that the feminist experience is different this time (Baumgardner and Richards 2000; Dicker and Piepmeier 2003; Henry 2004).

Accordingly, Benita Roth (1999) the different between the waves and emerged from different feminisms descendant of dissimilar racial and cultural groups and shaped different feminist movements:

The reemergence of feminism in the 1960s and 1970s needs to be understood as the reemergence of 'feminisms,' plural form of the noun, because feminisms from different racial and ethnic groups formed organizationally distinct feminist movements in the second wave. At the same time, these movements were linked in a crowded, competitive social movement sector, and there were mutual and complicated relationships between feminist activists from different racial/ethnic communities. (1990, p.70)

Thus, the third wave feminism emerged in multiple levels representing women all over the world carrying their histories, concerns and words. New clothing to the concept starts to be coined opposing former labels about the term and oppose many granted interpretations. Unfortunately some traditional recalls impede justice as Vivien Labaton and Dawn Lundy Martin continue to argue: "This concentration on 'traditional' women's rights often obscures the importance of the complex network of gendered injustices that we bring to the foreground in *The Fire This Time*. In other words, we see a new movement evolving from one in which there is a dialogue about feminism and race to a feminist movement whose conversation is race, gender, and globalization." (Sheryl, 2004, pxxix). The dilemma sets in arguing freedom but be confined to feminism, this could appear odd to any sexist and anti-racist movements that were the main demands of feminism and the expression of "I am a feminist" as simply put and definitely argues starts to change to "I am not a feminist but..." Thus, third wave feminists tend to be more visible and real as sustained by the media which help to cope third wave feminism with post modernism: "while expressing some truth, the notion that the 1980s can be dismissed as a postfeminist decade is, in great part, a fiction that has helped to propagate conservatives' view of feminism and that now serves to grant a new generation of feminists a way by which to distinguish themselves from their immediate predecessors...and maintenance of this chronology of feminism's history." (Henry, 2004, p21)

Some scholars go to even confirm the Death of Feminism, which no longer helps to achieve better career for women like Jennifer Pozner (2003) who thinks that syndrome of feminism death was mythological and a creation of the lobby from media:

In an on-line debate about their 'Is Feminism Dead' attack, feminist author Phyllis Chesler asked Time's Ginia Bellafante why she 'didn't...take on the media' instead of

# Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

blaming the women's movement for its own misrepresentation in popculture, Bellafante's curt answer spoke volumes: 'My next job won't be at Time Warner, and then I'll rip the media to shreds' (Pozner, 2003,49)

Thus, third wave feminists go to look upon theorizing the third wave literature though meeting many challenges in doing so. They assist their arguments by defending this hybridized wave is a legitimate, indisputable, justifiable, and right as any other adaptation of veracity, truthfulness and reality. Indeed theorists in the third wave advocated an improvement account about feminist history, as should be discussed in the following section.

## Conclusion

This research overlooks the evolution of feminism throughout time, from epistemological viewpoints. It sums up feminism as a concept through its three waves, Accordingly, feminism has become recently a philosophy but it still dictates the same ethics of the movement since its launching. Womanist scholars advocate the defense of women over the world and demeanor pour scorn on any offence towards culture because of being different or not suitable to any racist convictions. Resultantly, feminism concept has taken wider dimension to represent other diasporic minorities for which the concept of Afropolitanism has recently been given.

## References

- 1) Mill, J. S. (1980). *The subjection of women* (S. Mansfield, Ed.). AHM Publishing Corporation.
- 2) Stanton, Elizabeth Cady. (1993). *Eighty Years & More: Reminiscences 1815–1897*. Northeastern University Press; Boston.
- 3) Pankhurst, C., & Baron Pethick-Lawrence, F. W. P.-L. (1987). *Unshackled: The Story of how We Won the Vote* (F. W. P.-L. Baron Pethick-Lawrence, Ed.). Century Hutchinson.
- 4) Bullock, Allan; Trombley, Stephen. (1999). *The New Fontana Dictionary of Modern Thought* (3rd ed.). Harper Collins Publishers.
- 5) Friedan, Betty. (1963). "1 The Problem That Has No Name". *The Feminine Mystique*. W.W. Norton & Company.
- 6) Evans, Meredith A. and Bobel, Chris. (2017). "I am a Contradiction: Feminism and Feminist Identity in the Third Wave," *New England Journal of Public Policy*: Vol. 22: Iss. 1, Article 17. Special Issue: Women,.
- 7) Baumgardner, Jennifer and Amy Richards. (2000). *Manifesta: Young Women, Feminism, and the Future*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- 8) Roth, Benita. (1999). "The Making of a Vanguard Center: Black Feminist Emergence in the 1960s and 1970s. In *Still Lifting, Still Climbing: African American Women's Contemporary Activism*, ed. Kimberly Springer, 70-90. New York: New York University Press.

## Epistemological Insights on Feminism Movement for Women Rights

رؤى معرفية حول الحركة النسوية لحقوق المرأة

Yousra Mahi

---

- 9) Wong, Kristina Sheryl. (2004) "Pranks and Fake Porn: Doing Feminism My Way." In *Catching a Wave: Reclaim The Fire This Time: Young Activists and the New Feminising Feminism for the 21 Century*, eds. Rory Dicker and st Alison Piepmeie, Boston: Northeastern University Press.
- 10) Henry, Astrid. (2004). *Not My Mother's Sister: Generational Conflict and Third-Wave Feminism*. Bloomington: Indiana University Press.
- 11) Pozner, Jennifer L. (2003) "The 'Big Lie': False Feminist Death Syndrom, Profit, and the Media." In *Catching a Wave: Reclaiming Feminism for the 21 Century*, eds. Rory st Dicker and Alison Piepmeier, Boston: Northeastern University Pres

جميع الحقوق محفوظة © 2022

مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

تلمسان-الجزائر

